www.kassiounpaper.com

714

الاحد 12 تموز 2015

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الاحتياطات القذرة..!

سواء أخذ ساعات، أم أيام، أم أشهر، يشكل حل الملف النووي الإيراني اليوم، موضوعياً، نقطة تحول على المستوى، الإيراني والإقليمي والدولي. وهو بمحصلته، إذ سيعكس تنامي وزن دولة إيران، فإنه لن يتماشى مع مصالح الهيمنة الأمريكية التقليدية، بل يأتي كأحد ترجمات التراجع الأمريكي على المستوى العالمي، والتي لم تكن الإعلانات السياسية والاقتصادية في قمتي «أوفا» الأخيريتين لمجموعة «بريكس» ومنظمة «شنغهاي»، العاكسة لنمو الأقطاب المنافسة لواشنطن، آخر تجليات لتلك الترجمات.

ما يعنينا هنا مباشرة، هو سبر كيف ستتعامل واشنطن- المأزومة ولكن غير المستسلمة بعد لمسارها الموضوعي- مع مآلات حل الملف النووي الإيراني، والاحتمالات الناجمة عن هذا الحل، على اعتبار أنه يدفع، نظرياً في نهاية المطاف، باتجاه تسريع السير نحو إيجاد حلول للملفات الأخرى العالقة أو المتفجرة في المنطقة، ومن بينها الأزمة السورية. غير أن إنجاز الحل، وفي الوقت الفاصل أمام الوصول للحلول الأخرى، يستدعي عملياً تسعير تلك الصراعات أكثر، وسط محاولة الأطراف المختلفة تحسين مواقعها التفاوضية، عبر التصعيد.

بالملموس، وبخصوص سورية وجوارها، فإن التداعيات الإقليمية لإنجاز «النووي الإيراني»، واستكمال ترجمة مخرجات قمتي «أوفا» لجهة تثبيت ميزان القوى الدولي الجديد، ستعني أن المراكز الفاشية الجديدة الأمريكية ستلجأ قريباً إلى اعتماد وسائل وأدوات أخرى، غير «داعش» تستكمل ما «أنجزه» هذا التنظيم الإرهابي، باتجاه تخديم المشروع الأساسي القائم على التقسيم والتفتيت، علماً بأن إيجاد تلك الوسائل وتعزيزها يغدو ضرورة أمريكية مع تحول «داعش» إلى «فرس غير رابح» على المدى المتوسط، في ظل قرب انتهاء دوره الوظيفي الموكل، والتلاشي المطرد في بيئته الحاضنة بحكم كونه هجيناً وغريباً وغير متأصل في سورية والمنطقة، وفي ظل تبلور الدعوة الروسية لقيام تنسيق إقليمي لمواجهته.

عليه، إذا كانت الفوالق الطائفية، المفتعل تأجيجها، قد سمحت بإيجاد الأرضية لتمدد «داعش» وانتشاره، لكي يحقق لواشنطن ما حققه، فإن العمل الأمريكي المعادي اليوم، الذي تتلاقى معه مصالح كل المتشددين الرافضين للحل السياسي الحقيقي في سورية أياً كانت مواقعهم، سيلجأ إلى نبش المزيد مما في جعبة احتياطاته القذرة، عبر تأجيج الفوالق العرقية والمذهبية، بدليل المحاولات المحمومة، وغير الناجحة إلى الآن، بهذا الاتجاه والهادفة إلى إثارة مشاكل طائفية ومذهبية وعرقية في جنوب سورية وشمالها الشرقي.

إن هذا الخطر المحدق، كما سابقيه بكل الدروس المستقاة منهم، يستدعي التنبه والحذر والاستباق عليه، أولاً وأخيراً، بالحل السياسي الجذري والعميق والشامل، على أن يضمن عملياً حل المشاكل السورية العالقة والمستجدة كلها، بما فيها ضمان تساوي جميع المواطنين السوريين، بغض النظر عن الدين والطائفة والقومية والجنس، في الحقوق السياسية والاجتماعية، وكذلك ضمان الحقوق المدنية والثقافية الجماعية الكاملة التي تخص أي من المكونات السورية المطالبة بذلك.

إن الحل السياسي للأزمة السورية التي تجاوزت سنواتها الأربع هو استحقاق ذاتي وموضوعي، إذا ما كان الحديث عن بقاء سورية واحدة موحدة وذات سيادة حقيقية. ولا تعرقل الوصول إلى هذا الحل إلا المصالح الضيقة لأمراء الحرب والفساد والإرهاب، وأصحاب أوهام «الحسم والإسقاط». وإن عدم تطويق هؤلاء، وتأريض ممارساتهم سيؤدي إلى قيام حلول مبتورة أو جوفاء أو تفتيتية أمريكية، تتعارض مع الإرادة الحقيقية للشعب السوري، ولا تعبر عن حقيقة اتجاهات موازين القوى الإقليمية والدولية، بمعنى أنها ستكون ساقطة كسقوط أصحابها.

انترنت

[13]

ثلاثة أيام العيد

أكثر من أجر شهر!

ملف «سورية 2015»

من «فرّق تسد» إلى «فرّق وانسحب»!

05

شؤون محلية

عقول وكفاءات في قوافل المهاجرين

09

شؤون اقتصادية

استجرار 10% من القمح السوري فقط!

12

شؤون عربية ودولية

«بريكس» و«شنغهاي»: عالم متعدد الأطراف

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مفارقة بين موقفين العمال والحكومة؟

قدمت إحدى الصحف المحلية خبراً مفاده أن عمال ومهندسي معمل اسمنت عدرا قد قاموا بما يشبه المعجزة في عالم صناعة الاسمنت، القديمة في بلادنا، والتي تكونت فيها خبرات فنية وإنتاجية عالية، مكنت العمال وبقية الفريق الفني من إنجاز صيانة إحدى المطاحن، بلغ الوفر فيها ما يقارب الـ17 مليون ليرة سورية وبزمن قياسي «عشرون يوماً» وفنية عالية وكان نصيب العمال والفريق الفني بعض القروش التي لا تعادل ولو جزءاً صغيراً مما قدمه العمال، كمكافأة لهم على جهودهم العظيمة، التي قدموها لصناعتهم هذه، كي ما يبقى الإنتاج مستمراً في ظروف يسعى البعض فيها إلى إغفال أن الإنتاج كقاطرة للنمو.

في المقلب الآخر، وقعت رئاسة مجلس الوزراء مذكرة تفاهم مع مجموعة فرعون، لإنشاء معمل اسمنت جديد بقيمة 300 مليون يورو وفق نظام الـ bot الذي يمكّن المجموعة المستثمرة من التصرف المطلق بإنتاج المعمل لمدة ثلاثين عاماً ليعود بعدها إلى ملكية الدولة، شرط أن يحافظ على 80% من طاقته الإنتاجية مع عملية صيانة وتأهيل لمعمل اسمنت طرطوس. والسؤال المفترض طرحه على الحكومةً هو: أليس هناك من سبيل آخر لإنشاء معمل الإسمنت وبشروط أخرى من حيث التمويل وشروط الاستثمار؟ بحيث تبقى المعامل التي نريد تطويرها وتجديدها خارج دائرة الاستثمار المجحف والمكلف لاقتصادنا الوطني، خاصةً وأن هناك إمكانية حقيقية لبدائل غير التعاقد مع المجموعات الاستثمارية، التي هدفها في النهاية تحقيق الأرباح العالية بغض النظر عن التكاليف التي سيتحملها اقتصادنا الوطني، وانعكاس ذلك على مصالح وحقوق العمال، من حيث زيادة الأجور والحقوق الأخرى، التي ستساهم في تحسين الوضع المعيشي، كالحوافز الإنتاجية والمكافآت التشجيعية وتحسين الطبابة وغيرها من الأمور التي بدأ العمال بافتقادها تحت حجة شح الموارد التي لا تطبق إلاّ حين يكون الأمر متعلقاً بحق من حقوق العمال.

إن العمال بما راكموه من خبرة، قادرون على إبداع الحلول من أجل أن تعود عجلة الإنتاج في المعامل التي يمكن إعادة تشغيلها، وهي ليست بالقليلة، ومثال معمل اسمنت عدرا يمكن تعميمه، وهنا يكمن دور النقابات في العمل مع العمال من أجل إنجاز المهمة الوطنية، وهي تشغيل المعامل وصيانتها خارج دائرة المستثمرين التي تسعى الحكومة لإشراكهم وفقاً لقوانينها الاستثمارية «قانون التشاركية» وفي هذا تحقيق لمصلحة الطبقة العاملة وضمان لدور القطاع العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أجر عامل البيع في قطاع الألبسة الجاهزة
يعادل فستان سهرة!

تتعرض الشريحة العمالية التي تعمل في محلات وشركات بيع الألبسة لشتى أنواع الاستغلال، من قبل أصحاب المحلات الذين يتفننون في ابتداع وسائل استنزافهم، حيث تعاني هذه الشريحة كما سائر الطبقة العاملة من تردي أوضاعها المعيشية، وتدني قيمة الأجر الذي لم يعد قادراً على تأمين أدنى الحاجات الضرورية، وكما لكل مهنة خصوصية كذلك الأمر ينطبق على العمال في هذا القطاع.

■ هاشم اليعقوبي

يمكن تصنيف العاملين في هذا المجال وفقاً لعوامل محددة، أولها: مكان المحل ونوعه، وثانيها: وفق اختصاصهم ضمن المهنة، التي تضم اختصاصات عديدة خاصة بالشركات الكبرى –الماركات– أو المحلات الكبيرة، فهنالك مدير الصالة، ومسؤول الصندوق، والباعة، فعمال الأسواق التقليدية الكبيرة كالصالحية، والحمراء، والشعلان، والحميدية، والقصاع، وسنتر الفحامة، تختلف ظروف عملهم عن عمال الأسواق الفرعية، التي يوجد فيها محلات ألبسة كسوق الدويلعة، وجرمانا، ومساكن برزة... الخ وكذلك العمال الباعة في –المولات– دون أن نغفل وجودهم في الأسواق الشعبية، والذي يعتبر قليلاً نسبياً كسوق عاصم في نهر عيشة، حيث يكون صاحب المحل هو البائع في أغلب الأحيان، فما هي أحوال هؤلاء العمال وتحت أية ظروف يعملون؟!

في هذه الأيام، والتي تعتبر موسماً أساسياً للألبسة تزداد كل المعاناة بشكل أكبر وأشد

العمال الباعة في الشركات «الماركات»

إن الشركات التجارية الكبيرة التي تعمل في هذ المجال، تعتمد على نشر فروعها في الأسواق الرئيسية والفرعية، والمولات التجارية، وتتميز هذه الشركات بطلبها المستمر للعمالة للاختصاصات كافة، نظراً لظروف العمل القاسية والأجور الشحيحة، مما ينهك العامل، فيترك عمله بحثاً عن الأفضل، فبعد أن يقدم العامل سيرته الذاتية وتوافق الشركة على تشغيل المتقدم بالطلب، يضعونه بأحد الفروع ليعمل دون أن يحددوا له الأجر تحت عنوان «فترة تجريبية»، فيخضعونه لضغط العمل الكبير ممنياً النفس أن يستمر في عمله براتب جيد.

طبعاً يحصل كل ذلك بعد أن يوقع على ورقة بيضاء، تقوم الشركة بتعبئتها لاحقاً بما يناسب مصالحها، وكذلك يوقع على استقالته قبل أن يعمل، منعاً له من أن يطالب بأية تعويضات أو حقوق.

أما بالنسبة لمن يشغل موقع «مسؤول صندوق» أو «مسؤول صالة»، فعليه أن يوقع على سندات أمانة فارغة، بحجة أنهم يخشون من السرقة أو النقص بالصندوق و البضاعة.

أما ساعات العمل فتصل إلى اثنتي عشرة ساعة يومياً، من التاسعة صباحاً وحتى التاسعة ليلاً، وتعطى له نصف ساعة استراحة غداء على –حساب العامل طبعاً– والعطلة يوم واحد في الأسبوع، وتلغى في مواسم الأعياد، ولا يسمح للعامل أن يجلس طوال دوامه الطويل.

كل ذلك مقابل أجر وسطي لا يتجاوز 23 ألف ليرة شهرياً، وبعض الشركات تعطي نسبة 5% على المبيع، أي، ومن باب التوضيح، يأخذ العامل على كل مليون ليرة مبيعات مبلغ 5000 ليرة سوريةفقط!

وزد على ذلك فإن للشركة الحق أن تنقله من فرع لآخر دون الرجوع إليه أو موافقته، وأما الحسومات التي تطرأ على الأجر تحت بنود متعددة، أسوأها على الإطلاق هو تحميل العاملين لتكاليف كل نقص يحصل على البضائع رغم أن هكذا نقص هو أمر طبيعي يحصل في هذا النوع من الأعمال.

كما أن هؤلاء العمال غير مسجلين من قبل أرباب أعمالهم في التأمينات الاجتماعية أو النقابات، رغم وجود نقابة المصارف التي يتبعون لها، والتي من المفترض أن تمثلهم وتدافع عنهم.

العمال الباعة في المحلّات

لا تختلف ظروف عمال المحلات عن أقرانهم في الشركات من حيث ساعات العمل الطويلة، والأجر الشحيح، وعدم ضمان حقوق العامل التي ينص عليها قانون العمل الخاص بعمال القطاع الخاص، فلا تعويضات، ولا تأمينات، ولا حتى إجازات، ورغم كل التسلط الذي يمارسه رب العمل عليهم تبقى هذه الضغوط أقل من مثيلاتها في الشركات.

في هذه الأيام، والتي تعتبر موسماً أساسياً للألبسة تزداد كل هذه الظروف بشكل أكبر وأشد، فالعمل يبدأ من التاسعة صباحاً وحتى السادسة والنصف، ويتوقف مؤقتاً من أجل فترة فطور رمضان ثم يعاود العمال العمل من التاسعة ليلاً وحتى الثانية بعد منتصف الليل، ويستثنى منهم عمال سوق القصاع الذين لا يغلقون المحلات بل يفطرون بمكان عملهم بتعويض من صاحب العمل الذي يدفع 250 ليرة فقط للعامل، وهي لا تكفي لثمن وجبة إفطار متواضعة بعد يوم صيام طويل، ويستمر هذا الوضع حتى صباح أول أيام العيد.

إن متوسط أجور العمال الباعة الذي يقدر بـ 23 ألف ل.س هو أجر لا يتناسب مع ضرورات المعيشة، ولا مع الدوام الطويل والمجهد، وهو كذلك لا يراعي المصروف الشخصي الكبير الذي يحتاجه العامل، من أجور النقل كبيرة، وحتى وجبة الغداء، ناهيك عن ضرورة الحفاظ على الشكل اللائق والهندام المصاحب لشروط المهنة.

إن استغلال أرباب العمل لحاجة هؤلاء العمال للعمل الكريم بشكل عام، والشركات الكبرى بشكل خاص، يضعنا أمام تساؤلات عن مدى تغاضي حكومتنا عن ظروف الطبقة العاملة، وعن آلاف العمال الباعة الذين يتعرضون لكل أنواع الاستغلال من قبل التجار، الذين يعطون عمالهم أجراً شهرياً يوازي ثمن فستان سهرة مستورد بالقطع الأجنبي في محلّاتهم الرابحة دوماً.

عمال الاتصالات

عن الحوافز يتساءلون..!؟

سبعة أشهر مرت ولم يقبض عمال «مؤسسة» الاتصالات حوافزهم، رغم المطالبات المستمرة والمتنوعة، خاصةً أن مؤسستهم رابحة.. بل تحقق أرباحاً كبيرة ولا تنعكس عليهم..!؟

■ محرر الشؤون العمالية

في الأسبوع ما قبل الفائت اجتمع مسؤول المحافظة في مؤسسة الاتصالات بدمشق، وهذا الاجتماع ضم بعض رؤساء المراكز والمقاسم لبحث آليات توزيع الحوافز. وقد بين مسؤول المحافظة أن أهم ضابط لهذا التوزيع اعتماد «الإنتاجية لكل مركز على حدة» وليس معاملة المراكز والعاملين فيها معاً. وقد أثار هذا التوجه قلق غالبية العمال وخوفهم من عدم توزيع الحوافز بشكل غير عادي.

العمال يتساءلون..؟

توجه بعض العمال لقاسيون، وأكدوا أن مؤسستهم أرباحها عالية جداً لأن نسبة الاهتلاك وتجديد البنية المادية قليلة جداً، وخاصةً بعد رفع أسعار المكالمات والاشتراك بالإنترنت وغيرها من الخدمات التي تقدمها المؤسسة. وهم يتساءلون:

– لماذا لا تنعكس هذه الأرباح على أجورهم؟

– كيف سيتم توزيع الحوافز على أساس إنتاجية كل مركز على حدة علماً أن العمال عملهم واحد.؟

– هل ذنب البعض منهم أن جاء عمله في مقسم دون آخر، أو أن مركزه إنتاجه قليل أو خارج الخدمة، بسبب وجوده في منطقة توتر وبالتالي حوافزه ستكون قليلة أو يحرم منها.؟

أمثلة ميدانية..

استناداً إلى معيار الإنتاجية هذا ساق العمال أمثلةً ميدانية تبين الفوارق التي ستحدث في توزيع الحوافز، فمركز النصر يقع في منطقة تجارية تكثر فيها الشركات والفنادق والمحال التجارية الضخمة، ونسبة الاتصالات واستخدامهما عالية، كما اشتراكات الإنترنت فيها بسرعات عالية لا تقل عن 1 ميغا وتصل إلى سرعات أكبر بكثير، وبالتالي الأجور والإنتاجية مرتفعة وستكون حوافز العاملين فيه أكبر بكثير من العاملين في مركزي ركن الدين ودويلعة، لأن غالبية الاتصالات منزلية واشتراكات الإنترنت 265 أو 512 وفي أحسن الأحوال 1 ميغا وهذا يعني أن إنتاجيتهما ستكون منخفضة بالنسبة لمركز النصر، علماً أن العمال يؤدون العمل نفسه ويقومون بالخدمة ذاتها..؟

لا شك أن معيار الإنتاجية مهم في تحديد الحوافز إضافة للمعايير الأخرى الموضوعة كالدوام وغيره، لكن ذلك ليس مقياساً دقيقاً.. ناهيك أنه سيوجد فوارق بين العاملين في المراكز، وقد أضاف العمال أن خدماتهم الطبية قد تراجعت بحجة عدم توافر الاعتمادات اللازمة.

وأخيراً العمال يطالبون بإعادة النظر بمعيار الإنتاجية لأنهم عمال منتجون ومتكافلون ومتضامنون، ويطالبون بتوفير الخدمات الطبية لهم أو على الأقل إعادتها كما كانت، وبتفعيل دور اللجان النقابية في الدفاع عن حقوقهم ومطالبه.

العمال المؤقتون.. وحقوقهم المهدورة!

بادر الاتحاد العام لنقابات العمال واستناداً للتوافق مع رئاسة مجلس الوزراء بإعداد مشروع قانون لتسوية أوضاع العمال المؤقتين والموسميين، الذين يقومون بأعمال ذات طبيعة دائمة في الجهات العامة، والذين استثناهم المرسوم 62 من أحكامه، حيث يقوم الاتحاد بمتابعة هذا الموضوع بالتعاون مع وزارة العمل، وذلك من خلال تشكيل لجنة خاصة للنظر بوضعهم. ولكن على ما يبدو أن هذه اللجنة لم تقم إلا بعمل إحصاء لأسماء العمال دون أن تبت بوضعهم بشكل جدي، ليبقى الموضوع عالقاً ما بين الحكومة والاتحاد.

■ جمانة محمد

يطالب العمال في قطاع الغزل والنسيج وقطاع النفط بحقوقهم حيث قدموا الكثير من الشكاوى للبت بوضعهم وإيصالهم لبر الأمان وخاصة أن معظم العمال لديهم أكثر من سبع سنوات في الخدمة، يعاني هؤلاء العمال من انعدام الاعتراف بحقوقهم، وأبسطها حق الإجازة، حيث يتم خصم أجور الأيام التي يغيبها العمال، ومهما كانت الأسباب.

وينتظر العمال مثل غيرهم من العمال المؤقتين والمياومين في مختلف مؤسسات الدولة، بفارغ «الصبر» أن تقوم الجهات المسؤولة بالنظر بأوضاعهم وتسويتها، وأن يتم تثبيتهم أو حتى أن يحصلوا على أبسط الحقوق التي يتمتع بها زملاؤهم العمال، في باقي إدارات الدولة ومؤسساتها، وليشعروا أنهم يعاملون مثلهم مثل غيرهم.

وهنا لا بد من التأكيد على دور نقابات العمال في سورية، على إنجاز هذا الملف الذي طال أمده لجهة تثبيت العمال المؤقتين.

مصدر نقابي «يصرح»

ذكر مصدر في الاتحاد العام لنقابات عمال سورية لجريدة قاسيون: أنه تم إعداد مذكرات قانونية ودراسات تتعلق بمشاريع الاتحاد العام ومنظماته النقابية، حول قضايا العمال المؤقتين والمصروفين من الخدمة. وأشار المصدر أنه تمت المشاركة في أعمال اللجنة المشكلة لدراسة تعديل قانون العمل الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 للعام 2004 المشكلة بوزارة العمل، والتي تناقش محددات القانون والهيكلية العامة المقترحة وإصرار الاتحاد العام على إعادة إصدار قانون واحد يتضمن نصوصاً خاصة بالقطاع الإنتاجي، والمشاركة في أعمال اللجنة المشكلة لدراسة التعديلات المقترحة على قانون العمل رقم 17 للعام 2010 ومتابعة موضوع قانون المحاكم العمالية المحدثة، استناداً لأحكام المادة 205 من القانون 17 مع وزارة العمل وتبيان رأي الاتحاد العام من حيث ضرورة الحفاظ على الهيكلية الثلاثية لتشكيل المحكمة العمالية، والبحث في النواحي الإجرائية لتفعيل عمل هذه المحكمة، والتعديل كحزمة متكاملة لقانون العمل، متضمنة أحكام فض نزاعات العمل الفردية ولا سيما المناقشة لتعديل المواد ذات الصلة بهذا الموضوع، إضافة للباب العاشر حول أحكام إيقاف العمل وسواها من المواد.

وبحسب المصدر فهناك مشكلة أوقفت الإجراءات التي يجب أن تتخذ لتثبيت هؤلاء العمال، فالجهاز المركزي للرقابة المالية يطلب شهادة خبرة لهم واختبار العمال لدى توظيفهم، كما أنه يوجد عمال يعملون بعقود موسمية ومضمونها عقد سنوي، ولديهم خدمة أكثر من 15 سنة ويعملون على وظائف لها صفة الديمومة، يحتج الجهاز المركزي للرقابة المالية بأن عقودهم موسمية وبالتالي لا ينطبق عليهم شرط التثبيت وفق ما نص المرسوم التشريعي رقم 62 الذي استثنى العمال الموسميين، وأن هذا الأمر يعد خطأ كبيراً ارتكبته الإدارات ويجب ألا يتحمل العامل مسؤوليته.

وأضاف المصدر يقدر عدد العمال المؤقتين لدى الجهات العامة في الدولة بـ 60 ألف عامل.

تثبيت عمال التبغ المؤقتين والموسميين

■ فادي نصري

تعتبر المؤسسة العامة للتبغ، إحدى المؤسسات الاقتصادية الهامة لقطاع الدولة، وهي من القطاعات الداعمة للخزينة العامة للدولة، وترفدها بالمليارات وقد تعرضت المؤسسة كغيرها من المؤسسات السورية منذ بداية الأزمة للعقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على الشعب السوري، كما جمدت أرصدتها في العام 2012.

أطلقت المؤسسة مشروعاً جديد لصناعة السيجار وبمواصفات عالمية، وهي بالفعل قد صدرت منه إلى عدة دول وهذا أمر جيد ومهم يدعم من جهة الاقتصاد الوطني، ويحرك عجلة الإنتاج، ومن جهة أخرى يوفر فرص عمل لآلاف العمال المعطلين عن العمل، كما أن هذا المشروع يعمل على إنعاش المناطق الزراعية التي تزرع فيها مادة التبغ.

قامت المؤسسة العامة للتبغ في الفترة الأخيرة بتجديد عقود توظيف 1917 عامل مؤقت وتعيين 2463 عامل بصفة عمال موسميين، والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم يتم تثبيت هؤلاء العمال بدلاً من تجديد عقودهم كمؤقتين أو تعيينهم كموسميين؟.

إن تجديد عقود هذا العدد الكبير من العمال، وتوظيف هذا الرقم الضخم أيضا يعبر عن شيء واحد هو: أن المؤسسة العامة للتبغ هي بأمس الحاجة لهؤلاء العمال، حتى تتمكن من استكمال خطتها الإنتاجية، ومن ناحية أخرى إذا كان لديها الإمكانية لتوظيف هذا العدد من العمال، إذاً اعتماداتهم موجودة وتستطيع المؤسسة أن تدفع لهم أجورهم ومستحقاتهم، فما هو المانع إذاً من تثبيتهم؟.

إن عدم تثبيت العمال المؤقتين والموسميين أيضاً في المواقع الإنتاجية يعرضهم للحرمان من الحقوق، التي يحصل عليها أقرانهم من العمال المثبتين، فالعمال الموسميون محرومون من الطبابة المجانية لأنها تمنح فقط للعامل الدائم،

بالإضافة إلى أن العمال المؤقتين والموسميين هم مهددون دائما في أماكن عملهم وبرزقهم.

إن هذا العدد الجديد من العمال الذين تم توظيفهم بصفة موسميين، أضيفوا إلى من سبقهم في المعاناة ورحلة المطالبة بحقوقهم، حيث يوجد آلاف العمال الموسميين الذين مازالوا يطالبون بتثبيتهم.

مطبات

■ عبد الرزاق دياب

هل تمزح الحكومة... أحياناً؟

ليست هي المرة الأولى التي تطلق فيها الحكومة عبر وزرائها ومديري مؤسساتها عبارات التهديد والوعيد ضد المخالفين وتحديداً في القطاع الخاص، على اعتبار أنه كما يقال أكثر فساداً من سواه، ولطالما استخدم هؤلاء المهددون عبارات مثل «الضرب بيد من حديد» للتعبير عن مدى الجدية في التعامل مع هذه الشريحة الواسعة من الفاسدين، الذين باتوا يشكلون عامل تخريب في اقتصاد الوطن، وعامل نهب لأبنائه الفقراء الذين باتوا على شفير ما بعد الفقر.

عادة... الحكومات لا تمزح في هكذا حالات، وخصوصاً عندما يشكل هذا الفساد عاملاً كبيراً في إنهاك اقتصادها، وفي إضعاف ثقة المواطن بها كقوة قادرة على حمايته وتحسين حياته المعيشية، وهي بالتالي ستنفذ وعيدها وتعيد الأمور إلى نصابها في حفظ اقتصادها وصون حق المواطن الذي ترعى مصالحه.

قريباً... لن يجرؤ أي سائق واسطة نقل خاصة على أن يطلب زيادة عن تعرفته المخصصة، وسيلتزم سائقو التكسي بعداداتهم، ولن تضطر كمواطن لإجراء مفاوضات شاقة معه من أجل أن يقلك بسعر مقبول وفيه ربح له، ولن ينظر إليك بازدراء عندما تطلب منه أن يوصلك إلى مكان لا يمكن أن يستفيد منه أكثر، ولن يبادرك بالحجج والأعذار التي ستعترض سيره كي يتسنى له أن يطلب ما يشاء وتدفع بصمت ما يشاء.

قريباً جداً... سيقف لك سائقي باصات الشركات الخاصة ويطلبون منك باحترام أن تصعد، ولن تصدق أنه يعيد لك بقية الخمسين ليرة المهترئة، وترتجف يدك لتناولها غير مصدق لما يحدث فيبتسم في وجهك طويلاً، ويشكرك لأنك تركب معه فأنت المواطن ... أم نسيت في غمرة دهشتك أنك المواطن الذي طالما تعلقت ببابه، وجاء يوم انصافك على يد الحكومة التي هددت ونفذت، ووعدت ففعلت.

الحكومة في اجتماعها الأخير وعدت أنها لن تسمح لهذا الفساد بأن يستشري، وخصوصاً شركات النقل الخاصة التي باتت مترفعة على كل القوانين والقرارات، ويبدو أنها أي الحكومة جادة أكثر من أي وقت آخر في حسم هذا الأمر، الذي بات يهدد العلاقة بينها وبين المواطن، ولكنها نسيت في غفلة نشوة وعيدها أن النقل قد يكون رغم معاناة المواطن معه هو أقل ما يزعجه، وأن هناك ملفات يجب أن لا تنساها الحكومة في عز نشوتها، كالغلاء والاحتكار والسوق المضطربة، و أن المواطن يئن من ويلاتها، وأنها يجب أن لا تمزح في قضاياه المصيرية في قضايا تتعلق بلقمة أبنائه، واستمرارية وجوده على قيد «الشبع».

رد من نقابة المهندسين الزراعيين

وصل لقاسيون رد من نقابة المهندسين الزراعيين حول المادة المنشورة في عددها رقم 711، تاريخ 2015/6/21. وعملاً بحق الرد، وتقاليد المهنة، ومنعاً للالتباس، ومن أجل استجلاء جوانب أخرى للموضوع، كما وردتنا من النقابة، ننشر ردها كما وردنا.

ومع التأكيد على أنه ليس من عرف أو اهتمامات قاسيون التشهير بأحد أو شخصنة القضايا العامة، تجدر الإشارة إلى أن المادة المنشورة هي عبارة عن شكوى وردت إلى صحيفتنا من أحد اعضاء مؤتمر نقابة المهندسين الزراعيين حول مجريات المؤتمر، الأمر الذي أكدنا عليه في حينه، في السطر الاول من المقال المنشور تحت صيغة «رأي... ننشره كما ورد»، وهذا يعني، صحفياً، ضمان حق أصحاب العلاقة بالرد.

نص رد النقابة

«ورد في العدد 711 الصادر يوم الأحد 2015/6/21 الصفحة الثانية من جريدتكم الغراء مقال تحت عنوان «هُليلة» إعلامية وقرارات وكون المقال وقع في مغالطات وتجني لابد لنا من الرد والتوضيح لأن كاتب المقال اعتمد على معلومات ونقل من أحد أعضاء المؤتمر، ولم يكن حاضراً ليشاهد ويوصف الحالة برؤية الإعلامي الذي يحمل رسالة وأمانة.

● انعقد المؤتمر بحضور الرفيق الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي، وأعضاء القيادة القطرية وبعض أعضاء القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ووزير الزراعة وأمناء فروع الحزب، وبعض أعضاء مجلس الشعب وعمداء الكليات ووسائل الإعلام الوطني السوري.

وهذا دليل قاطع على أهمية المهندسين الزراعيين في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي، وأهمية مؤتمرهم الذي خرج بقرارات مهمة تنعكس إيجابياً على واقع المهندسين والنقابة على حد سواء.

● أما «هُليلة» إعلامية: هي هتاف الوفاء والمحبة من المهندسين الزراعيين للوطن والجيش والقائد. فإذا كان هذا الهتاف وهذا الوفاء هو هُليلة بنظر الكاتب فسيظل المهندسون الزراعيون وبكل فخر يهتفون بحناجرهم وعقولهم ويضحون بدمائهم حتى يتعافى الوطن ويتحقق النصر المؤزر.

وقع كاتب المقال بمغالطات تنظيمية وقانونية كونه اعتمد في مادته على النقل، ولم يكن حاضراً لجلسات وفعاليات المؤتمر. ولا نعتقد أن الناقل هو من زملائنا المهندسين الزراعيين، لأنهم يعرفون الأصول والقانون ومن هذه المغالطات:

● في العنوان: ورد إلى قاسيون من أحد أعضاء مؤتمر «نقابات» المهندسين الزراعيين، وفي الحقيقة هي نقابة مهنية واحدة «نقابة المهندسين الزراعيين» وليست نقابات.

● عدد أعضاء المؤتمر 181 عضواً حضر منهم 146 عضواً أي الأغلبية، وبالتالي فإن النصاب قانوني وفي الجلسة الأولى تم انتخاب ملاحظي تصويت يراقبون التصويت على القرارات وتطبيق القانون في ذلك، ولجنة صياغة لصياغة القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر أصولاً.

● مؤتمر نقابة المهندسين الزراعيين هذا العام هو مؤتمر سنوي عادي وليس مؤتمر انتخابي فمن أين اختلق الكاتب أنه مؤتمر انتخابي. ولم تعطى أية توجيهات لرؤساء مجالس الفروع بالانتخاب أو التمديد كونه مؤتمر عادي.

● جرت الجلسة الأولى بحضور الرفيق الدكتور عبد الناصر شفيع– عضو القيادة القطرية رئيس مكتب الفلاحين القطري ووزير الزراعة وممثل وزارة الزراعة السيد معاون الوزير واستمرت حتى الساعة الخامسة والنصف مساء حفلت بالحوار والمناقشة المسؤولة.

● ناقش الحضور تقاريرهم كل تقرير على حده وبحضور ممثل وزارة الزراعة، وبمنتهى الحرية والديمقراطية والمسؤولية الوطنية وصوتوا عليها وفق الأصول والقانون لأن المؤتمر هو المنبر المناسب للمناقشة وإبداء الرأي والقرار لأعضاء المؤتمر بالتصويت.

● وفق ما ورد في القانون 57 لعام 1980 الناظم لمهنة الهندسة الزراعية والمادة 23 منه فإنه يتولى مجلس النقابة مجلس مؤلف من: النقيب وثمانية أعضاء من المسجلين في النقابة.

أي أن مجلس النقابة مؤلف من تسعة أعضاء وليس من خمسة أعضاء كما أورده كاتب المقال. كما ويوجد في النقابة ثمان لجان يرأس كل لجنة عضو من أعضاء مجلس النقابة.

● أما عن صندوق التقاعد فقد تعثر بسبب الحرب الكونية على وطننا وشعبنا وتوقف بعض المشاريع الاستثمارية ومعظمها زراعية في الرقة والحسكة ودير الزور وإدلب وحلب وحمص... ويقترح كاتب المقال ويلوم النقابة لماذا لم تنقل هذه المشاريع إلى مناطق أمنة؟ نحن نسأل الكاتب الكريم كيف ننقل أرض زراعية أو بناء استثماري من منطقة ساخنة إلى أخرى آمنة؟

ومع ذلك ورغم كل الظروف الصعبة عمل مجلس الخزانة وباستمرار للبحث عن مطارح استثمارية جديدة وهي بحاجة لوقت وجهد ومستلزمات كي توضع في الاستثمار وتظهر نتائجها.

● نوقشت التقارير وفق البرنامج المعتمد من أعضاء المؤتمر، وكانت المناقشة مثمرة خرجت بقرارات مهمة لم يذكرها الكاتب وتعامى عنها، لأن الناقل لم يكن أميناً فأوقع الكاتب بالخطأ والتقصير ومن هذه القرارات:

● تعديل مشروع القانون 57 لعام 1980 ونظامه الداخلي حيث تضمن مكاسب كبيرة للمهندسين الزراعيين وللنقابة على حد سواء.

● إقرار نظام داخلي لصندوق ادخار جديد للمهندس الزراعي.

● رفع إعانة التعاون الاجتماعي دون زيادة في الاقتطاعات. والإعفاء من الغرامات عن كافة الاشتراكات ولكافة الصناديق مساعدة للمهندسين في هذه الظروف الصعبة. ودعم لأسر الشهداء الذين ضحوا بدمائهم من أجل عزة وكرامة الوطن.

● ونورد بعض متابعات مجلس الخزانة مع فروع المحافظات:

● متابعة إجراءات استثمار أرض دمسرخو في اللاذقية.

● التخصص مؤخراً بمساحة 4 دونم في موقع برج اسلام.

● إنجار ترخيص مشروع دريكيش في طرطوس.

● إنجاز بناء المركز الزراعي النقابي «صيدلية زراعية» في السويداء.

● إنجاز عقد استثمار 50 دونم في محافظة السويداء.

● نقل ملكية مقسم بمدينة قطنا دمشق إلى خزانة التقاعد.

● السعي لتشميل نقابة المهندسين «خزانة التقاعد» بالتعويضات عن الاضرار.

● متابعة تعديل المواد الخاصة خزانة التقاعد رقم /2/ لعام 2007.

● إعادة العمل بمنح القرض الشخصي /100/ ألف ل.س من خزانة التقاعد.

● وهناك جهد كبير يبذله المجلس مع مجالس فروع النقابة لفتح مشاريع استثمارية متنوعة في المحافظات الآمنة مساهمة في تعزيز الأمن الغذائي.

● في الختام جبذا لو حضر كاتب المقال جلسات المؤتمر، أو كلف نفسه بمتابعة تغطية وسائل الإعلام الوطني السوري للمؤتمر لكان المقال أقرب إلى الدقة والموضوعية ولما تورط في هذه المغالطات التنظيمية والقانونية، ولما تساءل هذه الأسئلة غير المشروعة لأن كل ما ورد في المقال هو محض اختلاق وتشهير / بنقابة/ مهنية وطنية لها حضورها وتميزها.

أملين نشر الرد والتوضيح على صفحات جريدتكم

شاكرين تعاونكم

■ نقيب المهندسين الزراعيين

الدكتورة راما عزيز

السياسة الإمبريالية.. من «فرّق تسد» إلى «فرّق وانسحب»!

سلسة جديدة من التفجيرات والأعمال التخريبية في دول المنطقة، تهز هذه المرة عقر دار بلدان خضعت تاريخياً لتبعية كبيرة للمركز الإمبريالي الأمريكي «السعودية ومصر»، تدل في توقيتها واستهدافاتها وطبيعتها على تدخل الأصابع الأمريكية، لماذا؟ وفي أية سياقات تجري هذه التدخلات الجديدة؟ وما دلالاتها؟

■ د.أسامة دليقان

إذا أخذنا بعين الاعتبار التغيرات الداخلية في البلدان الضحية، من حيث بداية تفلّتها من القبضة الأمريكية الشائخة والواهنة فيما يتعلق بمصر، وبداية تذمر ما يتعلق بالسعودية وبحثها عن خيارات وتوجهات بديلة تقترب فيها نحو القطب الدُولي الآخر، الصاعد والمضاد للهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم، أي نحو التنسيق والتعاون الاقتصادي والسياسي، وما يجري الإعلان عنه مؤخراً من إمكانية تعاون عسكري في إطار مكافحة الإرهاب، مع دول «بريكس» وبشكل أساسي مع الـرّوس، الذين يبدو أنهم يديرون بكفاءة عالية عملية التقاط لحظة التراجع الأمريكي–الغربي التاريخية، عبر نشاط سياسي ودبلوماسي وتحالفات كبرى وإقليمية تستفيد ليس فقط من سلسلة أحداث وتمظهرات التراجع، بل وكذلك من ردود فعل وتخبطات القوى المتراجعة، التي يتزايد أكثر فأكثر بالتوازي مع فشلها وعجزها، طابعُها المتسم بالهروب إلـى الأمـام نحـو المـزيد من المغامرات الفاشية، والسلوك العدواني والانعزالي المثير لعداء البشرية جمعاء ضدها، وبالتالي لتوسع تحالف قوى السلام العالمي، الذي يبدو أن حقل جاذبيته أخذ يتعاظم لدرجة الاستقطاب التدريجي لأجرام طالما دارت تاريخياً في فلك المركز الأمريكي.

تجليات جديدة لتناقضات الإمبريالية

في بدايات المرحلة الإمبريالية مطلع القرن العشرين، كانت سياسة التفتيت، تأخذ شكل تقاسم وإعادة تقاسم مناطق النفوذ وإخضاعها لهيمنة رأس المـال العالمي المتمركز في عدة أقطاب إمبريالية، كقوى ودول عظمى «بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان»، واتخذت هذه السياسة بالتطبيق شكل الحروب العالمية والاستعمار القديم «الكولونيالي».

وفي الفترة بعد تحرر بلدان العالم الثالث من الكولونيالية. استمرت سياسة التقسيم بشكل آخـر، شكل الإلـحـاق الاقـتـصادي بالمركز الإمبريالي، الذي أخذ ينزاح مركز ثقله إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر الرابحين من الحرب العالمية الثانية، عبر التبادل اللامتكافئ والتقسيم الدولي للعمل بشكل ممنهج وموجّه لمصلحة المركز وعلى حساب الأطراف «المستعمرات الجديدة» أو النيوكولونيالية.

وحتى سياسات التوحيد كانت تجري في إطار ربط مجموعة بلدان في إطار عولمة رأس المال وإنشاء أسواق حرة وإصلاحات الليبرالية الجديدة، مع عـودة استخدام أدوات الاستعمار القديم أيضاً من عنف وحروب، فتميزت كمرحلة ثالثة هي تركيب من الاستعمارين القديم والجديد معاً.

في ظل تراجع هيمنة المركز الإمبريالي، الولايات المتحدة الأمريكية، هل يمكن قراءة مشاريع التفتيت والتقسيم الجديدة في إطار سمة الإمبريالية التاريخية حول «تقاسم وإعادة تقاسم مناطق النفوذ» فقط؟

فرّق وانسحب..

أعتقد بأنّ نوعاً جديداً من التقسيم والتفتيت يستخدم اليوم من جانب الإمبريالية، هو تقسيم «رد فعل»، أكثر منه التقسيم الفاعل الـذي جـرى سابـقـاً، وهـو أشبـه بتمزيق الـوحش لفريسة لـن يستطيع التـهامها، إنـه رد فعل على الـتـراجـع والانـسـحـاب الاضطراري من مناطق النفوذ السابقة، أو المتوقع الخروج منها، لتركها على أكبر درجة ممكنة من الضعف والتوتر وقابلية الانفجار اللاحق، بهدف رفع تكاليف تهدئتها واستقراراها المستقبلي، سواء على شعوبها أم على القوى الدولية والإقليمية المناهضة للإمبريالية، والمرشحة لأن تساهم بدور هام في مستقبل تلك البلدان.

تعفن البنيان الفوقي وتناقضاته

البنيان السياسي

إنّ عملية عولمة رأس المال بما تعينه من فرض هيمنة الطغمة المالية العالمية عبر مؤسساتها الاقتصادية – ثالوث «صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية» وآلتها العسكرية الجبارة – تبقى في جوهرها عملية طبقية تستخدم فيها علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لاستغلال قوى الإنتاج، ولأن قوى الإنتاج مجمّعة وذات طابع اجتماعي و«توحيدي» للبشرية، اكتسبته من خلال تطورها الموضوعي والـخـارج عن إرادة أي كان بوصفه قانوناً اجتماعياً، قامت على أساسه تجمعات بشرية أوسع مما قبل، في دول وكيانات سياسية، يبدو أنها اليوم، وبوصفها عنصراً من البنية الفوقية الرأسمالية، تدخل أيضاً في تناقض مع الميل الموضوعي لتطور البنيان التحتي وقوى الإنتاج باتجاه مزيد من الـتـوحـد، فشعوب الـعـالـم الـيـوم بفضل عولمة «العمل»، الموازية والمناقضة في آن، لعولمة «الـرأس مـال»، تتوثق أكثر عرى مصيرها الموحّد، ومصالحها الجماعية المشتركة، وتبرز حاجتها المتزايدة لحماية نفسها وأراضيها من الاستغلال والـحـروب الإمبريالية، على المستوى السياسي والـعـسـكري، وحمـايـة خـصـوصـيـاتـهـا الحضارية وإيجابيات تراثها التاريخي، على المستوى الاجتماعي والثقافي، من تهديد سحقها وتشويهها، تبرز جميعها كتجليات متـنـوعـة ملـمـوسـة لمقولة «الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج».

من هنا يمكن تفسير السياسة الخارجية الأمريكية والغربية في تسعير النزاعات الداخلية التفتيتية على أسس طائفية وعرقية.. إلخ، بأنها تجلٍّ ملموس لعداء عـلاقـات الملكية الـخـاصـة الرأسـمـالـيـة لـهـذا الـطـابـع الاجـتـمـاعـي المـتـنـامـي لقوى الإنتاج، وتجلي لتناقض جمود الـبـنـيـة الـفـوقـيـة الـسـيـاسـيـة الـحـالـيـة «كيانات الـدول السياسية وأنظمتها» مع الـتـغـيـرات المـتـراكـمـة في الـقـاعـدة الاقـتـصـاديـة الاجـتـمـاعـيـة الـتـي قـامـت عليها الدول «تغيرات التركيب الطبقي والـحـيـاة الاقـتـصـاديـة والاجـتـمـاعـيـة وحـاجـات قـوى الإنـتـاج» والـتـي يـبـدو أنـهـا بـاتـت تـتـطـلـب تـغـيـراً نـوعـيـاً في الأشكال السياسية للتجمع البشري يـكـون جـوهـره تـجـمـيـع الـشـعـوب وتحالفها وتعاونها المتبادل.

إنّ تغيير البنية الفوقية السياسية القائمة حاجة موضوعية، لأنها دخلت ومنذ زمن، في تناقض مع متطلبات البنيان التحتي الـذي غيرته العولمة نفسها، وهذا التناقض يكمن في جوهر الأزمة الحالية لحكم النظام السياسي في العالم عموماً، وحلقات هذا النظام الضعيفة في منطقتنا خصوصاً.

ومع تعذر الإبقاء على البنية السياسية السابقة، يمكن فهم سياسات تفريق شعوبنا وتفتيتها كمسعى إمبريالي لفرض بنية فوقية سياسية بديلة، ولكن ليست تلك الملائمة لحاجات البنيان التحتي ومصالح الشعوب في التجمع والـوحـدة، بل بنية سياسية تفيتيتة مناقضة لذلك تماماً.

يشهد ظهور «الفاشية الجديدة» على وصول تعفن الإمبريالية إلى درجةٍ استعادت معها أكثر رواسب التاريخ والتراث رجعية وظلامية

البنيان الإيديولوجي

على مستوى تناقضات البنية الفوقية الإيديـولـوجـيـة أيـضـاً، يشـهـد ظهور «الفاشية الجديدة» – و«داعـش» أحد أشكالها – على وصول تعفن الإمبريالية إلى درجة استعادت معها أكثر رواسب التاريخ والتراث رجعية وظلامية، من أفكار وممارسات متخلفة وإجرامية، والتي كانت حتى في زمانها مغتربة عن الإنـجـازات الحضارية للشعوب، وكانت أصلاً تعبيرات قذرة عن صراعات زعامات وقـيـادات الدولـة الإسـلامـيـة التـاريـخـيـة على السلطة فيها، وكجزء من الأدوات الـتـي استخدمت في تلك الـصـراعـات، وجرى جمع هذه العناصر مع نقيضها الحداثي الذي يظهر عبر نشاط «داعش» العسكري والإعـلامـي الـذي يستخدم أرقى ما وصلت إليه التكنولوجيا العلمية من منجزات في مجال العلوم العسكرية والعلوم الرقمية، والفن، وعلم النفس الاجـتـمـاعـي. وفـي هـذا أحـد الـتـجـلـيـات الملموسة المعاصرة للتناقض بين البنية الفوقية والقاعدة في الإمبريالية، ودليل إضافي على تفسخها وتعفنها.

إنّ أعداء الشعوب يحاولون أن يحشروها اليوم بين خيارين: إما الجمود على أساس المنظومة الحالية ببنيانها الاقتصادي والسياسي دون أي تغيير، وهو المستحيل الذي تتخيله الطبقات الحاكمة ممكناً، وإما القبول بالتقسيم وحكم الفاشية الجديدة، وهو البديل الأمريكي–الغربي الذي سيلد كيانات مريضة وسريعة الموت. في الحالة السورية تنوعت صياغة هذين الخيارين، فجرى تقديمهما للشعب حيناً على هيئة اختـيـار بين «الـحـسـم»، و«الإسـقـاط»، وأحياناً كاختيار بين «مكافحة الإرهاب أولاً»، أو «الـحـل الـسـيـاسـي أولاً»، في محـاولـة لفصل تعسفي طـوبـاوي بين مهمتي مكافحة الإرهاب والحلّ السياسي، الذي يعني عملياً فشل إنجاز أي منهما، واستمرار الأزمة ومعاناة الشعب.

إنّ هذين الخيارين كلاهما عقيمان طالما يصرّ أصحابهما على حل «مجزوء»، وهما يتلاقيان موضوعياً في عدائهما للمصالح الحقيقية للشعوب ومستقبلها، وكلاهما يمثل مراوحة في المكان لا تخرج عن إطار الأزمة الإمبريالية نفسها، ولذلك فهما مثلها مأزومان ومحكومان بالفشل، وزيادة عذابات الشعوب، إلى أن تفلح جهود قوى السلام، ثم تشق الشعوب طريقها الخاص وتبلور مشروعها لبناء نظامها البديل.

أعتقد بأنّ نوعاً جديداً من التقسيم والتفتيت يستخدم اليوم من جانب الإمبريالية هو تقسيم «رد فعل»

قديم الحروب الإمبريالية وجديدها

تستمر محاولات الدول الامبريالية إلى تعميم نطاق الحروب الدائرة، ويلاحظ المتابع أن ساسة ومفكري الدول الإمبريالية لا ينقطعون عن الإلحاح على أنها داخلية أو أهلية ومنها حروب طائفية ومناطقية وعشائرية، وهم يدأبون على تجزئة الآثار التي تتركها المعارك فيكثرون من ذكر القتلى في كل بلد وعدد البيوت المدمرة، وفي مرتكزاتهم الإعلامية يثابرون على عدم إعطاء لوحة واحدة لتلك المعارك.

■ جبران الجابر

حروب ..وشعوب

إن تلك التسميات لا تتوقف عند الأرضية الواحدة التي تسود تلك المنطقة والعالم، فالرأسمالية بكل خصائصها وقوانينها وعلاقاتها الإنتاجية استوطنت القصور والخيم ومضارب البدو وشحنت مختلف العلاقات الاجتماعية بمضامينها.

إن ما يريده ساسة الإمبريالية ومفكروها هو تبرئة الرأسمالية من المسؤولية عن تلك الحروب رغم أن العالم هو عالم رأسمالي، وأن العلاقات الاجتماعية المتكونة قبل الرأسمالية ابتلعتها الرأسمالية ووظفتها، وتعاملت معها لتنفيذ خططها وسياساتها، إنهم كمن يقول: أن النبي يونس هو الذي ابتلع الحوت وأسكنه جوفه.

إن القاصي والداني يعرف أن عشرات الدول تتدخل في تلك الحروب، ويعرف جيداً مختلف الأنشطة الدولية والإقليمية التي تتدخل بصورة سافرة، إلا أن المبررات جاهزة، حيث يعتبرون صور التدخل المتنوعة لا تتعدى الأساليب غير المباشرة ويركزون على دور الدول الإقليمية من حيث أيديولوجياتها ومذاهبها وأنشطتها الطائفية، وكأنها دول خارج نطاق أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي يلعب دور المحدد للأنشطة في نهاية المطاف.

إن المؤشرات عديدة على أن الدول الرأسمالية الكبرى اعتمدت هذه الحروب بديلاً عن الحروب العالمية التي تزايدت كوابحها، ومن أهم هذه الكوابح الفشل الذي منيت به الحروب العدوانية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها الحرب الفيتنامية والأفغانية والعراقية وغيرها. يضاف إلى ذلك المنهج البحثي المعتمد من الدوائر الإمبريالية وهو منهج مثالي لا يعتمد التميز بين تكون الظواهر الاجتماعية واعتبارها عملية تاريخية تتفاعل في احشائها العوامل الآنية والقديمة، وهم يرون الظاهرة في صورتها الآنية وليس في صيرورتها التاريخية، وذلك كي يبرروا سياساتهم العدوانية التاريخية ضد مصالح الشعوب وتطلعاتها وكفاحها للاستقلال والتطور الاجتماعي والتقدم الاقتصادي. إن ذلك المنهج المثالي الذي يراد منه عدم تحميل السياسات الاستعمارية المسؤولية عن الظواهر الراهنة بما فيها الظواهر المعبرة في جوهرها عن شكل من الاحتجاج ضد الظلم والاضطهاد الذي مارسته وتمارسه الدول الإمبريالية الكبرى.

إن المؤشرات عديدة على أن الدول الرأسمالية الكبرى اعتمدت هذه الحروب بديلاً عن الحروب العالمية التي تزايدت كوابحها

إن مؤشرات وبراهين عديدة ترى أن ظاهرة التطرف هي نتاج السياسات الاستعمارية وقد قال تشومسكي «إن الإرهاب من صنع النخبة النيولبرالية الأصولية الحاكمة في الإدارة الأمريكية» وقبله بكثير كتب الأديب الانكليزي شكسبير فاضحاً جوهر السياسات الاجتماعية الرأسمالية حيث قال: «الذهب سيضع اللصوص بعد منحهم الألقاب والاحترام والثناء على منصة النواب، وبهذا تحول العالم إلى حيوانات في غابة الرأسمالية القائمة على المال والمصلحة الشخصية» إن الحروب ضرورة للأزمة الرأسمالية الدائمة رغم أن حجم الحروب الممكنة لم يعد كافياً لإخراج الرأسمالية من أزمتها، وفي هذا الإطار فإن السياسة الأمريكية تنحو بثبات نحو جعل الحروب «الأهلية» حروباً مديدة تتراجع نيرانها حيناً لكنها لا تخمد، إنها تنتهج سبيل مراكمة أكبر عدد من الأزمات وتعمل على استمرارها، وذلك يؤمن لها أوسع مساحة من التضليل الفكري والسياسي خاصة وأن الأطراف المتحاربة لا تتجه لقطع حلقات السياسة الأمريكية، ولا تسعى فعلياً لأخذ القضية الوطنية بعيداً عن أيدي الدول الاستعمارية، وذلك ممكن عندما تتحول الإرادة السياسية كلياً نحو ايجاد الحل الوطني الديمقراطي.

خط اعتماد الحروب في مصلحة الامبريالية تلازم دائماً مع سعي الدول الإمبريالية لإحباط الاشتراكية وإفشال النضال الوطني التحرري

شعارات ليس إلا!

إن خط اعتماد الحروب في مصلحة الامبريالية تلازم دائماً مع سعي الدول الإمبريالية لإحباط الاشتراكية وإفشال النضال الوطني التحرري، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت قيادة ذلك الاتجاه منذ دخولها الحرب العالمية الأولى، وقد جرى ذلك في نيسان عام 1917 إلى أن ما أخفته السياسة الأمريكية هو أن دخولها الحرب كان ضرورة لإنهائها والتفرغ لمواجهة الثورة الاشتراكية الروسية التي انتصرت في أكتوبر عام 1917، وحقيقة معروفة، هي أن حرب التدخل لإفشال الثورة الاشتراكية بدأت عام 1918 ودامت عامين وفشلت حرب التدخل الاستعمارية ولم تكن مبادئ ولسن مواجهة ضد اتفاقات لاقتسام العالم التي وقعتها انكلترا وفرنسا وفضحتها ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، ولم تكن المعارضة اللفظية لتلك الاتفاقات تشكل جوهر وأبعاد الموقف الأمريكي الذي أصبح متمركزاً على اقتسام الثروات والتحكم بموارد ومنابع الطاقة واستخدام البنوك الدولية والاحتكارية في إدارة اقتصاديات الدول الأخرى، وممارسة نهب الدول النامية عبر المديونية واقتسام الأسواق ومواطن الاستثمارات، إن مبادئ ولسن فيها ما يشبه الاسترشاد بالسياسة الإنكليزية، التي ملخصها الإكثار من الوعود والقليل جداً من الالتزامات قصد ولسن بإعلان المبادئ إضعاف تأثير ثورة أكتوبر كما أراد تضليل الشعوب عندما لم يؤيد اتفاقات الاقتسام بين الانكليز والفرنسيين وكأنه يقول أن ذلك ليس من خصائص الرأسمالية

ماذا عن الصهيونية؟

إن ذلك الخط الاستراتيجي للسياسة الأمريكية إزاء قضية الشعب الفلسطيني، ورغم أن ولسن أعلن أنه مع حق تقرير المصير، وضد الإلحاق إلا أن الأمر انتهى فعلياً إلى دعم أمريكي مطلق لنشاط الصهيونية وأهدافها، كما انتهى لتأييد وعد بلفور. حيث وافق ولسن على بيان بلفور في تشرين الأول عام 1917 ولم يكتف الصهاينة الأمريكان بتلك الموافقة، وحققوا ما أرادوا عندما أعلن ولسن شخصياً ورسيماً تأييده لبيان بلفور وقال: «اعتقد أن الأمم الحليفة قررت وضع حجر الأساس للدولة اليهودية في فلسطين بتأييد تام من حكومتنا وشعبنا».

وفي هذا الصدد فإن ذلك الخيط السياسي الاستعماري الذي عبر عن حقيقة عداء الولايات المتحدة للتحرر الوطني، يجد وقائعه الملموسة في سياسات عداء مصر أيام عبد الناصر، ودعمها للحروب الإسرائيلية وموقفها من اتجاهات التنمية المصرية وكشفت عن عمق عدائها للتحرر الوطني بعد قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس.

أما المثال الآخر عن ذلك الاتجاه الأمريكي المستمر فنجده في العمل العدواني الذي نسخته أجهزة الولايات المتحدة ضد مصدق، وأحاطت به، وأعادت الشاه الإيراني لحكم إيران وتخلت عنه لاحقاً. إن هذين المثالين يضعان المرء أمام حقيقة تاريخية وهي العداء السافر للتوجهات الوطنية، وكان لذلك دوره في مسارات تطور المنطقة سياسياً

واليوم فإن هذا الخط السياسي الأمريكي مستمر بصيغ جديدة، ويأتي في مقدمة ذلك السعي الثابت للحيلولة دون دور حاسم للقوى الوطنية الديمقراطية، إلى جانب بذل كل جهد لاستمرار تلك الحروب، وحتى الحل السياسي الأمريكي فإنه يقوم على تحقيق القنبلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر في أيه لحظة، ويتذرع ساسة الإدارة الأمريكية بضرورة تحقيق الوحدة الوطنية وهم يهدفون من وراء ذلك التكتيك السياسي تشويه مفهوم الوحدة الوطنية وإفراغه من أبعاده ومكوناته الوطنية، وتدل المواقف الأمريكية المتعلقة بليبيا أن الشكل الاستعماري هو أن يكون للدول الامبريالية دورها في تشكيل الحكومة وتحديد سياساتها لاحقاً. إن وقائع التاريخ تشير إلى أن الامبريالية الأمريكية تسعى إلى الدفع باتجاه تبني الأشكال السلبية في النضال ضد الظلم السياسي والاجتماعي والوطني والقومي الذي مارسته وتمارسه الولايات المتحدة الأمريكية، وترى في هذه الأشكال السلبية التي توجه ضد المدنيين وضد البنى التحتية والمساكن والآثار وقائع تساعدها على التضليل السياسي وحجب جوهر الحروب، وعدم تبيان دور الولايات المتحدة وحلفائها في تلك الحروب.

من المناسب أخيراً الإشارة إلى موقف المخرج الأمريكي مايكل مور في فلمه «فهرنهايت 9/11» وفي كتابه «الجميع إلى الملاجئ» حيث فضح دور إدارة بوش والشركات العملاقة الاحتكارية في نشر الفساد والإرهاب والحروب وتخريب الديمقراطية والضمير الإنساني والأخلاقي والعلاقات السياسية الدولية وانتهاج قتل البشر.

بين الكهرباء والنفط

كميات الوقود لا تكفي إلا لـ12 ساعة!

أثارت الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي استياء المواطنين في شهر رمضان، الذي يتميز بطقوسه الخاصة، والتي لعبت الكهرباء دوراً جوهرياً لتعطيلها.

■ حازم عوض

الأسباب التي تتذرع بها وزارة الكهرباء دائماً، وربما أبداً، هي: انخفاض كمية المحروقات الواردة للمحطات من وزارة النفط والثروة المعدنية، أو حدوث اعتداءات إرهابية من قبل المسلحين على خطوط الطاقة والقدرة، بعد أن أصبحت شماعة الاستجرار غير المشروع، وزيادة الضغط على الشبكة غير مقبولة، فـ«التقصير واضح من قبل وزارة الكهرباء لعدم قيامها بإعادة تأهيل الشبكة بعد حوالي 5 سنوات من الأزمة» بحسب مشتكين.

أغلب من التقتهم «قاسيون» شككوا ببعض تبريرات الوزارة بخصوص زيادة التقنين، حيث قال أحدهم أن «ساعات التقنين تزداد كل مرة بحجة شكل، حتى لو انضرب خط بالصين، بتقطع بالشام.. ما في منطق بالتبرير نهائياً».

أما في العودة للحجة الأولى، وهي قلة المحروقات التي تقدمها وزارة النفط، فيلاحظ وفقاً للشكاوى، أن دخول فصل الصيف، وقلة استخدام المازوت والغاز في التدفئة، عدا عن توفر المادتين في السوق بشكل جيد، بل بشكل ممتاز فيما يتعلق بمادة الغاز بالذات، لم يردع وزارة الكهرباء بتقديم الحجة ذاتها مراراً، والتي قد تكون صحيحة بلغة الأرقام التي سيتم سردها لاحقاً.

رحلة الشتاء والصيف

في الشتاء الماضي وتحديداً في شباط، أكدت وزارة الكهرباء أنه «خلال الفترة ما بين 6 أشهر إلى 9 أشهر، سيتم تحسين الوضع بشكل أفضل، وذلك بعد أن انقضت فترة الذروة الشتوية» على حد تعبيرها، إلا أن ذلك لم يكن ملموساً سوى في بعض أيام فصل الربيع، حتى عاد وضع التيار كفصل الشتاء في بعض الأيام.

قبل بداية شهر رمضان الحالي، أكدت وزارة الكهرباء أنه ستتم إعادة توزيع تقنين الكهرباء ضمن فترة النهار، حتى يتمكن الصائمون من تناول طعام الإفطار والسحور بحضور التيار الكهربائي، وذلك تحقق بداية الشهر حتى نهاية العشر الأول منه، حتى تناول بعض سكان دمشق طعام الإفطار والسحور في الظلام، دون صدور أي تصريح رسمي من الوزارة.

وبعد أن شكلت القضية موجة كبيرة من الاستياء، أعلنت الوزارة عن اعتداء على «خط الغاز المغذي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية» دون تحديد مكانه، وقالت إن ذلك «أدى الى توقف بعض هذه المحطات عن العمل وزيادة ساعات التقنين الكهربائي في محافظات المنطقة الجنوبية».

مدة محددة
وغير ثابتة سببت «الشلل»!

وبعد الاعتداء، وبحسب وزارة الكهرباء، سيكون التقنين ضعف الأيام التي سبقت الحدث، أي تقريباً حوالي 16 ساعة في بعض مناطق دمشق، إلا أن المشكلة كانت بمضاعفة التقنين دون جدول معلن، وفي كل يوم يتم التقنين بساعات مختلفة عن سابقه.

الوزارة حددت وسطي ساعات التقنين بعد الاعتداء، إلا أنها لم توزعه بشكل ثابت على فترات النهار دون معرفة السبب، وهذه لم تكن المشكلة الوحيدة. قبل الاعتداء المعلن عنه، وصلت ساعات التقنين في بعض أحياء دمشق إلى 8 ساعات خلال النهار، تبدأ قبل الظهر حتى موعد الافطار، وضمن هذه المدة يأتي التيار ساعتين فقط في أفضل الأحوال، ما خلق صعوبة كبيرة في تحضير أطباق الطعام والقيام بأعمال تنظيف المنزل، إضافة إلى إعاقة أعمال أصحاب المحلات والورش.

تقنين الـ8 ساعات أو الـ16 في بعض المناطق بدمشق، كان أقل بكثير في مناطق أخرى وصلت بها ساعات التقنين بعد الاعتداء إلى 4 ساعات فقط،

الوقود يكفي لـ12 ساعة فقط!

مدير التشغيل بالمؤسسة العامة لنقل الكهرباء، قال في تصريح إذاعي لإحدى الإذاعات المحلية، إن محطات توليد الكهرباء جاهزة كلها للعمل، لكن قدرة مجموعات التوليد تبلغ 7500 ميغا واط، بينما المشغل الفعلي 2200 ميغا واط فقط، أي 29% من الطاقة، نتيجة كمية الوقود الواردة إليها.

ورغم دخول فصل الصيف، الذي استبشر به المواطنون خيراً نتيجة قلة الطلب على المحروقات، على أمل أن ينعكس ذلك إيجاباً على وضع التيار الكهربائي، إلا أن وزارة النفط لم تغير شيئاً في المعادلة، حيث أكد الظاهر أن «كمية الوقود الواردة من وزارة النفط هي نفسها بين الصيف والشتاء، دون أي زيادة».

وأضاف «التقنين ناتج عن انخفاض كمية الوقود وعدم كفاية تلك الكميات للتشغيل، التي من الممكن أن تتفاوت بين يوم وآخر بشكل طفيف».

وبلغة الأرقام، كشف مدير التشغيل إن «كمية الوقود اللازمة لتشغيل محطات التوليد جميعها هي 35 ألف طن مكافئ نفطي، بينما يصلنا حالياً بين 13–15 ألف طن فقط، وهي كافية لتشغيل الطاقة الكهربائية حوالي 12 ساعة باليوم» فقط!.

أما عن التقنين خلال شهر رمضان، أوضح الظاهر إن «الحمل على الشبكة ينخفض نتيجة إغلاق الفعاليات التجارية والصناعية في فترة الفطور، وبالتالي تمكنا من توفير الكهرباء في هذا الوقت، لكن خلال النهار كان هناك ضغط واستهلاك كبير، والتقنين خلال النهار ضروري لتأمينها خلال الفطور وبعده، حيث كنا نبدأ بإرجاع التقنين قبل الفطور بساعتين حسب المتوفر».

مناورة

وأردف الظاهر إنه «بعد الاعتداء الأخير على خط الغاز، الذي يغذي محطات التوليد في دمشق والمنطقة الجنوبية، أدى لفصل تلك المحطات التي تعمل على الغاز، وخرج 800–900 ميغا عن الخدمة، وزادت نسبة التقنين، إلا أن كون الشبكات مربوطة بخطوط توتر عالي، ساعدنا بنقل بعض الطاقة للمنطقة الجنوبية، والتحسن البسيط حالياً ناتج عن عدة إجراءات ومناورات بالشبكة، كما أن عمال الصيانة بوزارة النفط بدؤوا العمل لإصلاح خط الغاز»، لافتاً إلى أنه «في العيد سيكون هناك هبوط أحمال نستفيد منها لتخفيف ساعات التقنين وفق المتاح عبر مناورة للوزارة».

الوزارة.. «كضحية»!

وزارة الكهرباء أساساً «غير معنية بشيء بخصوص التقنين» وفقاً لتصريحاتها، فهي تروج لنفسها على أنها «الضحية» تعاني كما المواطن، من تقصير وزارة النفط وهجمات الإرهاب، وأحياناً تعدي المواطنين على ممتلكاتها، كأن يستجر التيار بطريقة غير شرعية.

وفعلاً، في آخر تصريح للوزارة، أعلنتها صراحةً، بأنها غير معنية بظروف التقنين، ما فتح باب التساؤلات عن مدى التنسيق بين الأطراف المعنية بهذا الصدد، وجدوى خطط وزارة الكهرباء لتحسين وضع التيار — إن وجدت - ، حيث قالت في بيان لها: «نحن كوزارة كهرباء، غير مسؤولين عن إيصال الغاز للمحطات، ولا نستطيع حماية الأنابيب»!.

أما زارة النفط فهي غائبة عن واجهة التصريحات، حيث لم توضح كميات الوقود المتوفرة للكهرباء، رغم أنها المعني الأول بذلك، حيث انتقلت «الكهرباء» إلى تحميل «النفط» عبئ اشتداد التقنين الأخير، حتى باتت هذه القضية تشكل نوعاً من الحساسية بين الوزارتين، وفقاً لمصدر من داخل وزارة الكهرباء.

ذوي الاحتياجات الخاصة:

بين قهري الإعاقة والواقع!

استهلكت الجمعيات والمهرجانات والحملات حول دعم ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم بالمجتمع، الكثير من المساحة الإعلامية قبل الأزمة، إلا أنها كما كل الفقاعات التنموية الليبرالية، لم تستطع أن تتحول إلى عمل جهاز دولة يرعى مواطنيه والضعفاء منهم تحديداً، لتأتي الأزمة وتدمج المعوقين فعلياً مع سواهم من السوريين في البؤس المشترك، ليعيشوها مضاعفة في ظل واقع اقتصادي- اجتماعي ضيق الحياة عليهم وعلى معيليهم..

■ ياسمين سراج الدين

في العام 2009 أقرت الحكومة خطة وطنية لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تضمنت إصدار تقرير عن واقع الإعاقات والمعوقين في سورية، وإنشاء سجل وطني إحصائي للإعاقة، وبناء القدرات في مجال الكشف المبكر والمعالجة والتأهيل والتوعية المجتمعية، وتطوير وإنتاج وتقديم التقنيات والبدائل الخاصة للمعوقين، إلا أنها لم تفعّل كالعديد من المشاريع التي ولدت لتموت بسبب تخلي جزئي للجهات الحكومية المعنية، واعتماد كبير على مؤسسات المجتمع المدني لأداء مهمات من هذا النوع، ما ترتب عليه الكثير من الإعلانات والصور، والخطط، والقليل من الإنجاز الفعلي..

استثناء معظم معوّقي الريف!..

المسوحات التي تمت من خلال مديرية الشؤون جاء معظمها مبنية على الطلبات المقدمة من «ذوي المعوقين»، فبعدت عن توصيف واقع الإعاقة وتقسيم حالاتها إلى شرائح لمعرفة الإمكانات المتوفرة وبالتالي الاستجابة إلى متطلباتها، وكانت في غالبها محصورة بالمدن، ولم تسعى جدياً لإيصال المسوح إلى الريف السوري بشكل كامل، ما جعل أغلبه خارج الخارطة الإحصائية، وخلق صعوبات في حصر أعداد المعوقين وظروفهم، وطبيعة احتياجاتهم في المناطق الريفية.

سعت أغلب أسر المعاقين إلى الاستجابة للتسجيل على بطاقات الإعاقة خلال الأزمة، أملاً في الحصول على إعانة مالية أو عينية قد تساهم في تخفيف العبء المضاعف لتأمين جزء يسير من احتياجات المعوق إلا أن النتائج كانت بعيدة عن المأمول.

« دكاكين » خيرية..

الحال في المدينة ليس بأحسن من الريف فمع بداية الأزمة لم تظهر الجهات الحكومية في ميدان دعم المعوقين بشكل فعلي، وبينما بدأت حمّى الجمعيات والمبادرات الأهلية تنتشر طارحة برامج تنموية وتعليمية، وخطط دعم نفسي، للمعوقين وغيرهم، تبين لاحقاً في ظل «الازدحام الخيري» والانكفاء الحكومي، أن أغلب هذه الجمعيات شكلية، حصرت دورها في تقديم السلل الغذائية والدوائية، التي يعود مصدرها إلى المساعدات الدولية ذاتها، ليبدو أنها مجرد «دكاكين خيرية» تتلقى المعونات والأموال وتوزع الجزء اليسير، أي أنها لا تتعدى أن تكون صفقات رابحة، لذوي العلاقات بالجهات المانحة، والمتنفذين..

متطوعون سابقون..

أريج متطوعة سابقة في إحدى الجمعيات قالت لقاسيون: «معظم من يعمل في هذا المجال يقوم بتوزيع المساعدات العينية البسيطة التي لا تكفي الحد الأدنى في ظل الواقع القائم ودون تنفيذ كلمة واحدة من البرامج التنموية التي تم طرحها في التأسيس، فنحن نواجه وضع معقد حيث العديد من المعوقين لا يملكون فيه مصدر رزق، وربما خسروا معيلهم أو اضطروا للنزوح، ويجب أن يوجد من يضع مهمة مساعدتهم للانتقال من العوز إلى الإنتاج، وهذا لا يمكن تطبيقه بالسلة الغذائية وحدها!..».

«أغيد» وصف الوضع بطريقة أخرى فقال: « لم يكن هناك مراقبة جدية من الشؤون الاجتماعية لعمل الجمعيات، حيث يقوم بعضها بسرقة جزء من الحصص الغذائية والمعونات المقدمة من المنظمات الإنسانية والمتبرعين أو تسجيل وتوزيع لأسماء وهمية، أو الاكتفاء بالتوزيع للحالات الآتية من مديرية الشؤون الاجتماعية، دون البحث عن الحالات الأخرى المنتشرة في المجتمع، في ظل تقصير من الشؤون، ومن الجمعيات»..

تنتشر الجمعيات بشكل كبير وعشوائي، وبمهمات جزئية وضيقة، بينما يقتصر الجهد الحكومي على إشراف لا يجدي في ظل الظرف الحالي، ولذلك تبقى شريحة واسعة خارج إطار الدعم والرعاية، سواء من المعوقين أو غيرهم..

إن لم تصل للدعم.. لن يصل إليك!

حمزة شاب «35 عاماً» من ريف حلب الشرقي ولد ولديه حالة شلل دماغي، تحدثت لنا شقيقته خديجة عن حالته : « لم نكن نعلم بالمساعدات التي تقدمها مديرية الشؤون بما يخص إعانات المعوق في البداية لكن مع ازدياد العبء مع تقدمه في العمر أوصلنا للبحث، بعد أن سمعنا أنه قد يحصل على دعم زهيد مقداره 18000 ل.س سنوياً، إلا أن اشتعال الأزمة والظروف الأمنية وحالة أخي، قيدت حركتنا، ومنعت متابعة الأمر، وبينما نحن لم نستطع الوصول والتسجيل، فإن أحداً لم يسع ليصل إلينا، لا جهة حكومية أو جمعية أو منظمة!..».

المسوحات التي تمت من خلال مديرية الشؤون جاء معظمها مبنية على الطلبات المقدمة من «ذوي المعوقين»

حتى في المدينة..

لم يخفف وجود «أبو أمين » في المدينة من الظرف الصعب لابنته «15 عاماً» المصابة بالشلل الدماغي فيقول: «تواصلت مع العديد من الجمعيات الخيرية لتلقي بعض الإعانات، وخاصة الأدوية دون أن أتلقى شيئاً، فيتم تأجيلي من شهر لآخر لقاء كيس واحد من الغيارات، لا يكفيني لثلاث أيام مع حالتها هذه وهو يكلف في السوق من 800 – 1000 ل.س وهذا مبلغ يفوق قدرتي المادية في هذا الظرف وحتى قبله!..»

« ظلال » المصابة بتخلف عقلي تحدثت والدتها لقاسيون عن معاناتها «منذ اندلاع الأزمة هاجر طبيبها المشرف على حالتها كما غيره إلى الخارج ما وضعني أمام مشكلة تأمين الدواء، فأدويتها لا يمكن أن تصرف إلا بموجب وصفات طبية حصراً، في ظل النقص الحاد في الدواء وهي بحاجة لها بشكل مستمر، وما يزيد الوضع سوءاً صعوبة إيجاد طبيب كفؤ لاستكمال العلاج لها بسبب النقص في هذا النوع من الاختصاصات..»

«جيل من المصابين!..»

صدر بتاريخ 10 آذار 2015 عن المؤسسة الدولية للمعوقين تقرير تحدث عن أعداد الجرحى الذي قارب المليون بفعل الحرب الدائرة في البلاد، مفيداً بأن عشرات الآلاف منهم بحاجة إلى أطراف صناعية في حين يحتاج عشرات آلاف آخرين إلى علاج العظام وإعادة تأهيل طويل الأمد.

يقول التقرير: «في سورية..أصبح هناك جيل من المصابين المشوهين الذين يحتاجون إلى رعاية»!

في سورية اليوم أكثر من 1176 جمعية ومنظمة تعنى بالإغاثة، وعشرات مليارات الدولارات الموزعة من خلالها، وضعفاء السوريين يزدادون ضعفاً

صراع البقاء.. يدمج المعوقين فعلياً

بعيداً عن شعارات طنانة حول دمج المعوقين في المجتمع، فإن الأزمة، كانت كفيلة في دمج هذه الفئة مع غيرها وليندفعوا كغيرهم من ضعفاء السوريين إلى أنواع العمل الشاق، وطوابير الانتظار، لأن البطالة والفقر يضعهم أمام خيارين، إما الاندماج بالشقاء، أو الفناء..

«رَقية» طفلة في الخامسة عشر من عمرها ولدت ولديها متلازمة داون، النظرة الاجتماعية أبقتها حبيسة المنزل في سنوات عمرها الأولى، إلا أن الأزمة وما فرضته من واقع أجبرها على الوقوف في طوابير المياه لساعات طويلة تحت الشمس فتصارع كأقرانها من الأطفال للحصول على ماء الشرب في مدينة حلب..

كذلك الأمر بالنسبة لـ«عادل» المصاب بالتوحد، الذي يأخذ يومياً مساراً محدداً في الحي، لتأمين متطلبات والديه العجوزين، لينتظر على طوابير المياه والغاز والخبز..

أما «أيهم» وهو شاب كفيف «25 عاماً » كان عبئه أكبر حيث لا يوجد معيل له، ولا يملك عملاً يكسب منه رزقه، لذلك لجأ لحمل صندوقه الصغير والجلوس على أحد الأرصفة، ليبيع ما تيسر له من مأكولات الأطفال لمدة تتجاوز ثمان ساعات متواصلة على أحد أرصفة حلب، مقابل دخل يومي لا يكفي رغيف خبزه في بعض الأحيان!..

قوافل السوريين المهاجرين
تشمل عقولاً وكفاءات مهنية!

يحزم أمتعته ببطء شديد، يخرج قطعة ثياب ليعيد قطعة ثانية. ما الذي سيحمله من في عمر خمسة وعشرين سنة. للحظة بات كل شيء له أهمية حتى ذلك الراديو المعطل منذ سنوات بات جميلاً وله أهمية.

■ نسرين علاء الدين

تضع له والدته قطعاً من الثياب الجديدة النظيفة، فيستبدلها بقطعة من ثيابه القديمة التي علقت بها رائحة معطر الغسيل. لا ينبغي عليه أن يحمل الكثير من الأشياء لأنه سيضطر في وقت ما إلى رميها خلفه. رائحة كعك العيد تملأ المكان، لكن العيد بعيد. تسعى الوالدة لتحضير أكبر كمية من الأطعمة المحببة لهذا الفتى الذي سيغادر وربما يعود وربما لا. تمتلئ صالات المغادرين من سورية بالشباب والعائلات. نزيف يستهلك مقدرات هذا البلد من الوجوه والعقول الفتية .

الهاجس الأول

الخروج من دائرة النار بات هاجساً عاماً ودائماً. وبعدها ربك «بيحلها ». رامز جمال شاب في العشرينيات من عمره يدرس هندسة مدنية. يقول: كنت ألوم رفاقي الذين يسافرون خارج البلد، وكنت أرفض السفر، لكن بعد مضي ما يقارب الثلاث سنوات على خروجنا من منزلنا واشتداد الأزمة أمنياً واقتصادياً لم أعد أملك سبيلاً للبقاء حيث بت عبئاً على أهلي الذين يخشون علَي في كل حركة أقوم بها، وبت أحس أني في خطر دائم، لذلك قررت السفر على أمل أن أكمل دراستي في الخارج وأعود عندما تهدأ الأمور في سورية.

الطبيب أحمد الجاسم سيكون رفيق رامز في رحلة سفره إلى ألمانيا. يقول أحمد: أسافر اليوم تاركاً خلفي زوجة وثلاثة أطفال. قرار السفر لم يكن بالأمر السهل، فقدت منزلي وعيادتي واضطررت للعمل بأجور لا توزاي نصف جهدي. ويتابع تعرضت للخطف على أيدي عصابات، وخسرت كل مدخرات عائلتي وأنا أرفض السفر، لكن بعد خمس سنوات من حرب دمرت كل شيء. دمرت الحجر ودمرتنا نحن البشر، لم أعد أجد جدوى من بقائي وأنا أشاهد مستقبل أبنائي يفلت مني. أريد السفر كي أؤمن مستقبل أبنائي حيث نال أكبرهم الشهادة الإعدادية هذا العام، لكني لا أدري إن كان سيحظى بفرصة للدراسة العام القادم وخاصة أننا مررنا بظروف جعلته ينقطع عن المدرسة سنة ونصف السنة.

لا يمكن اعتبار أن سبباً واحداً هو خلف ارتفاع أعداد السوريين المهاجرين . فاستمرار الحرب، وعدم وجود حل في الأفق، وارتفاع منسوب العنف والعمليات العسكرية، تعتبر السبب الرئيس في الهجرة، إلى جانب النزوح المتكرر وعدم وجود مناطق أمنة، وكذلك التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم وجود فرص عمل، بل وفقدان الكثير من السوريين أعمالهم ومنشئاتهم وأسباب كثيرة تقف خلف هذه الظاهرة . لكن وبحسب المراقبين فإنا أخطر وجه لهذه الظاهرة هو ارتفاع نسبة الشباب المهاجر من الفئة العمرية بين 16 سنة والأربعين سنة. مما سيؤدي وبحسب المراقبين إلى إفراغ سورية من الشباب الذين طالما تباهت بوجودهم، حيث كانت تمثل هذه الفئة النسبة الأكبر من أعداد السوريين.

الهاجس الأكبر لدى السوريين المهاجرين هو لم شمل عائلاتهم في الخارج

لا ينظر السوريون بعين الارتياح لقبول عدد من الدول الأوربية الشباب السوري الوافد إليها. حيث صرحت السويد أن السوريين المهاجرين هم أكثر فئة متعلمة بين الفئات المهاجرة التي تقصد السويد. رضوان .ع أستاذ جامعي وصل إلى ألمانيا قبل سنة. يقول: تحاول السلطات الألمانية جذب أكبر عدد من الشباب، لأنه خلال السنوات القادمة ستكون بحاجة إلى هذه الفئات من أجل استمرار عجلة الحياة الصناعية فيها.

لم الشمل «ضربة حظ»

الهاجس الأكبر لدى السوريين المهاجرين هو لم شمل عائلاتهم في الخارج . حيث تعتصر العائلة جميع مدخراتها كي تؤمن تكاليف سفر فرد واحد من أفراد العائلة، وغالباً ما يكون الأب هو ذاك الفرد، لننتظر بقية العائلة طلب لم الشمل.

أم جابر فقدت ابنها الطبيب وزوجته وأطفالهم بعد أن غرق قاربهم قبالة الشواطئ الإيطالية. تقول أم جابر: رفض ابني مغادرة سورية دون عائلته وكان مصراً على اصطحاب زوجته والأطفال. ولكن الموت الذي هربوا منه هنا كان في انتظارهم هناك.

تنتظر سماهر عبد الواحد منذ سنة تقريبا قرار المحكمة في فرنسا من أجل لم الشمل مع زوجها الذي هاجر إلى هناك، لكن إلى الآن لم يحصل زوجها على الإقامة وبالتالي لن يكون بمقدوره طلب لم شمل عائلته. تقول سماهر: زوجي كان يعمل في مجال بيع الألبسة، وبعد أن تضررت أعماله وخسرنا الكثير، قرر السفر إلى أوربا على أن يرسل في طلبي والأولاد فيما بعد. لكن السلطات الفرنسية لم تسمح بذلك بعد. وتتابع لم يعد بمقدوري الانتظار أكثر وخاصة أني مسؤولة عن أربعة أطفال. مضيفة أن بعض الأشخاص نصحوها باستخراج شهادة جامعية مزورة لزوجها وإرسالها له، حيث تقوم السلطات في بعض الدول الأوربية بتسريع طلبات لم الشمل لمن يملكون شهادات ومؤهلات علمية على حساب من لا يحملون هذه الشهادات.

تهجرنا أكثر من مرة!

أجرت أسماء.خ مقابلة لدى سفارة الدنمارك مؤخراً، حيث قام زوجها الذي هاجر قبل ستة أشهر بإرسال طلب شمل ووافقت السلطات على طلبه. أسماء تحمل شهادة الصيدلة وكذلك زوجها. تقول أسماء: تهجرنا أكثر من مرة وفقدنا صيدليتنا التي هي مصدر رزقنا، ولم نعد نملك أي عمل لذلك قررنا السفر لكن مدخراتنا لم تكن تسمح بدفع تكاليف سفر أكثر من شخص .لذلك سافر زوجي واستجابت السلطات الدنماركية لطلب لم الشمل فوراً. وتضيف نحن لم نكن نريد أن نغادر سورية لكن الظروف هي من دفعتنا لذلك.

ظروف اقتصادية

لا ينكر نقيب صيادلة سورية الدكتور محمود حسن الحسن في حديث مع «قاسيون» وجود هجرة في صفوف الصيادلة السوريين، ويقول: إن الظروف الاقتصادية هي السبب الرئيس خلف هجرة الصيادلة السوريين. إلى جانب ظروف أخرى. متابعا لدينا 23532صيدلي مسجل في نقابة صيادلة سورية. يزاول العمل الصيدلي 18596 صيدلي علماً أن ثلاثين بالمائة منهم فقدوا صيدلياتهم التي هي مصدر رزقهم. مضيفاً أننا قادرون على رفد البلد بكوادر متخرجة من كليات الصيدلة، حيث يوجد لدينا أكثر من 3500 خريج جامعي بانتظار فرصة عمل والتدريب في الريف، ويضيف نحن في نقابة الصيادلة حاولنا مساعدة الصيادلة حيث قدمنا 72 مليون ليرة كمساعدة اجتماعية للصيادلة المتضررين، إضافة إلى صندوق التقاعد والتكافل.

قال نقيب المحاميين السوريين نزار سكيف في حديث «لقاسيون»: أن المحامين السوريين تعرضوا كما بقية السوريين لظروف اجتماعية واقتصادية صعبة دفعت بعدد منهم إلى الهجرة خارج البلد. مضيفاً أنه لا زال يوجد أكثر من خمسة وعشرين ألف محامياً يزاولون عملهم حيث يوجد ثمانية وعشرين ألف محام مسجل لدى النقابة، وفصل أربعة آلاف محامي، وذلك لأسباب عديدة منها: عدم الالتزام بالنظام الداخلي كما قال.

ما العمل!

في ظل الكارثة الإنسانية لم تعد الهجرة خياراً طوعياً، أو حالات فردية محدودة، بل باتت تشكل أحد أهم جوانب الخطر على مستقبل البلاد وبالأخص عندما يتعلق الأمر بفئات وشرائح مهنية وعلمية ليس من السهل تعويضها، وإن كانت نتائجها السلبية المباشرة غير واضحة بشكل كامل حتى الآن، وإذا كان إيقاف هذا النزيف في ظل الوضع الراهن أمراً غير ممكن، فإن الحد منه ممكن بالتأكيد وتحديداً باتباع سياسة اقتصادية أخرى غير سياسة الافقار الناتجه عن اللبرلة الاقتصادية المستمرة، التي تدفع فئات من الشرائح الوسطى يومياً إلى ما دون خط الفقر، بالإضافة إلى معالجة الظواهر الأخرى التي ظهرت وتظهر على هوامش الأزمة، والأهم فتح الباب أمام الحل السياسي الذي يعتبر البوابة الأساسية لحل جميع الملفات الأخرى.

كهرباء قطنا..

فوضى التقنين.. والجباية العشوائية

موظف واحد فقط هو من يقوم بقراءة العدادات لمدينة كبيرة مثل قطنا، وتعتبر اليوم من المدن الحاضنة لعشرات آلاف المهجرين كونها آمنة وتتمتع بطقس جميل وتنوع اجتماعي فريد، ولكنها تنفرد في كونها من أكثر مدن ريف العاصمة إهمالاً، و هذا ما يجعلها أقل حظاً من مدن صغيرة تحيط بها، وتتنوع مشاكلها بدءاً من الكم الهائل من مخالفات البناء، إلى النقل العام والكهرباء والمياه غير الآمنة... لكن وضع الكهرباء فيها قد يصل حداً غير مقبول قياساً لجيرانها.

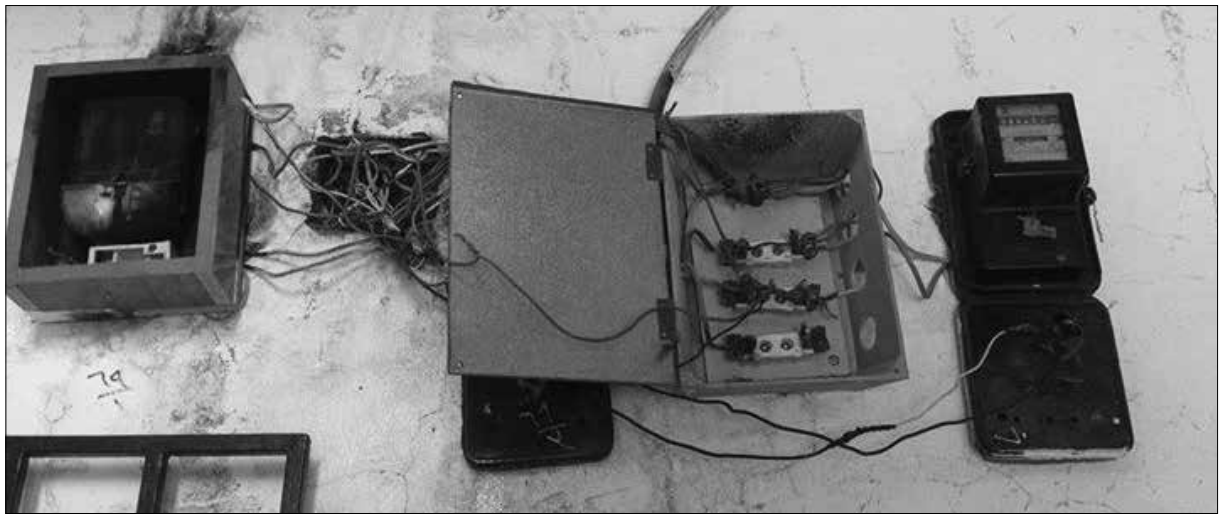

■ عبد الرزاق دياب

فواتير عشوائية

يعلم الجميع مسؤولون ومواطنون أن الصيف الماضي وأغلب أشهر هذا الشتاء مرت بدون كهرباء فعلية، وبلغ التقنين ذروته في أكثر مناطق الريف لأسباب عدة، من أهمها ما تتعرض له أنابيب نقل الغاز ومحطات التوليد من اعتداءات، وهذا يعني أن لا فواتير كبيرة يجب أن تطال المواطن، ولكن ما أثار دهشة أغلب المواطنين هي الفواتير المرتفعة التي تمت مطالبتهم بها، وهذا لا يتناسب مع الواقع.

لدى مراجعة مركز عرطوز، قيل لهم ادفعوا وسنقوم بالتقسيط لكم على دفعات حسب نظام «الشرائح»، وهذا يعني تخفيض القيمة إلى النصف أو اكثر بقليل، ولكن حتى هذه الحل غير عادل، ومواطنون اشتكوا من عدم قدرتهم على الدفع، بينما طالب آخرون باعتماد فواتيرهم السابقة كون المؤشر لا يدخل مناطقهم.

عجائب

ما رأيك أن تدفع فاتورة بتاريخ 5-3-2015 ويكون الإصدار القادم لفاتورتك بتاريخ 1-3-2015..وهي نموذج عجيب للأخطاء الكثيرة التي سجلها هذا المركز، إضافة لأحاديث منقولة عن بعض موظفيه أن بيانات المشتكين يتم استعادتها، وأن هذ الفواتير ما هي إلا تكراراً لما يوازيها في أعوام سابقة، مع أنه قد تغير الواقع الكهربائي من تيار مستمر دون انقطاع، إلى تيار مقطوع مستمر لساعات قليلة، وكما أن هناك تغيرات في نمط الاستهلاك بسبب قدوم عائلات مهجرة ليس لديها أجهزة كهربائية تستلزم صرفاً كبيراً.

تقنين بأعطال

على مبدأ «لحم بعضمو» تمر ساعات التقنين الطويلة، ولكن المثير هو حينما يأتي دورك في الإنارة لا يكاد التيار يصل إلى التلفزيون والبراد إلا ويعود التقنين القسري هذه المرة، فالانقطاع سببه عطل ناتج كما يقول عناصر الطوارئ عن التحميل الزائد للشبكة، وأن قواطع الخزان لم تعد تتحمل هذا الضغط الكبير، وهؤلاء أي بعض عناصر طوارئ قطنا ساهموا في هذه الأحمال الزائدة، حيث يقومون بتمديد خطوط إضافية للبعض مقابل مبالغ مالية، فالتقنين ليس لكل المنطقة بل لأحياء دون أخرى، وهذا المواطن يبدل بين الخطوط أي أن التيار الكهربائي لديه دائماً في ذروته، وهو دفع للطوارئ ثمن بقائه مضيئاً.

المواطن الفقير وحده من يدفع ثمن هذه التجاوزات الكبيرة، والمحسوبيات، والرشاوى المتبادلة بين الموظف والذي يملك المال كلاهما بخير....وأما المواطن: ادفع دون كهرباء؟.

برسم الجهات الرسمية

برغش وتلوث وفساد.. في مزرعة «قلينو»!

■ مراسل قاسيون

يعاني سكان مزرعة قلينو و تحديداً الطريق الممتدّ من مدرسة البرزين شرقاً إلى مزرعة ديرين غرباً، .. والتي تتألف من أكثر من «75» منزلاً بالإضافة إلى حضانة أطفال، من جحافل البرغش والروائح النتنة التي تنبعث من المجرور الذي يخدّم المنطقة. هذه المزرعة التي تمتاز بوفرة المياه وخصوبة الأرض وقربها من البحر والتابعة لناحية عين شقاق في ريف جبلة، باتت ضحية هذا المجرور المنفّذ منذ أكثر من عشرين عاماً والذي وجوده لا يتناسب مطلقاً مع طبيعة المنطقة التي تعتمد في رزقها على الزراعة. فقد نُفّذ عن طريق متعهد همّه الوحيد جمع الأموال ودفع قسم منها للجهات المشرفة دون مراعاة المصلحة العامة حسب رواية أبناء المنطقة.

لقد ضاق الأهالي ذرعاً من تصدّع هذا المجرور الذي يستخدمه البعض لجرّ مياه الريّ لسقاية أراضيهم الزراعية ضاربين عرض الحائط بصحة أطفال الحضانة وسكان المنطقة. حيث تتشكّل البرك القذرة بين المنازل، والتي أصبحت مصدراً للإزعاج والخوف من الأمراض والأوبئة التي تنقلها الحشرات. ناهيك عن تلوّث الآبار التي يستخدمها الأهالي أغلب الأحيان للشرب والاستخدام المنزلي بسبب انقطاع المياه شبه الدائم لشبكة السنّ. وللعلم هناك عين ماء تسمى عين قلينو تتدفّق مياهها منذ مئات السنين، ومن غير المفهوم عدم الحفاظ عليها من تسرّب مياه المجرور المتصدّع؟!

يتمنى الأهالي إيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام من قبل البلدية والجهات المعنية، ومحاسبة المخالفين الذين يعتدون على المجرور واستخدامه كقناة جرّ لمياه الريّ. آملين أن تلق هذه المطالب آذاناً صاغية للحفاظ على الصحة العامة وعلى البيئة. وأيضاً إيجاد حل لتدفّق المجرور في النهر الذي أصبح مصدر قلق وإزعاج لسكان المنطقة بعد أن كان مصدر فرح وبهجة.

ماذا حدث في صافيتا؟

هزت الحادثة المؤلمة التي حدثت في صافيتا منذ فترة الرأي العام في محافظة طرطوس عموماً إثر الاشتباك الذي حصل بين مجموعة شباب مسلحين من «اللجان الشعبية» وذهب ضحيته ثلاثة شبان، حيث حاولت بعض مواقع التواصل الاجتماعي وبعض المحطات الإعلامية «المشبوهة» إعطائها بعداً طائفياً، ووضع أسفين الحقد والكراهية بين طوائف الشعب السوري الواحد، بينما حقيقة الأمر أن الحادثة هي تصرف شخصي أرعن ولا علاقة لها بأية خلفية طائفية.

■ صلاح معنا

أشارت قاسيون في أعداد سابقة إلى خطورة فوضى السلاح واستخدامه بما لا يخدم مصلحة الوطن و لا الدولة السورية، حيث جرى استخدامه في حالات غير قليلة لمصالح ومآرب شخصية ضيقة تسيء إلى الوطن، وتسيء إلى مصلحة الشعب السوري والسلم الأهلي، فمنهم من يستخدم السلاح لترهيب السكان في أي وقت دون رادع من قانون أو ضمير، والبعض الأخر وصل إلى حد استخدامه للتشليح وتشكيل عصابة منظمة، فهناك من الذين قبضت عليهم الجهات المختصة وهم داخل السجن وهناك من هو خارجه.

قاسيون استطلعت آراء الكثير من الأهالي في المنطقة لتقييم ما جرى، فأجمع المواطنون من كل الانتماءات، على إدانة أي مساس بالوحدة الوطنية والسلم الأهلي خاصة أن اثنين من الضحايا الثلاثة الذين سقطوا في تلك الحادثة «لا علاقة لهم بالموضوع ولا بالمشاجرة» بل تدخلوا لمنع حدوث جريمة وتفاقم الأمور.

وثمّن قطاع واسع من الأهالي دور بعض الجهات المسؤولة، والعقلاء من الفعاليات الاجتماعية والسياسية في وأد محاولات الفتنة بشكل سريع.

إن الغالبية الساحقة من أبناء شعبنا هي ضد المظاهر المنحرفة كلها وضد أي تجييش طائفي وهي لا تؤمن إلا بشرعية الدولة، و ترى أن السلاح الشرعي الوحيد هو سلاح الجيش العربي السوري، ومن هذه الزاوية نذكر أعداء الشعب السوري وأصحاب المصالح الضيقة من أية جهة كانوا: أن أبناء صافيتا هم أبناء شعب واحد، وسيبقون كذلك بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، ويتحلون بوعي وطني ترسخ في الوعي الشعبي منذ مئات السنين، حيث قاتل الجميع جنباً إلى جنب من كل المكونات ضد الغزو الفرنجي في معركة الشيخ راشد أبولي، عندما تم طرد الغزاة الإفرنج، من قلعة صافيتا بعد معركة العريمة الشهيرة، ولن يستطيع المتاجرون بالدين والطائفية أن يفرقوا بين أبناء الشعب السوري الواحد.

حلب: أزمات مستمرة..
والحل: صمت!

تحولت أزمات مدينة حلب لاسطوانات مشروخة، ملَّها المتكلم ومجَّها السامع، فرغم تكرار الحديث عنها والشكاوى لكن «لا حياة لمن تنادي»، حيث ظل الفعل الرسمي بحالة غيبوبة دائمة ومسؤوليها غائبين عن المشهد، وحلولهم تأتي أحياناً لتزيد الطين بلَّة، لا لتصلح أو تخفف عبء مواطن تستمر معاناته مع أزمات مدينة بلغ عمر أحدثها العامين ولم يوجد لها حل حتى الآن.

■ مراسل قاسيون

وليس بعيداً عن ذلك الفعل الحكومي، حيث كانت الزيارة الأخيرة للوزراء التي من المفترض أن تكون للوقوف على حاجاتها وحل أزماتها وتأمين متطلباتها «لا ليسمعوا ما يريدونه هم» فلا غلاء ولا أزمات، وكل شيء على ما يرام، وكأنهم بزيارة لكوكب آخر وليس مدينة حلب، أما وعودهم بالحل الجذري لأزمتي المياه والكهرباء ترجمت بالانقطاع التام واللتين كانتا قد بدأتا بالتحسن في حينه ما انعكس امتعاضاً شعبياً.

لتعود هذه الأزمات مترافقة مع شهر رمضان وصيف لاهب، والتي تسبب بها بحسب «الشماعة الرسمية» المعتادة تعرض خط الزربة المغذي لمحطة سليمان الحلبي بالكهرباء لهجوم إرهابي أخرجها عن العمل، شماعة يتم تداولها لتغطي التقاعس الرسمي، كما يروي العديد من المواطنين.

لتبدأ وساطات أهلية كالمعتاد في تزويد المحطة بالمازوت حتى تعود للعمل ولو جزئياً، لكنها صفقة بدأ يتكشف جزء كبير من خيوطها حيث يذهب جزء من هذا المازوت إما لجيوب فاسدين، أو استخدامه من قبل الإرهابيين المسيطرين على المحطة لأعمال إرهابية بدل تشغيل المحطة، ما يحولها إلى عملية ابتزاز معلنة.

الحاجة للمياه رفعت بورصة الأسعار حتى صارت ساعة الضخ من البئر مباشرة بـ1000 ل.س

أزمة مياه

غياب الفعل الرسمي دفع المواطنين للبحث عن بدائل فقاموا بتخزين المياه، لكن أسبوعين من الانقطاع المتواصل أجهز على ما تبقى لديهم مما اضطرهم للاعتماد على المياه الجوفية لتأمين حاجاتهم اليومية، أما رصيد مياه الشرب الذي شارف على النفاذ فيضعهم أمام مشكلة تأمينه، فالمياه المتوفرة غير صالحة للشرب، وحتى مع وجود أقراص التنقية فهي لا تتعدى كونها للتعقيم فقط لكنها لا تزيل الترسبات الموجودة فيها، ولا تزيل طعمها الغير مستساغ.

الحاجة للمياه رفعت بورصة الأسعار حتى صارت تباع المياه الجوفية التي كانت سابقاً متاحة بالمجان للمواطنين، فصارت ساعة الضخ من البئر مباشرة بـ1000 ل.س، أما التعبئة عن طريق الصهاريج فتراوحت بين 2500 وحتى 3000 ل.س لكل 1000 ليتر، أما طرد المياه الصالح للشرب فبلغ 500 ل.س.

لتتحول الحلول الإسعافية المؤمنة لمصائب دائمة، فغدت الصهاريج الحكومية ملكية خاصة لمسؤولي المدينة وذويهم ومعارفهم تاركين المدينة للفساد ليجهز على ما تبقى منها.

الأوساط الشعبية الحلبية عبرت عن الواقع بطريقتها، فيقول عقيل: «حينما نصيح نريد ماء وكهرباء يقولون لنا الإرهاب هو السبب وهذا صحيح من جانب ولكن ماذا عن الفساد الذي ينخر أجسادنا وينخر مدينتنا ويستنزفنا يومياً دون وجود رادع، والمتورط الأول هم بعض مسؤولو المدينة وإلا ما سبب هذا الصمت المخيم أمام مشكلات تدفعنا للنباح يومياً دون وجود من يسمع»؟!

غياب المسؤولين

أما أم سليم فتحدثت عن مزاجية الفساد التي استشرت فتقول: منذ أسبوع وأحاول الاتصال بأحد صهاريج المياه، فيقومون بتأجيلي من يوم لآخر وأية مفاصلة بالأسعار تقابل بإجابة نزقة «إذا ما عجبك لا تعبي» بت أشعر أني أكلم وزيراً، فالأزمة وضعتنا تحت رحمة حاجاتنا.

غياب مسؤولي المدينة علق عليه أبو علي قائلاً: «ما حاجة المسؤولين لحل أزماتنا ما دامو لا يشعرون بها، خزاناتهم مليئة، والكهرباء دائمة عبر الخطوط الذهبية أو مولدات خاصة، وكل ذلك من جيوبنا المنهكة» فالحلول الوحيدة التي يتم تنفيذها في المدينة بحسب أم أيهم: الحلول الوحيدة التي نراها ظهور بئر في كل شارع حتى ننسى أمر محطة سليمان الحلبي، ولكل بناء مولدة خاصة به لننسى الكهرباء هي الأخرى، حتى يأذن الله بانتهاء الأزمة ويحلها الحلال، وحتى حينه تصب الأزمة في جيوب المسؤولين وهنا فقط تنتهي أزمة، «نق المواطن» التي تزعج المسؤولين إما بالهجرة أو الموت.

إن كانت هذه الأزمات بدأت مع الأحداث في المدينة فما السبب في عدم وجود حلول لها رغم أن هذه الفترة كافية للإحاطة بظروفها وإيجاد معلومات على الأرض تخفف من وطأة هذه المعاناة، وهي مشكلات وإن حلت آنياً لا تشفع لأحد أن لا يسأل عنها وعن التقاعس المستمر والفساد الذي جعل المدينة لقمة سائغة بيد تجار الأزمة، وما يفرض بإلحاح استيضاح وكشف حجم النهب الذي يستنزفها ما يساهم في تخفيف أزمة وطن بأكمله فكيف بأزمات تزيد هذه الوطأة.

حلب التي تعيش تحت ضغط الإرهاب التكفيري بحاجة إلى اهتمام جدي من قبل الجهات المسؤولة للتخفيف من أزماتها المتعددة.

غياب الأساسيات في جامعة دمشق الثانية بالسويداء.

جامعة دمشق الثانية في محافظة السويداء، مازالت تعاني من غياب العديد من الأساسيات البديهية لتستحق اسمها العلمي وتاريخها.

■ مراسل قاسيون

البداية من السكن الطلابي الذي وُعد به الطلاب منذ افتتاح الجامعة، ولم ينجز حتى اليوم، بل وحتى لم تتم أية خطوة حقيقية لهذا المسعى. آخذين بعين الاعتبار أن الجامعة بكلياتها كافة أصبحت مقصداً لأعداد مضاعفة من الطلاب في المحافظات الجنوبية وغيرها، بسبب الأزمة الوطنية ومفاعيلها على التعليم الجامعي، في ظل حالة من الاستغلال العلني والوقح من أصحاب بعض العقارات وبيوت الاستئجار للظروف الاستثنائية، إذ نجد أسعاراً غير منطقية للأجارات وحالات عديدة من الطرد التعسفي غير القانوني، وحالة عدم الاستقرار والضغط المادي الخانق الذي يعانيه الطلاب. كل ذلك عملياً هو نتيجة وحيدة ومباشرة لعدم تأمين السكن الجامعي النظامي والذي هو حق بديهي وأولي للطلاب.

ولا يقل أهمية عن موضوع السكن الجامعي موضوع المستوى التعليمي والامتحاني

المتوفر، حيث تعاني كليات جامعة دمشق الثانية باختصاصاتها كافة من ضعف الشق العملي، وخاصة الفروع العلمية «الميكانيك-العلوم-الزراعة» التي تعاني بشكل محدد من نقص المخابر ومستلزماتها، وعدم قدرة تلك المخابر على تلبية الاحتياجات كماً ونوعاً، بما في ذلك من ضرر كبير على متانة المادة العلمية التي يحصل عليها الطلاب، وقدرتهم على التعامل مع الامتحانات في ظل عدم مراعاة الأسئلة والنماذج الامتحانية للعوائق الدراسية والعلمية التي يعانيها الطلاب.

أيضاً يعاني طلاب الجامعة من التخبط الذي تكرر أكثر من مرة في الامتحانات، عندما تغير النموذج الامتحاني من «مؤتمت» إلى «تحريري» أو بالعكس بشكل مفاجئ قبل موعد الامتحان مباشرة. يضاف إلى ذلك كله مواضيع غياب النظافة في القاعات ومرافقها، وضعف صيانة الحواسيب الأمر الذي يضر مباشرة بدراسة الطلاب وتأمين حصص العملي.

تبدو هذه الشكاوى تفاصيل صغيرة ومكررة في جامعات البلد، وغالباً ما يسمع الطلاب في شكاواهم المقدمة لإدارة الجامعة الخطاب التبريري الممجوج ذاته القائم على حجة أن البلد في حالة حرب، لاشك أن البلد في حالة حرب، وصحيح حتماً أن هناك أولويات تتقدم على غيرها، لكن السؤال كيف لا يعتبر السكن الجامعي لطلاب جامعة دمشق الثانية أولوية، وهي الجامعة الحكومية المجانية التي تقدم خدمة اجتماعية ضرورية للأغلبية الساحقة من الشعب المنتج للثروة في هذا البلد..؟ في حين يتم تيسير أمور ترخيص وبناء وتنفيذ جامعة خاصة في محافظة السويداء، وتأمين الأرض اللازمة بالسرعة القصوى، والبدء بترغيب الطلاب حتى على منابر قاعات جامعة دمشق الثانية، ومن بعض الدكاترة، بميزات الجامعة الخاصة من حيث القيمة العلمية، والخدمة الفندقية، والسكن الجامعي، وغيرها من الميزات التي تكلف الملايين في التعليم الخاص، ولا يقدر على دفع تكاليفها سوى أقلية ضيقة جداً من فئة الطلبة الجامعيين.

وقف وزير الزراعة أمام مجلس الشعب السوري، ليعلن بأن الحكومة استلمت 300 ألف طن من القمح فقط، بينما كان المتوقع أن ينتج السوريون في مناطق البلاد المختلفة، حوالي 3 مليون في سورية في موسم الأمطار الجيد هذا العام، وذلك في تقديرات، تناقلتها التصريحات الحكومية الرسمية، والمؤسسات الدولية.

انتهى الحصاد وبانت الغلّة..

استجرار 10% من القمح السوري فقط!

$250

تستورد الحكومة السورية القمح من فرنسا بسعر 250 $ للطن، أي بسعر للكغ 74 ل.س وفق سعر صرف السوق، وهو سعر أعلى من السعر المدفوع للمزارعين بمقدار: 13 ل.س للكغ، لتحصل فرنسا وسماسرتها على عائد من الحكومة السورية أعلى من عائد المزارعين.

1,9

سعر تصدير روسيا لطن القمح إلى مصر بلغ 212 $ للطن، وهو أقل من سعر فرنسا بمقدار 38 $، ولاستيراد 50 ألف طن فقط، تكون الخسارة، 1,9 مليون دولار

127

إن كانت الحكومة ستستورد قمحاً بمقدار 50 مليار ل.س متبقية من مخصصات القمح، فإنها تعادل 176,6 مليون دولار بسعر الصرف الحكومي الرسمي الأعلى «283 ل.س/$»، وهي قادرة على استيراد: 833 ألف طن من روسيا، بينما تستورد من فرنسا أقل من 706 ألف طن من القمح، بفارق 127 ألف طن قمح.

■ عشتار محمود

10% من القمح السوري وصل مراكز الاستلام الحكومية، بينما يتبقى 90% سيجمعها التجار، لتضاف إلى مجالات السوق السوداء في سورية، ويتم تهريبها لتركيا والعراق، أو لتشتريها داعش، أو حتى ليتم بيعها للحكومة السورية، من قبل قوى السوق والحرب، القادرين على شراء المحاصيل واختراق خطوط التماس..

300 ألف من 3 مليون طن قمح!

الـ 300 ألف طن الواصلة إلى مراكز الاستلام، سُلّم الجزء الأكبر منها في الحسكة، وبينما كانت تقديرات مؤسسة الحبوب باستلام 450 ألف طن في الحسكة فقط، بأدنى التقديرات، فإن ما تم تسليمه لم يتجاوز 11 ألف طن من الشعير، و 120 ألف طن من القمح فقط في الحسكة، وهذه نتيجة طبيعية مع السعر الحكومي المنخفض نسبياً 61 ل.س للكغ من القمح، وعدد مراكز الاستلام الحكومية القليلة في المحافظة، والتي استثنيت منها مناطق كاملة مثل المالكية، بالإضافة إلى الظروف الأمنية والاضطرابات في المحافظة التي ترافقت مع موسم الحصاد..

أما في منطقة الغاب فقد تم تسليم حوالي 80 ألف طن، على الرغم من منافسة التجار الذين دفعوا في المنطقة أسعاراً أعلى وصلت إلى 100– 125 ل.س في الكغ، أما الكميات المتبقية فقد سُلّمت في المحافظات الأخرى التي ضمت مراكز استلام.

ريف حلب.. القمح السوري علفاً!

في مناطق ريف حلب وإدلب الخارجة عن السيطرة، أصبح القمح السوري ذو النوعية الجيدة جزءاً مكوناً من أعلاف الحيوانات، مع استحالة وصوله إلى مراكز الاستلام، فالأمر لا يستحق تحمل المخاطر بالنسبة للمزارعين، نتيجة السعر الحكومي المنخفض، والذي لا يشكل حافزاً كافياً، ليتحمل المزارعون تكاليف إيصال أقماحهم من ريف حلب على سبيل المثال إلى الحسكة أو حماة، أو من ريف درعا والقنيطرة إلى أقرب مراكز الاستلام الحكومية..

إن السعر الحكومي القريب من هوامش تكلفة المزارعين وتحديداً في المناطق الخارجة عن السيطرة، هو دعوة مباشرة لهؤلاء ليستسلموا لاستغلال تجار القمح، أو ليطعموا القمح لماشيتهم، أو يبيعوه بأبخس الأسعار كعلف!.. بينما كانت إجراءات حكومية، مثل سعر حكومي مرتفع وأعلى من السعر العالمي بنسبة جيدة، أو دفع مباشر عند التسليم، أو تقريب مراكز الاستلام إلى أقرب نقطة آمنة، وحمايتها، جميعها كانت إجراءات واجبة على الحكومة، لتخلق حافزاً وعوائد كافية لمنتجي القمح السوريين تدفعهم كي يجدو طرقهم الخاصة لإيصال القمح.

دعم التكلفة.. السياسة المنتهية!

لم يكن من الممكن إنقاذ محصول القمح في اللحظات الأخيرة، أي في وقت الاستلام فقط، بعد أن ارتفعت تكاليف إنتاجه مع إنهاء سياسات دعم تكاليف المنتجين، في الزراعة والصناعة، أي مع تحرير أسعار الوقود، والأسمدة، ورفع أسعار البذار، فلو أن القمح السوري بقيت تكلفته منخفضة، ولم يتحمل تبعات سياستي التقشف من جهة، والسعي الحكومي الدؤوب للتحصيل من جهة أخرى، لكان تحمل مخاطر نقله، ورفع السعر التحفيزي، ذو جدوى أكبر، ولاستطاع المزارعون السوريون أن يوصلوا أكثر من 10% من القمح المنتج في سورية، إلى مراكز الاستلام بالتأكيد!..

فشل في الموسم الرابع بالحرب..

ربما يقول قائل، بأنه أيّاً كانت الإجراءات الحكومية التحفيزية لاستجرار القمح، فإن الصعوبات الأمنية لن تسمح للمنتجين السوريين، بإحداث أي خرق، وإيصال المحصول إلى مراكز الاستلام الحكومية، إلا أن عدم قيام الحكومة بالإجراءات الممكنة، انطلاقاً من تخفيض التكاليف وصولاً إلى تسهيلات وحوافز التسليم، يعني أنها لم تسد كل الذرائع، لتترك الباقي لمحاولات المجتمع السوري والمنتجين الموجودين في المناطق الخارجة عن السيطرة.

كما يُقال: «وقع الفأس بالراس» والحكومة فشلت في محاولة ابتكار أفكار وطرق جديدة، لاستلام القمح السوري من السوريين المعتمدين عليه، على الرغم من أن الموسم الحالي هو الرابع خلال الأزمة..

وينبغي أن نتساءل الآن ما هو مصير أكثر من 50 مليار ل.س متبقية من مخصصات استجرار القمح الموضوعة في الموازنة السورية؟!

هل ستذهب لصالح استيراد المادة من الخارج مثلاً؟

الحكومة ملتزمة بتجار فرنسا..

تبين بأن الحكومة السورية، قادرة على اختراق العقوبات في المكان الذي يحلو فيه السعر لبعض السماسرة، حيث لا تزال الحكومة تستورد قمحها من فرنسا..

صرّح المسؤولون الحكوميون أمام مجلس الشعب، بأن الحكومة استلمت 300 ألف طن قمح فقط، وأنها تستورد القمح الآن من فرنسا لسد نقص الحاجات، وذلك بسعر 250 دولار للطن، واصلاً إلى الموانئ السورية، أي بسعر للكغ: 74 ل.س، بسعر صرف «296 ل.س/$»، بينما «استنكرت» الحكومة دفع هذا السعر للمزارعين السوريين..

أي أن الحكومة التي خصصت 70 مليار ل.س لاستجرار القمح، دفعت منه للمزارعين قرابة 20 مليار ل.س: 528 مليون طن للشعير: «11 ألف طن بسعر 48 ألف ل.س للطن»، و 18,3 مليار ل.س للقمح: «300 ألف طن قمح بسعر 61 ألف ل.س للطن». وتبقى حوالي 50 مليار ل.س، لاستيراد القمح من الغرب.

ينبغي تذكير الحكومة بأن أصدقاءها في الشرق من أهم مصدري الحبوب في العالم، وأقلهم سعراً، والحديث عن روسيا وحتى عن إيران..

فعلى سبيل المثال ستستورد مصر من روسيا 120 ألف طن من القمح، تدفعها بالروبل الروسي، مع دراسة إمكانية الحصول على قرض بالروبل لتزويد مصر بإمدادات القمح المطلوبة، وهذا يحقق لمصر وروسيا فائدة مشتركة، نتيجة تعويض روسيا خسارة أسواقها بعد فرض العقوبات، وحصول المصريين على القمح بسعر الروبل المنخفض في الظروف الحالية، وبأسعار تصدير القمح الروسي المنخفضة عموماً عن أسعار الغرب، والمنخفضة في هذا العام تحديداً، بعد أن منعت الحكومة الروسية تصدير القمح إلى الدول الغربية التي فرضت عقوبات على روسيا، حيث سيبلغ السعر الوسطي لشراء مصر 212 $ للطن مع كلف شحن تبلغ 0,26 دولار للطن، ستدفعها مصر بالروبل، بينما انخفضت أسعار القمح الروسي أكثر من ذلك في أوقات سابقة، حيث كان سعر طن القمح في بداية الشهر الحالي 199 $ للطن فوب أي من أرض الشركة الروسية، دون تكاليف النقل والتأمين، ولكن يقابله تكاليف لطن القمح الفرنسي فوب تبلغ 220 $ للطن، بفارق 21$ في سعر الطن، أما سعر تصدير إيران للقمح فوب فقد بلغ 206 $ للطن، في شهر 5-2015، ومع فارق الأسعار الهام، فإن تجار الحكومة المعتمدين لتأمين حاجات البلاد من المواد الرئيسية، لا زالوا معلقين بعلاقات التجارة مع الغرب ذات نسب السمسرة العالية، والحكومة ملتزمة بمصالح تجارها قبل حلفائها، حتى لو كان الفارق أكثر من 100 ألف طن قمح، وملايين الدولارات!..

العيد...
ثلاثة أيام فقط بأكثر من أجر شهر كامل!

أجرت قاسيون مسحاً لأسعار ألبسة الأطفال، وبعض حلويات عيد الفطر المصنوعة منزلياً، للوقوف عند التكاليف الكبيرة لأبسط طقوس العيد، والتي ستحرم منها الأسرة السورية ليس بفعل الأزمة وحسب، بل بفعل الغلاء المستشري. وشمل هذا المسح معلومات من أسواق مدينة دمشق، والتي تستعد لاستقبال العيد خلال الأسبوع القادم بأسعار قياسية.

■ خاص قاسيون

شمل مسح الألبسة 6 أسواق رئيسية في المدينة وهي: سوق الزاهرة، والحميدية، وسوق الجمعة في الشيخ محي الدين، وسوق الفحامة، واحدى محال الماركات الرخيصة نسبياً، بالإضافة إلى البسطات التي تفترش عدداً من أرصفة المدينة.

هذا وقد تبين أن أعلى تكلفة لمجموع كسوة ثلاث أطفال بثلاثة قطع أساسية «كنزة أو قميص- بنطلون-حذاء» في العائلة بأعمار متباينة بثلاثة مستويات «طفل صغير ب.ب- عمر 6 سنوات - عمر 12 سنة»، هو أحد محال «الماركات»، الرخيصة نسبياً، وتبلغ ما مجموعه 34 ألف ليرة تقريباً وذلك على النحو التالي:

9500 ل.س لعمر ب.ب، و11000 لأطفال بعمر 6، وحوالي 13000 للأطفال بعمر 12 سنة.

-بينما جاءت أقل تكلفة وهي من البسطات طبعاً لتبلغ 5000 ليرة سورية تقريباً على الشكل التالي:

1200 ل.س لعمر ب.ب في البسطات، و1800 لأطفال بعمر 6، وحوالي 2100 للأطفال بعمر 12 سنة، وهي ألبسة تجارية رديئة الصنع بعضها قد يهترئ خلال أسبوع واحد.

أما بالنسبة للحلويات فقد شهدت أسعارها ارتفاعات ملحوظة، حيث تراوحت تكلفة كيلو واحد من «الكليشة: أي الكعك المدور من دون أي حشوة»، وهو المصنوع منزلياً، بين 260 إلى 500 ل.س، أما المعمول بالعجوة فيكلف 300 ل.س للكيلو الواحد، بينما بلغت تكلفة كيلو «المعمول بالجوز» حوالي 1000 ليرة سورية.

وفي حال افترضنا أن العائلة الواحدة ستكتفي بـ 5 كيلو من هذه الحلويات في العيد، ووزعناها على الشكل التالي:

2 كيلو معمول بعجوة، و 2 كيلو كعك دون حشوة «وسطي 300 ليرة للكيلو»، و 1 كيلو معمول بالجوز فإن التكلفة الكلية ستبلغ: 2200 ل.س. طبعاً ومن المعروف أن أسعار هذه المواد تتباين حسب جودة الزيت والسمنة والطحين.

بالنسبة لأسعار الموالح فقد بينت أسعار الأسواق ارتفاعات شديدة حيث تراوح سعر كيلو الموالح المشكلة بين 3000 إلى 5000 ليرة للكيلو، وفي حال اكتفت العائلة بـ 2 كيلو موالح، فستحتاج إلى 8000 ليرة وسطياً خلال أيام العيد لتغطية هذه الحاجة.

إن المجموع الكلي لحاجات العائلة الأساسية التي شملت كسوة العيد للأطفال فقط، وبعضاً من مأكولاتها التقليدية «ضيافة العيد»، أوصلت حجم النفقات التي ستحتاجها الأسرة إلى حوالي 27 ألف ليرة بالحد الأدنى في أيام العيد الثلاثة، وذلك إذا اعتمدنا وسطي أسعار الأسواق الدمشقية، لأبسط استعداد لهذا العيد، وهو ما يزيد عن وسطي أجر شهر كامل والبالغ «24» ألف ليرة، وذلك بعد أن أسقطنا تكاليف النقل، وباقي الغذاء وحتى تكاليف كسوة الأب والأم في الأسرة الواحدة!

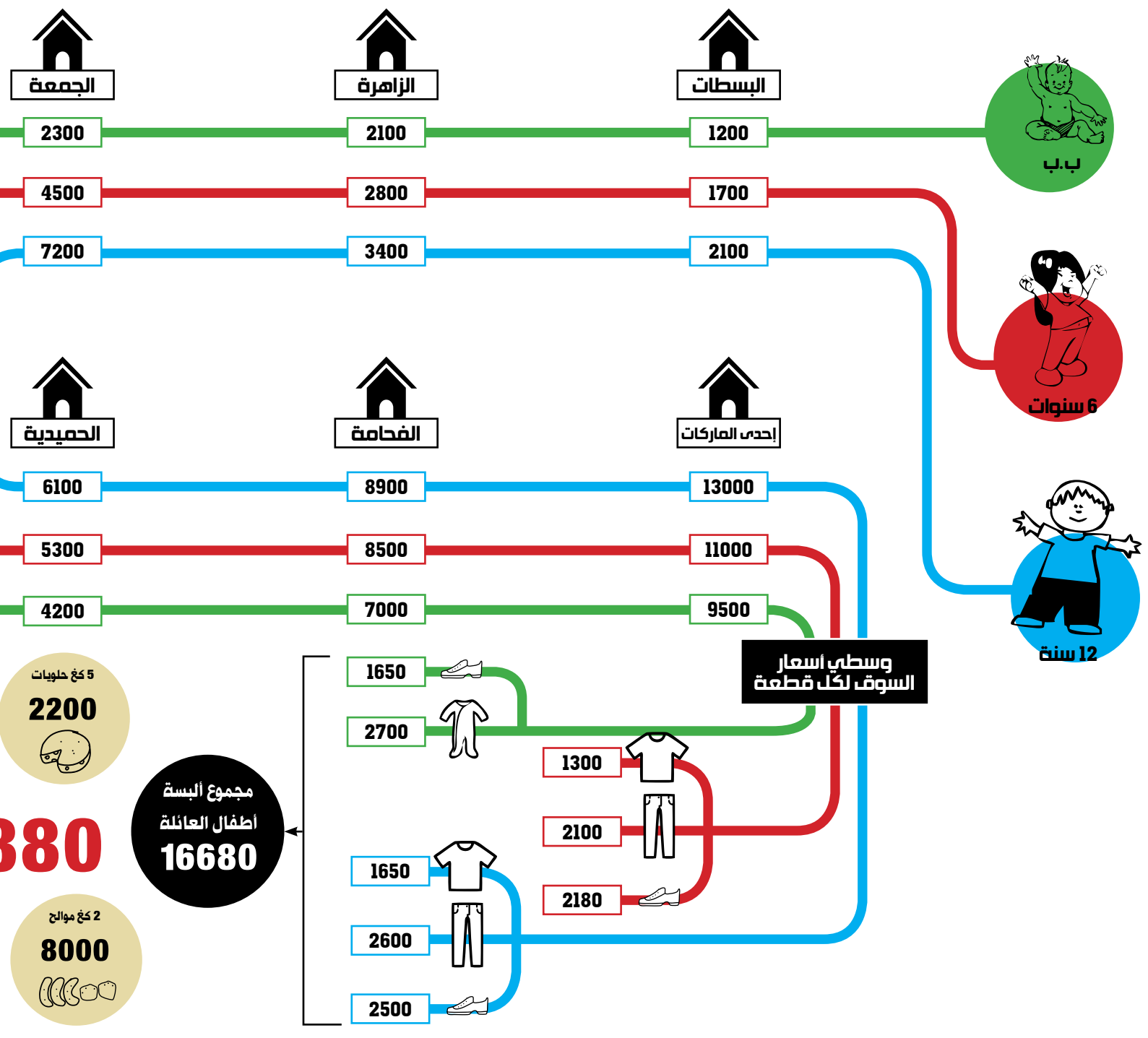

مناقشة في عقد المعمل الجديد

«فرعون»

خصم الأمس.. شريك الاسمنت الحصري اليوم!..

أوقف في عام 2011عقد مجموعة فرعون الاستثمارية مع معمل اسمنت طرطوس، بسبب مخالفتها لبنود العقد، وعدم تسديد مستحقاتها كلها، وبسبب إهمال أدى إلى تسرب الفيول إلى البحر وغيرها من المخالفات، سوّي الوضع وعادت مجموعة المستثمر السعودي لتحصل على حق استثمار وتأهيل معامل الدولة الموجودة حالياً والجديدة منها..

■ ليلى نصر

حصلت مجموعة فرعون الاستثمارية على 300 دونم مجاناً من المؤسسة العامة للإسمنت، لتنشئ وتشغل معملاً لصناعة الاسمنت، أما اسمنت عدرا الشركة العامة، فستحصل بعد 15 عاماً، على نسبة بسيطة من منتجات معمل فرعون بسعر التكلفة، والمعمل بعد ثلاثين عاماً سيعود للدولة، ما لم تُبدل صيغة العقد.

بتاريخ 13-8-2014 وافقت رئاسة مجلس الوزراء على مذكرة التفاهم الموقعة بين شركة عدرا لصناعة الإسمنت ومجموعة فرعون للاستثمار، والتي تتضمن تفاصيل العقد بين الجهتين. وحالياً تشكلت في وزارة الصناعة لجنة من مؤسسة الاسمنت، ومن مجلس الدولة، وهيئة تخطيط الدولة، وغيرها من الجهات مهمتها متابعة الإجراءات الخاصة بالتعاقد ليكتمل إنشاء المصنع، صحيفة تشرين المحلية نشرت تفاصيل مذكرة التفاهم، أو بنود الاتفاق، وقاسيون تناقش هذه البنود..

الحكومة «صفر اليدين» لـ 30 عام..

ينص التفاهم على أن مجموعة فرعون ستنشئ مصنعاً جديداً ، بطاقة إنتاجية سنوية 2 مليون طن اسمنت، وذلك على مساحة 250-300 دونم، أراضي عامة، ضمن شركة عدرا لصناعة الإسمنت، ستقدمها الشركة مجاناً لفرعون.

ماذا ستحصل الشركة بالمقابل؟ لن تحصل الشركة على شيء طيلة 15 عام، ولكنها لمدة 15 عام تالية، ستحصل على 10% من إنتاج معمل فرعون، وليس بالمجان، بل بسعر التكلفة، مع دفع رسم إنفاق استهلاكي أيضاً، وبعد انقضاء مدة 30 عاماً، وبعد أن يكون فرعون قد أنتج وباع ما قد يقارب 60 مليون طن من الاسمنت للسوريين في مرحلة إعادة الإعمار، فإن الشركة العامة ستحصل على ملكية معمل فرعون..

حيث أن العقد قائم وفق نظام التشاركية «bot» أي يبني القطاع الخاص المنشأة، ويشغلها ويديرها بالكامل، ثم ينقل الملكية بعد فترة من الزمن إلى الجهة الحكومية الشريكة، وقد شهدت حالات عقود التشاركية السورية، تعديل عقود من هذه النوع لصالح المستثمر، مع انقضاء المدة..

مقالع- كهرباء-مياه-وقود

ستحصل شركة فرعون على مجموعة من التسهيلات، فعدا عن الأرض المجانية، فإن المواد الخام، موجودة في مقالع الفريق الأول أي شركة عدرا لصناعة الإسمنت، وبحسب تعبير المذكرة: «المقالع كافية»، ويدفع المستثمر مقابل الاستخراج رسوماً غير مذكورة، ويستخرج من المقالع على ألا يتداخل مع حصة الشركة أو مقالعها الخاصة.

كما يلزم العقد الحكومة بتقديم الكهرباء بشكل دائم باستثناء الحالات الخارجة عن إرادتها، كما يذكر نص العقد، وذلك بطاقة: 2000 كيلو فولت أمبير: 220-380 فولت، ونقطة للتزويد بالمياه، ويدفع الفريق المستثمر قيمة الاستهلاك وفق العدادات. وسيتعاقد فرعون كذلك الأمر مع وزارة النفط، لتؤمن له وصول مادتي الفيول والغاز، على أن يقوم بتأمين التمديدات على نفقته، ودون أن يذكر العقد أجور المحروقات، على عكس الكهرباء والمواد الخام!، كما يحق له استيراد الكلنكر من أي جهة كانت..

حرية التصرف بـ2 مليون طن سنوياً

يحق لفرعون وفق بنود المذكرة، «التصرف بكميات الإسمنت والكلينكر المنتجة العائدة له وفق الأنظمة السورية النافذة ومتطلبات السوق».أي أن العقد لن يلزمه بسعر أو هامش ربح، ولن يلزمه بالبيع المحلي أو التصدير.

كما أنه يمتلك كامل إنتاج المعمل، دون أن يكون ملزماً بتقديم أي كمية للحكومة، طوال مدة 15 سنة الأولى، وهي المدة التي ستكون الدولة بأشد الحاجة لحصتها من إسمنت المعمل، بينما تنص المذكرة على إلزام فرعون، بتزويد الشركة بالإسمنت في الـ 15 سنة التالية، بنسبة 10% من الإنتاج أي حوالي 200 ألف طن سنوياً، وستدفع الحكومة مقابل هذه الكميات سعر التكلفة، مع رسم إنفاق استهلاكي!..

ما الذي سيقدمه فرعون بالمقابل؟!

على فرعون أن ينشئ مصنع اسمنت، «وفق أحدث المستويات الفنية والتكنولوجية العالمية» كما يقول العقد، وعليه بطبيعة الحال أن يتكفل بعمليات الصيانة والإدارة، والدراسات المتعلقة بمعمله، الذي يملك كامل إنتاجه، وعليه أن يتعهد «بتنفيذ إنشاء مصنع الإسمنت الجديد خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ نفاذ العقد وسوف يتم إنشاء قسم مطاحن الإسمنت في السنتين الأوليين من هذه السنوات للبدء بالإنتاج»، كما عليه أن يمدد طريق يصله مع الطريق الرئيس الواصل بين دمشق ودير الزور، وسكة حديد تصله مع السكة التي تصل شركة إسمنت عدرا بالشبكة العامة للسكك الحديدية السورية، وأخيراً عليه أن يعيد المعمل بعد 30 سنة للحكومة في حالة جيدة، بحيث يكون لا يزال قادراً على إنتاج 80% من طاقته الإنتاجية الاسمية كما يتضمن العقد.

كل هذه التسهيلات ستكون كلفتها على فرعون مبلغ 300 مليون يورو لإنشاء المصنع، وهو ما يقدر بـ 93-100 مليار ل.س، أي نسبة 6% فقط من الموازنة السورية لعام 2015، بينما لا توضح مذكرة التفاهم جملة من الجوانب القانونية الهامة، مثل ما هي الضرائب المترتبة على أرباح المعمل، وماذا عن عمال المعمل، إلى أي قانون عمل سيخضعون؟..

لماذا الخصخصة؟!

زادت معامل الاسمنت الحكومية إنتاجها، في ظروف الأزمة، ودون شراكة القطاع الخاص، وفي ظل عمل الإدارات الفاسدة، في المؤسسة، والمعمل، التي أدين جزء هام منها، وامتلك عمالها وخبراؤها إمكانيات أتاحت إصلاح واستبدال قطع قديمة في ظل التقشف الحكومي..

2011: 5,1 مليون طن- 2012: 6 مليون طن، 2013: 7 مليون طن.

***من أرقام المكتب المركزي للإحصاء، والاتحاد العربي للإسمنت، وتصريحات معاونة مدير المؤسسة العامة للإسمنت.**

يمتلك فرعون مبلغ 300 مليون يورو أي حوالي 93 مليار ل.س، أهّله لاستثمار أملاك الدولة مجاناً، بينما حصّلت الحكومة ضعفها من إيرادات رفع أسعار المحروقات «182 مليار ل.س»، ولم تنفقها إنتاجياً بل أوغلت في التقشف..

«الحكومة القنوعة»..

يرى مدير عام شركة اسمنت عدرا، خلال تسويقه لإيجابيات التعاقد مع فرعون، بأن حصول الشركة بعد 15 عام، على نسبة 200 ألف طن سنوياً، وهي نسبة 10% من إنتاج المعمل، يعتبر صفقة رابحة، فهي ستحقق ربحاً في الطن بمقدار 20 دولار، بتقديره للفارق بين السعر العالمي حالياً وبين سعر التكلفة، ليستنتج أن هذا يعني ربحاً سنوياً «200 ألف طن× 20$»= 4 مليون دولار بأحسن الحالات سنوياً، وهي ما تعادل مليار ل.س ربحاً سنوياً للشركة، بحسب المدير.

بالمقابل علينا أن نذكّر المدير وغيره، بأن فرعون سيحصل وفق طريقة تقديره ذاتها، على ربح مقداره: 1 مليار دولار خلال الأعوام الثلاثين التي يمتلك فيها المعمل، موفراً كهرباء ومياه حكومية منخفضة التكاليف، موفراً في ثمن الأرض التي تقع على مقربة من المقالع الحكومية، والمخدمة على اعتبارها جزءاً من معمل عدرا، والتي لن يتلزم فيها بتقديم أية نسبة ربح أو حصة للحكومة، والتي لن تلزمه أيضاً بأي سعر مدعوم، أو ربح مخفّض، بل سيعمل وفق قوانين السوق، التي سيحتكر جزءاً هاماً منها، بعد مشاركته في استثمار معامل الدولة العاملة «عدرا وطرطوس» وحصوله على معمله الخاص على أراضي الدولة، والذي سينتج له قرابة 60 مليون طن، وربحاً يبلغ: 1 مليار دولار خلال 30 عام.

وهذا التقدير إذا ما افترضنا كافتراض مدير الشركة، أن أسعار الاسمنت لن تتغير، وأن الشركة لن تبيع بأعلى من الأسعار العالمية، وهي التي ستعمل في السوق السورية، حاصلة على امتياز احتكاري لبيع مادة الاسمنت، المادة الأكثر طلباً خلال المرحلة القادمة، مرحلة إعادة الإعمار.

قمة «بريكس» 7

بنك التنمية في نيسان المقبل...

شهدت قمة البريكس السابعة في مدينة أوفا الروسية والمنعقدة في 9 تموز 2015، دخول اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد «NDB» برأسمال قدره 100 مليار دولار، وصندوق مشترك للاحتياطيات النقدية «CRA» يبلغ 100 مليار دولار أيضاً، واللّذين أسستهما البريكس قبل عام تقريباً في قمة البرازيل 2014.

■ إعداد: قاسيون

هذا وقد انتخب الهندي كوندابور فامان كاماتخا رئيساً لبنك التنيمة، والذي أعلن أمام منتدى «بريكس» المالي أن البنك سيبدأ عمليات الإقراض في نيسان 2016 المُقبل.

تحديات النمو العالمي

كان البيان العام لقمة البريكس قد خلص إلى بيان جاء في 77 نقطة شملت جوانب اقتصادية، وسياسية، وقضايا تشمل المناخ والتنمية والسلم العالمي. ورأى البيان أنه ورغم «استمرار التعافي» الاقتصادي، إلا أن النمو العالمي ما يزال هشاً ومتبايناً وفقاً للمناطق والبلدان. كما أن النقطة الأبرز في النمو العالمي هي استمرار دور الأسواق الناشئة والبلدان النامية كمحركات رئيسية للنمو العالمي. ورغم لحظ البيان «تحسناً في آفاق النمو في بعض البلدان المتقدمة»، إلا أنه عاد وأكد أن المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي لاتزال قائمة، وتحديداً في ظل تحديات «ارتفاع الدين العام والفقر والبطالة وعدم المساواة، وانخفاض الاستثمار والتجارة، مترافقاً ذلك كله مع أسعار الفائدة الحقيقية السلبية، بالتوازي مع علامات انخفاض التضخم لفترات طويلة في البلدان المتقدمة».

انتقاد سياسات الغرب

كما انتقد البيان سياسات التيسير الكمي التي تنتهجها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي مؤخراً،حيث قال: « لانزال نشعر بقلق من الآثار الجانبية المحتملة من السياسات النقدية غير التقليدية التي تتبعها الاقتصادات المتقدمة، والتي يمكن أن تسبب تقلبات في أسعار الصرف، وأسعار الأصول وتدفقات رؤوس الأموال». وفي مواجهة ذلك دعا البيان إلى تعزيز أطر «التعاون المالي الدولي» وذلك من خلال أدوات ك « خطوط المقايضة».

وعبر البيان عن «خيبة أمل عميقة» لبلدان البريكس من استمرار الولايات المتحدة في إفشال حُزم إصلاح صندوق النقد الدولي المتفق عليها منذ عام 2010، ورأى البيان أن ذلك الفشل «يقوض مصداقية وشرعية وفعالية صندوق النقد الدولي» كما أنه يمنع البلدان النامية والأسواق الصاعدة من توسيع قوتها وحصتها التصويتية في صندوق النقد، وهو ما تم الاتفاق على ضرورة إعادة النظر فيه عام 2010، وبموافقة الولايات المتحدة.

وحول الموقف من القوى الاقتصادية الدولية، أكد البيان على ضرورة تنسيق سياسات الاقتصادي الكلي بين دول مجموعة العشرين، كما دعم البيان رئاسة الصين لمجموعة العشرين في العام المقبل.

وعن عمليات هيكلة الديون السيادية، الأزمة التي تهدد العديد من الدول تحديداً في الاتحاد الأوروبي، قال البيان أنه: «يشارك المخاوف بشأن تحديات إعادة هيكلة الديون السيادية، ورأى البيان أن: «كثيراً ماكانت عمليات الهيكلة بطيئة ومتأخرة جداً»، ما أدى إلى فشل البلدان المدينة في القدرة على تحمل الديون وعودة التعافي. وشدد البيان على ضرورة «تحسين التعامل في عمليات إعادة الهيكلة لتكون في مصلحة المدينين والدائنين على حد سواء.

سبل المواجهة

وأكد البيان أن الاستراتيجية العامة للشراكة الاقتصادية بين دول البريكس، تقوم على التوجه بشكل رئيسي للتوسع في التجارة والاستثمار، والصناعة التحويلية، والمعادن، والطاقة، والتعاون الزراعي والعلوم والتكنولجيا، وتوقف البيان بأكثر من نقطة عند دور الابتكار وتطوير تكنولوجيا الاتصالات.

هذا وقد أوضح البيان أن هناك إمكانية في « توسيع استخدام العملات الوطنية في تعاملات دول البريكس البينية»، وطالب البيان السلطات المعنية في دول البريكس «مواصلة النقاش حول ضرورة التوسع في استخدام العملات المحلية في التجارة والمبادلات» .

وتحدث البيان عن مشكلة الفساد ورأى فيه «التحدي العالمي الذي يقوض النظم القانونية للدول، والذي يؤثر سلباً على التنمية المستدامة».

«بريكس» بعض الأرقام..

42% من تعداد السكان العالمي
26% من مساحة الأرض
27% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي
16 % من حجم التبادل التجاري العالمي في 2013
40% إنتاج مصادر الطاقة من الإنتاج العالمي
10.8% من الإنفاق العسكري العالمي
كان من اللافت في إطار قمة البريكس، هو اختيار إجتماع منظمة شنغهاي في المدينة ذاتها وفي التوقيت نفسه تقريباً، كما كان لحضور قادة دول الاتحاد الأوراسي، وعدد من الدول المراقبة في إطار منظمة شنغهاي كإيران وباكستان، رسائل واضحة على تطور مستوى التنسيق بين كل هذه التجمعات، والذي رأى في الزعماء خطوة على طريق توحيد كل هذه الطرق.

نقابات «بريكس»:

السياسات الاقتصادية الكلية يجب أن تخلق فرص عمل لائقة

بالتوازي مع انعقاد قمة البريكس انعقدت العديد من الفعاليات، كمنتدى الشباب والمنتدى المالي، إلا أن أبرز ما عقد على هامش اللقاء هو اجتماع اتحادات نقابات العمال لدول البريكس، والذين أصدروا بياناً في ختام اللقاء.

النيوليبرالية هي المشكلة

وكان أبرز ماجاء في البيان في هو تأكيد النقابات على أن السياسات الاقتصادية الكلية في دول البريكس، والإصلاحات يجب أن تفضي إلى خلق فرص عمل لائقة ومصادر دخل للعاملين، خاصة في ظل إمعان النموذج النيوليبرالي المعولم بتدمير فرص العمل والبيئة على حد سواء، وتقويض الديمقراطية وتهديد المجتمع وفق تعبير البيان.

كما استند البيان إلى أنه وفي حلول عام 2016 سيمتلك أغنى 1% ثروة نصف سكان الأرض. ورأى البيان أنه نتيجة لذلك سيفقد العمال أمانهم الوظيفي، نتيجة عدم المساواة، وأنه وخلال العامين الماضيين فإن نصف الأسر العاملة تعرضت إما للبطالة أو العمالة الناقصة، وهو ما أدى إلى أن 1,2 مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر المدقع، وارتفاع توقعات زيادة البطالة من 207 مليون في عام 2014، إلى 220 مليون عامل في عام 2016 وفق تقرير منظمة العمل الدولية.

ضد التقشف

كما شدد البيان على رفض المجتمعين لجعل تدابير التقشف وسيلة للخروج من الأزمة، وهي التي فشلت في أوروبا والولايات المتحدة وفقاً للبيان. كما شدد البيان على ضرورة الاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقية ومشاريع البنية التحتية والصحة والعلوم والتكونولجيا والبحث والتطوير والتدريب المهني، وذلك للخروج من الأزمة كنهج بديل، كما شددوا على ضرورة أن تكون الاستثمارات قادرة على خلق فرص عمل لائقة وأجور أعلى. هذا وقد حسم البيان بأن ظاهرة «عدم المساواة المزمنة والمتفاقمة هي نيتجة طبيعية للقوانين الاقتصادية القائمة»، وهي نتيجة للسياسات المطبقة، والتي ينبغي تغييرها لمصلحة الأغلبية الساحقة من المواطنين.

استقلال البريكس.. وحقوق النقابات

ورأى المجتمعون أنه لتشكيل استقلال السيادي عن منظمات بريوتن وودز «المفلسة» ينبغي استغلال كامل احتياطيات بنك التنمية الجديد «NDB»، وصندوق الاحتياطيات النقدية المشترك «CRA» واللذان يبلغان 200 مليار دولار وهي التي تعادل احتياطيات صندوق النقد الدولي.

كما أكد النقابيون حقوقهم الأساسية في التمثيل النقابي والتفاوض الجماعي والإضراب الذي عمل على ضربه أرباب العمل، ورأوا أن النقابات قوة فاعلة في الدفاع عن الديمقراطية والنضال من أجل العدالة ومستقبل بيئي مستدام.

واشنطن «تشوي» اليمنيين «على نار هادئة»..
والطباخ السعودي على مفترق طرق..!

يتواصل سقوط الضحايا في صفوف المواطنين اليمنيين تباعاً، سواء على جبهات الاقتتال الداخلي، أم على وقع غارات التحالف السعودي الغربي، الذي يستهدف بقايا بنى الدولة اليمينة، بدلائل ليس أقلها وقوعه بأخطاء القتل «بنيران صديقة» مستهدفاً حتى المراكز العسكرية للموالين له..

■ عماد بيضون

هذا الاستهداف يأتي تحت ذريعة ولائهم لشرعية الرئيس عبدربه منصور هادي، ومواجهتهم لجماعة أنصار الله المتحالفة مع قوات الجيش اليمني الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح في صراع يبدو أنه سيبقى مفتوحاً على المدى القريب، بانتظار تطورات ومآلات عدد من الملفات الإقليمية «النووي الإيراني- الأزمة السورية»، صراع تمكن من حرف جوهر حراك الشعب اليمني عن تحقيق غاياته في التغيير الجذري والعدالة الاجتماعية، حيث مكمن التخوف الأمريكي/ السعودي/ الإقليمي.

ممانعة أمريكية لوقف الحرب

وسط الانزياحات الإقليمية الناجمة عن التراجع الأمريكي، وضمن تغير لوحة الإحداثيات الدولية، رغبت السعودية بدفع أمريكي في أن تلعب بالوكالة اللعبة الأمريكية ذاتها بالسيطرة في اليمن، في سياق ما تراه صراعاً على النفوذ الإقليمي مع إيران. وعليه، لجأت السعودية إلى تفتيت مراكز القوى اليمنية وتأجيج النزاعات فيما بين القوى السياسية، بهدف محاولة كسب اليمن تحت السيطرة السعودية.

لكن وبُعيد إدراكها أن واشنطن، المتراجعة دولياً، ورطتها في معركة اليمن الخاسرة على كل الصعد، وفي مقدمتها العسكرية بحكم الطبيعة الجغرافية اليمنية المستعصية تاريخياً، سعت الرياض لإيجاد مخارج أخرى وبأقل الخسائر ولكن على أمل تحقيق الغاية ذاتها، حيث أعلنت عن انتهاء عاصفة الحزم، حينما كانت تعول وقتها على بعض القوى في الداخل اليمني، استجلبتها لمؤتمر الرياض لتغيير الوضع على الأرض، وتأمين تنفيذ المبادرة الخليجية التي تضمن لها نفوذاً كبيراً في اليمن. لكن تلك القوى كانت مشلولة ولم تستطع تغيير شيء على الأرض.

وبالمحصلة وبعد أن انقلبت لعبتها عليها، أصبحت الرياض تحت الرحمة الأمريكية لإيقاف الحرب في اليمن، والتي يبدو أن الأمريكيين لا يريدون انتهاءها لأنها تشكل بؤرة توتر مهمة في المحيط الجغرافي السياسي للمنافسين الاستراتيجيين، إقليمياً ودولياً، سواء في طهران أم موسكو أم بكين، وهي تضمن كذلك تورطاً سعودياً مباشراً يُبقي من وجهة نظر العلاقة التقليدية السعودية الأمريكية عصا التحكم بيد واشنطن، بحيث لا يؤثر تراجع المركز الغربي الأمريكي على مستوى سيطرة الثانية على الأولى، ومن ناحية ثانية يضمن للأمريكي إمكانية نقل الحريق عند الضرورة للداخل السعودي والخليجي، بالاستناد إلى نقاط الضعف البنيوية العميقة القائمة في صلب نظم الحكم والظلم والاستبداد هناك.

عند مفترق طرق

عند هذا المفصل بدأت بالظهور أولى معالم التحول السعودي في توسيع دائرة الخيارات السعودية، سياسياً وحتى اقتصادياً، فكان انفتاح الرياض على الدور الإيجابي الروسي في المنطقة والعالم، المدعوم بتوجه روسي أساسي لحل قضايا المنطقة سلمياً. وسبق ذلك جولات من التفاوض اليمني- اليمني برعاية دولية في جنيف كادت أن تصل إلى حلول، غير أن الامتدادات الإقليمية الدولية للصراع اليمني الداخلي أعاقت ذلك، وسط إيهام أمريكي ورعب سعودي من التمدد الإيراني في اليمن، مع اقتراب إتمام عملية التفاوض ورفع العقوبات عن طهران بما يجعل السعودية بين مطرقة الهزيمة التي تعني انحساراً كبيراً في دورها في اليمن وسندان الاستمرار الذي سيؤدي حتماً إلى هزيمة أيضاً.

وبالمثل أيضاً تأتي عصا الإنقاذ الروسية للرياض في طرح موسكو لفكرة التنسيق الإقليمي بخصوص مكافحة الإرهاب في سورية، في وقت كانت تواصل فيه الرياض نشاطها العسكري غير المباشر في دعم المجموعات المسلحة في جنوب سورية وريف دمشق، على أمل لا يبدو مجدياً في تحسين مواقعها التفاوضية في الحلول المرتقبة للأزمة السورية وغيرها من ملفات المنطقة. وعليه يقف الطباخ السعودي لحفلة الشواء الأمريكية في اليمن أمام مفترق طرق، فإما أن يواصل اللعب بهذه النار لتحترق أصابعه، وإما أن يتلقف على نحو جدي الطفايات الروسية، بما فيها ترشيح السعودية للانضمام لمجموعة بريكس!

بين هذا وذاك، وعلى الرغم من الحديث عن موافقة الحكومة اليمنية على هدنة إنسانية مشروطة بإطلاق جماعة أنصار الله لسجناء لديها، يرزح الشعب اليمني تحت وطأة الحرب والقصف والاقتتال، حيث تجاوز عدد ضحاياه الألفين بسبب القصف السعودي، في حين قالت الأمم المتحدة أنها رفعت مستوى الإنذار في اليمن للحدود القصوى، موضحة أن 23 مليون نسمة بحاجة لمساعدات إنسانية عاجلة خاصة في الوقود والطعام والغذاء. وبموازاة ذلك قال نقيب الصيادلة اليمنيين أن قطاع الدواء يعاني نقصاً رهيباً وأن الحصار الذي يفرضه التحالف على اليمن يودي بحياة المدنيين لا أكثر.

أية تسوية في اليونان؟

■ قاسيون

بعد سنوات من الارتهان للديون الأوربية والأمريكية ووصفات جدولتها بات المشهد اليوناني اليوم أمام احتمالين: إما شطب غالبية الديون بمعنى خضوع بروكسل الاتحاد الأوربي، بمركزه البرليني لمطالب حكومة تسيبراس، أو قبول تلك الحكومة بخطة تقشف أوربية مجحفة جديدة لقاء منحها قروضاً أخرى، بما يتعارض مع نتائج الاستفتاء الشعبي اليوناني الذي رفض ذلك يوم الأحد الماضي، بمعنى وضع حكومة تسيبراس ذاتها في مهب الريح وإسقاطها هي بعدما قال الشعب كلمته في ذلك الاستفتاء، ليبقى الرفض الشعبي هو الأساس عملياً في إسقاط نموذج الليبرالية الجديدة المتوحشة أوربياً.

بين سيناريو الخروج اليوناني من الاتحاد المالي الأوربي، مع كل تبعاته السياسية والاقتصادية، وبين مطالب الحكومة بالبقاء دون شروط مجحفة، ووسط تشدد أو ليونة، تفاؤل أو تشاؤم العواصم الأوربية المختلفة، يبرز الامتحان اليوناني بوصفه امتحاناً لأوروبا كلها بصيغتها الاتحادية، وسياساتها الاقتصادية غير المتكافئة التي كرست مركزاً ألمانياً كان تابعاً لواشنطن وأطرافاً تابعة للمركز التابع!!

في الأثناء تواصل واشنطن المأزومة والمتراجعة اقتصادياً وسياسياً الرصد والترقب وتحريك صندوق نقدها الدولي، كأداة ضغط على اليونان وعلى أوربا بعملتها المنافسة للدولار، مقابل استمرار التنسيق والعمل الروسي الصيني على إيجاد مكافئات دولية تقوض من النفوذ الأمريكي التقليدي، ليس أقل دلالاتها القمتان المتتابعتان لمجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي والحديث عن تكامل أوراسيا، بمركزها الروسي، مع طريق الحرير، بمركزه الصيني، وصولاً إلى قلب أوربا، مع وجود اليونان ضمناً.

وإذا كانت الامبريالية الأمريكية اليوم ليست كما كانت عليه بالأمس القريب، فإن الرأسمالية الأوربية لن تكون كما كانت عليه، واليونان في الغد لن تكون كيونان اليوم أو الأمس. ويبدو أن المراقب لن ينتظر كثيراً ليرى تسارع وتيرة الأحداث والتطورات، فليس لدى المواطن اليوناني ما يخسره أكثر.

عام على انتصار غزة..
وصفقة مرتقبة

فيما يحيي الفلسطينيون عموماً، وسكان قطاع غزة خصوصاً، الذكرى الأولى للانتصار الأخير على العدوان الصهيوني الذي حمل اسم عملية «الجرف الصامد» في تموز 2014، كثر الحديث خلال الأسبوع الماضي عن عملية تبادل أسرى قد تجري قريباً في القطاع.

وفي التفاصيل، ذكرت مصادر قيادية من داخل حركة «حماس»، عن وجود أطراف تقوم بدور الوسيط بينها وبين حكومة العدو، من أجل التوصل إلى صفقة مرتقبة لتبادل الأسرى. ويأتي ذلك، بعد إعلان كيان العدو عن قيام فصائل المقاومة الفلسطينية باحتجاز أسيرين جديدين منذ شهر أيلول الفائت.

«بريكس» و«شنغهاي»
ترسخان عالماً متعدد الأطراف

استضافت مدينة أوفا عاصمة جمهورية بشكيريا التابعة للاتحاد الروسي في الفترة الواقعة ما بين الثامن والعاشر من الشهر الجاري، قمتي مجموعة «بريكس» ومنظمة «شنغهاي» للتعاون. وكانت الاتفاقات الجديدة، والاستراتيجية الجديدة للشراكة الاقتصادية، والتقليص لمساحة الخلافات الناشئة بين بعض الدول، أهم ما توصلت إليه القمتان.

■ رنا مقداد

حملت قمتا أوفا، وما رافقهما من اجتماعات ثنائية على هامشهما، تأكيداً على عزم مجموعةً «بريكس»، وحلفائها الأقرب في مجموعة «شنغهاي» الأكثر اتساعاً، على تثبيت بنيان النظام العالمي الجديد متعدد الأطراف، والسعي نحو تعميق التعاون بين الدول المشاركة في القمتين، وهذا ما تجلى في البيانات الختامية التي حملت رؤية ومقاربة هذه البلدان للقضايا والأزمات الدولية الناشئة، والقضايا الاستراتيجية الأبعد.

اتفاقات اقتصادية.. وتعزيز المكافئات المالية

خلصت قمة قادة دول «بريكس» إلى التوقيع على عدد من الوثائق المشتركة، التي طالت تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات المجموعة في السوق العالمية، وتعزيز العلاقات مع دول العالم في مجالات الطاقة والتكنولوجيا الفائقة والزراعة والعلوم والتعليم، وذلك في سياق اعتماد «استراتيجية الشراكة الاقتصادية بين دول بريكس حتى عام 2020.

دان بيان «بريكس» انتهاكات حقوق الإنسان من جميع أطراف النزاع في سورية وأيد تسوية الأزمة السورية بالوسائل السلمية على أساس بيان جنيف1 دون شروط مسبقة

وفي إطار الاستراتيجية ذاتها، اتفقت الدول المشاركة على البدء في عام 2016، بتنفيذ أولى المشاريع التي سوف يجري تمويلها من بنك «بريكس» برأسماله التأسيسي الذي سيبلغ 100 مليار دولار، فيما جرى الاتفاق على مقترح هندي بأن يكون أول مشروع يجري تمويله مخصصاً لمجال الطاقة المتجددة.

وفي هذا السياق، أعرب الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في كلمة له ألقاها في نهاية أعمال القمة، عن اهتمام روسيا بمسألة الانتقال إلى التعامل في الحسابات الجارية بين أعضاء «بريكس» بالعملات المحلية للدول، مشيراً إلى أن روسيا قد أنشأت بالفعل مع بعض البلدان صناديق مالية خاصة، لا سيما مع الصين، حيث يقوم البنكان المركزيان فيهما بتبادل العديد من الموارد بالروبل واليوان، داعياً إلى تطبيق هذه الطريقة النقدية مع دول الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

50 مبادرة روسية

إلى جانب ذلك، طرحت الحكومة الروسية على قمة «بريكس» مبادرات عدة تحت مسمى «خريطة طريق لتنمية التعاون الاستثماري» بين دول المجموعة، ومنها: تأسيس اتحاد للطاقة في إطار «بريكس»، وإنشاء مركز أبحاث دولي في مجال الطاقة، بالإضافة إلى إنشاء اتحاد للصناعات المعدنية، واعتماد خطط تعاون تكنولوجي في مجال إنتاج آلات طبية حديثة، وأجهزة إلكترونية وبرمجيات تقنية متطورة، حيث وصل عدد المبادرات والمشاريع التي طرحها الجانب الروسي إلى 50 مبادرة ومشروع، على أن يجري إقرارها خلال الفترة التي تسبق عقد القمة المقبلة للمجموعة.

البيان السياسي لـ«بريكس»

وتمخضت المناقشات التي خاضتها دول «بريكس» عن توصل قادتها إلى بيان مفصّل ومشترك، حدّد نظرة دول المجموعة إلى الصراعات والأزمات العالمية الناشئة اليوم. فبعد التأكيد على إدانة «الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.. والانتهاكات الخطيرة واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مما يسمى بالدولة الإسلامية وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى المنضوية في لوائهما»، ذهب بيان المجموعة ليعيد التأكيد على إدانته «انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع في سورية.. ونعارض تسييس مسألة المساعدات الإنسانية في سورية.. كما إننا نعرب عن تأييدنا للجهود الرامية إلى تسوية الأزمة السورية بالوسائل السلمية على أساس بيان جنيف في 30 يونيو 2012 دون شروط مسبقة وتدخل خارجي».

كذلك، عارض البيان «النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المتواصل في الأراضي المحتلة، باعتبار أن تلك الأنشطة تتعارض مع أحكام القانون الدولي»، قبل أن يتجه إلى تأييد قيام دولة فلسطينية متصلة الأطراف ضمن حدود عام 1967، وإعلانه الترحيب «بكل المبادرات الرامية إلى تحقيق الوحدة بين الفصائل الفلسطينية، ونحث كل الأطراف السياسية على هذه العملية».

وفيما شدد قادة «بريكس» على «عدم وجود حل عسكري للنزاع الأوكراني»، أكدوا أن «الطريق الوحيد إلى المصالحة يتمثل في الحوار السياسي الشامل. وفي هذا السياق، ندعو جميع أطراف النزاع إلى الوفاء بكافة بنود حزمة الإجراءات لتطبيق اتفاقات مينسك، التي تم التوقيع عليها في شباط الماضي». كما أكدوا على وجوب «منح إيران كامل الحقوق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك حق تخصيب اليورانيوم، بمراعاة معاهدة حظر الانتشار النووي، والتزامات طهران الدولية».

«شنغهاي» إطاراً لاحتواء لخلاف الهندي الباكستاني

أما من أبرز ما حملته قمة «شنغهاي» فكان تقدم كل من الهند وباكستان لعضوية المنظمة. وبوصفها منظمة تحمل طابعاً تعاونياً أمنياً، رجّح العديد من محللي البلدين أن تشهد الخلافات التي يجري تأجيجها بشكل متواتر بينهما حلاً قريباً، في إطار ما قد يحمّله قبول عضويتهما في المنظمة من استيعاب للقضايا العالقة بينهما، وهو ما أشارت إليه موسكو على نحو مباشر عشية القمة.

وفي سياق متصل، أرجأت قمة «شنغهاي» البت في طلب إيران لنيل عضويتها إلى حين انتهاء المفاوضات بين طهران والسداسية الدولية، فيما أكدت قمة «بريكس»، على لسان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، على عدم توسيع المجموعة، حتى الانتهاء من الاتفاقات التي جرى عقدها بين دولها الخمس.

«بريكس ستقود العالم والاقتصاد العالمي»

خلال مؤتمر صحافي، عقده الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في نهاية أعمال قمة دول «بريكس» يوم الجمعة الفائت، أشار بوتين أن روسيا مستعدة للتعاون لتطوير العلاقات مع جميع الدول، خاصة مع تلك التي تهتم بالتعاون معها، ولا سيما في مجموعة «بريكس».

«علينا عدم التخفي وراء الجدران، ولن يحصل ذلك. وسنستعمل كل وسائل التعاون مع جميع الدول، الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية والآسيوية، لكن من الطبيعي أن نطور علاقاتنا مع تلك الدول المهتمة بذلك قبل كل شيء. وبلدان مجموعة بريكس ترغب بذلك» قال الرئيس الروسي، الذي أكد في غير مكان من خطابه: «بلدان بريكس هي دول قوية، ذات استراتيجية للتنمية. إنها قائدة العالم والاقتصاد العالمي مستقبلاً دون أدنى شك».

نصيحة كوبية «مبطنة» إلى اليونان

«اهنئكم بحرارة على انتصاركم السياسي البارع، الذي تابعت تفاصيله عن كثب».

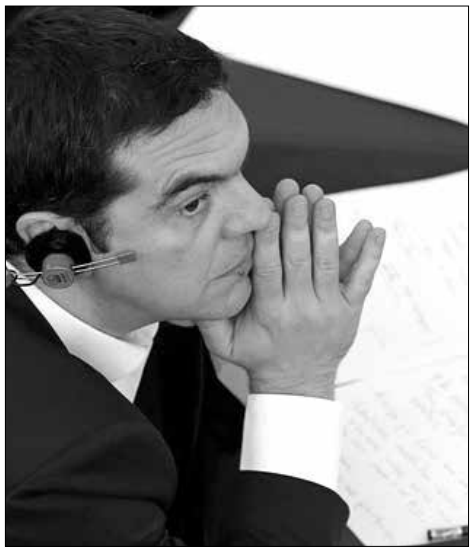

بهذه الكلمات، استهل الرئيس الكوبي السابق، فيديل كاسترو، رسالته التي وجهها إلى رئيس الوزراء اليوناني، ألكسيس تسيبراس، يوم الثلاثاء الماضي، مذّكراً فيها بأهمية اليونان لدى الكوبيين: «إنها علمتنا الفلسفة والفنون والعلوم في العصور القديمة، عندما درسنا في المدرسة، وبفضلها، أكثر النشاطات البشرية تعقيداً: الفن والسياسة». وشدد في الرسالة المكتوبة التي حملت توقيعه: «بلدك، وخصوصاً في ظل شجاعتكم خلال الظروف الراهنة، تثير الإعجاب بين شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي كانت شاهدة كيف ناضلت اليونان ضد العدوان الخارجي، ودافعت عن هويتها وثقافتها».

وفيما بدا أنه «نصيحة مبطنة» تتعلق بالطبيعة المفترضة للتوجهات الاستراتيجية اليونانية اللاحقة، استعاد كاسترو بعض الحقائق التاريخية: «إننا لا ننسى أنه بعد عام من هجوم هتلر على بولندا، أمر موسوليني قواته بغزو اليونان، وقيام بلدكم الشجاع بإفشال الهجوم، ودفع الغزاة للتراجع، مما أجبر وحدات المدرعات الألمانية للانتشار باتجاه اليونان، وصرفهم عن الهدف الأولي. كذلك، تعرف كوبا مقدار الشجاعة والقدرة القتالية للقوات الروسية، التي تحاول دائماً، جنباً إلى جنب مع قوات حليفهم القوي في جمهورية الصين الشعبية، ودول أخرى في الشرق الأوسط وآسيا، تجنب الحرب، لكنها لن تسمح بأي عدوان عسكري، من دون رد ساحق ومدمر».

وخلص كاسترو: «في الوضع السياسي الراهن في العالم، حيث يتعلق السلام وبقاء جنسنا البشري بخيط رفيع، فإن كل قرار، وأكثر من أي وقت مضى، يجب أن يكون مدروساً بعناية، كي لا يجوز لأحد أن يشّك في صدق وجدية القادة الأكثر مسؤولية وجدية في النضال لمواجهة الكوارث التي تهدد العالم اليوم».

«النووي الإيراني»:
محسوم بموازين القوى

حتى ساعة انتهاء تحرير هذه المادة كانت لعبة عض الأصابع إعلامياً تتواصل في فيينا، بين تشديد أمريكي على ضرورة إنجاز الاتفاق على الملف النووي الإيراني، بهدف عرضه على الكونغرس، وتساهل إيراني مع عامل تمديد وقت المفاوضات على قاعدة ما لا يتفق عليه اليوم يتفق عليه غداً، شريطة عدم الخضوع للابتزاز الأمريكي.

■ نادر ميداني

وعلى الرغم من ارتفاع حدة التصريحات الصحفية بين وزيري الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، والأمريكي، جون كيري، إلا أن موضوع الخلاف بات اليوم شبه محسوم، بعد التوصل إلى إقرار أكثر من 95% من بنود الاتفاق بين إيران ودول السداسية الدولية.

بعدما شكّل موضوع المهل الزمنية، خلال الأعوام الماضية من المفاوضات بين إيران ودول «5+1»، موضوعاً للدلالة على عمق الخلافات الحاصلة في عملية التفاوض، تكتسي المهل الزمنية اليوم، طابعاً جديداً يؤشر على جدية الأطراف المشاركة في التوصل إلى اتفاق في القريب العاجل، فيما يبدو الدور الأمريكيّ وحيداً في المضي بعملية العرقلة زمنياً.

وصلت المفاوضات إلى حد حسم موضوع رفع العقوبات المالية والاقتصادية عن إيران، بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ الفعلي

التقدم جارٍ..

لم يبلغ التقدم في المفاوضات حد الاعتراف بحق الجمهورية الإسلامية في إيران باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فحسب، وحصر ذلك في مفاعل «نتانز»، بل تجاوز التقدم ذلك، ليصل إلى حسم موضوع الرفع التدريجي للعقوبات المالية والاقتصادية عن إيران، بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ الفعلي، وهو ما كان يعد موضوعاً شائكاً خلال الأمس القريب من أيام المفاوضات. وهذا يعني بالأرقام عشرات المليارات من الأموال الإيرانية المجمدة في الحسابات والتعاملات التجارية الخارجية والتي سيعاد إدخالها في عجلة الاقتصاد الإيراني بكل ما يعنيه ذلك من نمو لاحق.

بدوره، يستحضر المفاوض الأمريكي موضوعاً شائكاً آخر، في سياق بحثه عن العوامل التي من شأنها أن تعرقل حسم الملف بشكل يؤكد حالة التراجع لدى الولايات المتحدة. إذ يجري اللعب بورقة منع رفع الحظر عن توريد الأسلحة إلى طهران والتحكم بتوقيت هذه العملية، بهدف تأجيل حسم الاتفاق.

فيما تشترط الولايات المتحدة أن يكتفى برفع الحظر الاقتصادي، دون العسكري، عن طهران، تؤكد الأخيرة، على لسان نائب وزير خارجيتها، عباس عراقجي، أن «موضوع حظر توريد الأسلحة ليس مهماً بحدٍّ ذاته بالنسبة لإيران التي تزدهر صناعتها الحربية الوطنية، لكنها تصر على إلغاء العقوبات جميعها من حيث المبدأ».

..و«الأمريكي» وحيداً

بمسحٍ سريع لمواقف الدول المشاركة في المفاوضات، يبدو الطرفان الروسي والصيني، الأكثر حزماً في إصرارهما على التوصل إلى «اتفاق جيد» بغض النظر عن المهل الزمنية التي قد يستدعيها ذلك، فيما يبدو السعي الأوروبي ميالاً للدفع سريعاً بحسم الملف، حيث سيؤدي ذلك، بحسب العديد من المحللين الأوروبيين، إلى تنشيط الكثير من الاتفاقات التي قد تجري بين إيران والدول الأوروبية بمجرد التوصل إلى اتفاق نهائي.

التفاؤل الروسي الصيني الإيراني بالدور الذي تلعبه الدول الأوروبية في موضوع الملف، يقابله من جهة أخرى، تعنتٌ أمريكي واضح، تحكمه حاجة الولايات المتحدة إلى عدم تظهير حالة تراجعها بشكل أكبر، لا سيما أن التفاوض الجاري اليوم كله، يبنى على أرضية ثابتة، أساسها الاعتراف بحق إيران في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، وانطلاق المزيد من الإمكانيات الكامنة لدى إيران كدولة.

هل بدأ التدخل الأمريكي في أرمينيا؟

تؤكد الأحداث السياسية الأخيرة، التي جرت في كل من هنغاريا وبلغاريا ومقدونيا وصربيا على تضاؤل القدرة الأمريكية على إشعال حرائق كبرى مثل ما يجري في أوكرانيا وسورية واليمن، لكن دون تخليها عن هذه الاستراتيجية في محاولاتها لإرباك روسيا وإشغالها عن إطفاء الحرائق الأمريكية والضغط عليها. ويبدو أنه في هذا السياق تندرج محاولات التأجيج الأمريكي للأحداث الأرمينية الأخيرة، بالاستناد إلى تشققات الوضع الاقتصادي الاجتماعي في البلاد.

■ آلان كرد

تواصلت الاحتجاجات في أرمينيا منذ 19 حزيران، وقد يبدو للوهلة الأولى أن هذه الاحتجاجات سببها في الحقيقة فقط، الاحتجاج الشعبي على قرار الحكومة رفع أسعار الكهرباء بنسبة 16% اعتباراً من شهر آب القادم، وهو أمر مألوف بدول العالم في أشكال ردود الفعل الشعبية مع سياسات حكومية جائرة، غير أن عمليات التخريب والعنف من جانب بعض المتظاهرين توحي بسيناريو مختلف، ضمن محاولات الولايات المتحدة وحلف الناتو إشعال مزيد من الحرائق في العالم، بالإضافة إلى محاولاتهم للتوسع العسكري في المحيط الحيوي الروسي.

وسبق لوسائل الإعلام السائد أن أعلنت «أن الأحداث كانت لتنحو منحى آخر لولا قيام المئات من عناصر شرطة مكافحة الشغب بتفريق المتظاهرين مستخدمين الهراوات وخراطيم المياه، في أخطر مواجهة بين الشرطة ومتظاهرين خلال السنوات الماضية».

وهكذا بدأ الإعلام الغربي الحديث المعتاد عن «وحشية الشرطة المفترضة»، في حين أنه لم تحدث أية مواجهة خطيرة حتى الآن. وتدل الوقائع الأولى إلى أن أعمال العنف التي حدثت قد جاءت من جانب متظاهري شارع باغراميان، مسفرة عن 11 إصابة بين الشرطة و7 إصابات بين المتظاهرين وتوقيف 240 متظاهراً.

روسيا تحذر من «الأكرنة»

أعلنت موسكو منذ بداية الاحتجاجات، عن أملها في تسوية الوضع في أرمينيا، حيث قال دميتري بيسكوف السكرتير الصحفي للرئيس الروسي إن «أرمينيا تعد شريكنا الأقرب، وهناك روابط تاريخية بين روسيا وأرمينيا، وبطبيعة الحال نتابع باهتمام تطورات الأحداث هناك ونأمل في تسوية هذا الوضع في أقرب وقت ممكن وفق القانون ودون أي انتهاكات للقانون».

وبعد قيام المتظاهرين بإغلاق شارع المارشال باغراميان وسط العاصمة، حذر برلماني روسي من تكرار «السيناريو الأوكراني» في أرمينيا.

من جانبه صرّح إيغور موروزوف عضو لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي، أن الأحداث الحالية في أرمينيا تشابه تماماً «المرحلة الأولى من الانقلاب في أوكرانيا»، مشيراً إلى أن واشنطن ربما «تدير» هذه الأحداث، خاصة وأن السفارة الأمريكية في أرمينيا هي من أكبر البعثات الأمريكية في الخارج، حسبما أعلنته وكالة نوفوستي.

قال موروزوف: «أرمينيا أصبحت على وشك انقلاب باستخدام الأسلحة النارية، وسيحدث ذلك ما لم يستخلص الرئيس الأرميني سيرج سركسيان دروساً من الأحداث الأوكرانية»

الحكومة الأرمينية تريد حل الأمر سلمياً

من جانبه، أعلن وزير خارجية أرمينيا، إدوارد نالباندیان، في لقاء مع نظيره البيلاروسي فلاديمير مالكي في مينسك في 29 حزيران، عن نية بلاده تجاوز الأزمة الحالية من خلال الحوار وبالطرق السلمية، كما ندد بالتصريحات التي تصدر من المجتمع الدولي، التي تدعو بشكل مسيس «للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في أرمينيا».

وأوضح نالباندیان أن الحكومة الأرمينية قررت إجراء عملية التدقيق في حسابات شركة الطاقة، بسبب استياء المواطنين من زيادة أسعار الكهرباء، مضيفا أن السلطات ستقوم بتعويض الزيادة في الأسعار للمواطنين خلال فترة عملية تدقيق الحسابات.

كما أصدر الرئيس الأرميني سيرج ساركيسيان أوامره إلى الشرطة بالانسحاب من الشوارع، وعدم استخدام القوة لمنع تكرار السيناريو الأوكراني.

تصعيد جديد على طريقة الثورات الملونة

ومع تواصل الاعتصام الجاري وسط العاصمة الأرمينية منذ أسبوعين، استجاب قسم من المحتجين لدعوة الرئيس ساركيسيان بالحفاظ على الانضباط والقانون وحل الأمر سلمياً ومراجعة قرار رفع أسعار الكهرباء، وقاموا بإخلاء شارع باغراميان نحو ساحة أخرى.

غير أن قسماً آخر من المحتجين قام بتوجيه إنذار للحكومة، وإقامة مزيد من المتاريس وتحريك حاويات القمامة باتجاه القصر الرئاسي، مواصلاً رفض دعوات الحكومة بحل الأزمة، لتتجدد أعمال العنف في الشارع مرة أخرى في 6 تموز، حيث حدثت مواجهات، قامت الشرطة خلالها بإزالة العديد من المتاريس.

وبين محاولة الشرطة عدم اللجوء «لاستخدام القوة المفرطة»، وتهديد عدد من قادة الاعتصام بمواصلة «تحدي السلطات»، ووعود الحكومة بمراجعة مسألة رفع أسعار الكهرباء، بوصفها سلعة استراتيجية لديها تأثير الدومينو برفع تكاليف المعيشة، يبدو واضحاً أن المواطن الأرميني هو من سيدفع فاتورة سياسات التحرير الاقتصادي وفوقها انعكاسات الاستقطاب الإقليمي الدولي المأجج أمريكياً فوق أرضه.

«لا بد من قيام الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية بتحليل دقيق للوضع من أجل تقليل التهديدات التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على روسيا من خلال زيادة وجودها في أوروبا.. بما يهدد السلم العالمي»، عبر هذه الكلمات، ردَّ رئيس لجنة الدفاع في مجلس الاتحاد الروسي، فيكتور أوزيروف، على ما جاء في «العقيدة العسكرية الأمريكية» التي نشرها البنتاغون في الأول من الشهر الجاري، والتي تميزت بتركيز العداء لروسيا وجيشها، إلى جانب دول أخرى، في حين لجأت «وزيرة سلاح الجو الأمريكي» إلى تهويل مماثل معلنة في أواخر الأسبوع الماضي أن تصرفات روسيا «المثيرة للقلق» تستوجب نشر المزيد من مقاتلات F16 في أراضي الحلفاء، ومعربة عن خيبتها بالعدد القليل لدول حلف شمال الأطلسي التي أوفت بالتزاماتها في رفع الانفاق العسكري إلى 2%.

عقلية التفرد في زمن التراجع..
«العقيدة العسكرية الأمريكية»

فور ظهورها إلى العلن، أثارت الوثيقة الأمريكية المكونة من 20 صفحة الكثير من الجدل والتساؤلات، خصوصاً وأن حجر الأساس فيها هو استماتة الإدارة الأمريكية للسيطرة على العالم من خلال تعويم العنف والتطرف، ويظهر بوضوح أن الاستراتيجية الجديدة هذه لا تخدم الشعب الأمريكي بشيء، وإنما جرى وضعها لتخدم رأس المال المالي.

■ ترجمة وإعداد: علاء أبوفراج

فيما يلي تستعرض «قاسيون» بعض الآراء والتعليقات المباشرة التي قام بها المحللون والمطلعون الأمريكيون، في سياق ردود الأفعال على ما جاء في الاستراتيجية المذكورة.

دول ينبغي «عقابها»!

تضع «الاستراتيجية» قائمة طويلةً للدول «الرجعية»، التي توجهت إليها بالاتهامات، وحذرتها من عقاب قريب، إذا ما استمرت بارتكاب «المعاصي». إذ أن روسيا- حسب ما ورد في العقيدة- «تبرهن على عدم احترام سيادة جيرانها باستمرار. كما أن المناورات العسكرية الروسية تقوِّض الأمن القومي، بشكل مباشر، أو من خلال القوات المرتبطة بها». أما ما يخص البرنامج النووي الإيراني، فهو حسب الوثيقة «يدعو إلى قلق حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة» على اعتبار أن إيران «ترعى الجماعات الإرهابية في المنطقة، وتنشط في سورية والعراق واليمن ولبنان»، فيما نالت كوريا الديمقراطية مكاناً في هذه القائمة فهي أيضاً «تعد دولةً مارقة، قامت بتطوير أسلحة نووية وصواريخ قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة».

وفيما بدا البنتاغون مجبراً على التعامل مع حكم الأمر الواقع، من خلال «دعمه» صعود الصين، و«تشجيعه» لها على أن تصبح «شريكاً في الأمن العالمي»، جدّدت الوثيقة موقف البنتاغون حول أن «مطالب الصين في كامل بحر الصين الجنوبي لا تتطابق مع القانون الدولي.. وبنائها العدائي لجزر اصطناعية في المنطقة، أتاح لها نشر قوات عسكرية وسط الطرق البحرية الدولية المهمة».

تحالفات مشبوهة

«تعالج هذه الاستراتيجية العسكرية القومية الحاجة لمواجهة الدول الرجعية، التي تتحدى المعايير الدولية جنباً إلى جنب مع المنظمات المتطرفة العنيفة التي تهدد مفهوم الأمن العابر للحدود. نحن نعمل مع حلفاء وشركاء لردع ومنع هذه المحاولات، وإن تطلب الأمر هزيمة خصوم الدولة المحتملين. وإن الأساس في هذه الجهود هو تقوية الشبكة العالمية للحلفاء والشركاء».

بتعليقه على وثيقة البنتاغون، وضح المؤرخ الأمريكي، إريك زووس، بأن عبارة «الأنظمة الرجعية» تعني بالحقيقة «أي دولة ليست حليفة لنا»، وقد أشار إلى أن الولايات المتحدة تقوم بتشكيل تحالف مريب معاد لدول «بريكس» في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهذا ما يخالف فكرة مؤسسي الولايات المتحدة أنفسهم حول عدم التدخل.

استشهد زووس بجورج واشنطن الذي قال «إنها سياستنا الصادقة القائمة على الابتعاد عن أية تحالفات دائمة مع أي جزء من العالم الخارجي»، واقتبس العبارة الشهيرة التي قالها الرئيس الأمريكي، توماس جيفرسون، معلناً: «سلام، تجارة، وصداقات حقيقية مع كل الدول- وعدم الدخول في مؤامرات مع أحد «ضد أحد آخر»».

لكن في الوقت الذي التزم فيه الآباء المؤسسون بالحفاظ على مصالح الشعب الأمريكي، يبدو أن إدارة أوباما تلتزم بمصالح أباطرة «وول ستريت»، وقد أشار زووس إلى أن استراتيجية البنتاغون الجديدة موجهة «للحفاظ على أمن النظام الاقتصادي العالمي «الرأسمالي» سليماً».

وقال أن: «هذا مهم لـ«وول ستريت»، لكن الغزوات الأمريكية العديدة التي قامت لمصلحة «وول ستريت» لم تكن لحظات مشرفة في التاريخ الأمريكي- لم نقدم أي شيء جيد للشعب الأمريكي»، وبيَّن: «إن الملياردريين استفادوا كثيراً في فترة حكم أوباما، ولكن هذا لا ينطبق على عموم الشعب الأمريكي».

الحرب.. ثم الحرب.. ثم الحرب!

الباحث الأسترالي، مايك ويتني، يشير بدوره، إلى أن العقيدة العسكرية الأمريكية «الجديدة» تدعو إلى أن يستعد الأمريكيون لحرب لا منتهية. وأضاف أنه، على النقيض من روسيا والصين، اللتين تطوران مشروعاً لإقامة منطقة تجارة أوراسية متكاملة، تهدف إلى إيجاد فرص عمل وإدارة شؤون دول أوراسيا، بالإضافة إلى زيادة ازدهارها، فإن واشنطن «لا تملك استراتيجية للمستقبل، ولا تملك رؤية لعالم أفضل»، بل «ولا ترى غير الموت والدمار أمامها».

وأكد ويتني: «الحرب، ثم الحرب، ثم الحرب! هذا هو مستقبل وزارة الدفاع الأمريكية»، وأضاف بأن «الجميع يعلم أن الولايات المتحدة تقوم بكل ماتريد، والاستراتيجية العسكرية الجديدة تؤكد هذه الحقيقة المحزنة»، مشيراً إلى أن «الطبقة السياسية كاملةً، إلى جانب نخبة دافعي الضرائب، تدعمان دوراً عالمياً أمريكياً عبر قوة السلاح». وعلاوة على ذلك، بينما كانت القوات الأمريكية تدخل سابقاً في حملات عسكرية لمواجهة الإرهاب، فإن العقيدة العسكرية الأمريكية لعام 2015 تضع «دولاً بعينها» على قائمة الاستهداف الجديدة.

جاء في الوثيقة «ركزت حملاتنا العسكرية في العقد المنصرم على العمليات ضد الشبكات العنفية المتطرفة. ولكن اليوم وفي المستقبل المنظور يجب أن نولي التحديات التي طرحت من قبل دول أخرى اهتماماً أكبر».

وأكد الخبراء بأن الهدف الأساسي للبيت الأبيض هو «الإبقاء على ضمان أمن الإمبراطورية». ستفعل واشنطن أي شيء في سياق تحقيق هذه المهمة، بما في ذلك شن الهجمات على دول أخرى، في الوقت الذي ستبرر الصياغات المبهمة في وثيقة العقيدة العسكرية كل أفعال الإدارة الأمريكية.

■ عن وكالة «sputniknews» بتصرف

خمس مشاكل أساسية

نشر موقع «Counter Punch» الأمريكي مقالاً مطولاً بقلم روبرت ستييل- ستفرد له «قاسيون» مساحة أوسع في العدد القادم لمعالجة العقيدة العسكرية الجديدة بشكل تحليلي أكبر- حدد فيه الكاتب «خمسة أخطاء كبرى» في هذه الوثيقة، بوصفها وثيقة سياسية وضعت لخداع الشعب، وإرضاء للبيت الأبيض، ويمكن تحديد هذه الأخطاء الكبرى بما يلي:

● لم تشر الوثيقة أبداً إلى أن الاضطراب، وانعدام الاستقرار العالمي كان متوقعاً منذ أكثر من ربع قرن مضى! لا سيما ما أشار له مقال قائد سلاح مشاة البحرية، آل غري، بعنوان «تحديات الاستخبارات العالمية في التسعينيات»، المنشور في «Intelligence Journal» في شتاء 1989. لذلك فإن المشكلة هي في عملية التستر والتغطية على خمسة وعشرين عاماً من المسؤولية الإجرامية، في أعلى مستويات الأمن القومي الأمريكي.

● فشلت الوثيقة بتوضيح أن الذراع السياسي للحكومة الأمريكية، المتمثل في نظام الاستبداد القائم على التناوب فيما بين الحزبين السائدين في الكونغرس، هو عدونا الأسوأ، وهما اللذان يصلان للكونغرس بأصوات 26% فقط من أصل الناخبين المؤهلين الذين لا يصوت 50% منهم أصلاً..! إن ما تقترفه الإدارة الأمريكية باسمنا، وعلى حسابنا، سياسياً ومالياً وثقافياً، يجعل من المستحيل أن يكون لدينا جيش محق ومفيد.

● تمارس الوثيقة خداع الشعب بشدة، فيما يتعلق بجميع المسائل الجوهرية، المرتبطة بكشف الحقائق الخاصة بقيادات الفاسدة، وغدا الكذب متأصلاً لديها، مقابل تركيز الحديث عن الكسب غير المشروع ارتباطاً بتقنيات لا قيمة لها، في حين يجري حرمان القوى البشرية لدينا من التمويل والدعم اللائقين، بالإضافة إلى الفشل الذريع في إيجاد أي شكل للتكامل متعدد الجنسيات، بسبب نقص الاستخبارات المشتركة الموثوقة.

● الوثيقة متواطئة مع عسكرة الشرطة، بالإضافة إلى زج الجيش الأمريكي خارج مهامه لتقديم الدعم للشرطة في مواجهة المواطنين الأمريكيين، وهذا ما يعد مخالفة للقانون الذي يمنع استخدام القوات المسلحة ضمن حدود الدولة. وقد تجنبت حل المشكلة الأكبر التي تتعلق بالحرس الوطني، وإساءة معاملة مقاتلينا، فهناك 22 منهم يقدمون على الانتحار كل يوم، وفي الحقيقة فإن جيش الولايات المتحدة فشل بوصفه مؤسسة اقتصادية-اجتماعية.

● لا تقدم الوثيقة نظرة جوهرية موضوعية للمستقبل تكون متاحة وقابلة للتطبيق، ولا يوجد التزام بهذه الوثيقة لتنفيذ تخفيض النفقات العسكرية المقرة بواقع 30% من الميزانية العسكرية، أو إغلاق قواعدنا الخارجية، أو إنشاء سلاح بحري قوامه 450 سفينة، وجيش مجوقل، وقوة جوية للمسافات البعيدة، والتي من المفترض أن تكون مفيدة في مواجهة صنوف الخطر التي تم تحديدها في أواسط تسعينيات القرن العشرين.

وجدتها

■ د. عروب المصري

هل يمكن استخدام الأصول التطورية في غير مكانها؟

تعتبر العلوم البيولوجية في الدرجة العليا من العلوم فوق الرياضيات والفيزياء والكيمياء، لكنها تقع بالطبع تحت العلوم الاجتماعية، ويبدو من الشائع استعارة مناهج وطرق البحث من درجة أدنى إلى درجة أعلى، لكن استعارة منهج الأصول التطورية بالطرق الحديثة بنفسها، يبدو ممتعاً بل طريفاً.

إذ يساهم تطبيق التحليل العلمي المستخدم من قبل علماء الأحياء، في إبراز مفاهيم جديدة حول أصل وتطور الحكايات الشعبية، كحكاية ذات الرداء الأحمر «ليلى والذئب» ولتكوين شجرة تطورية لمخطط الحياة الإنسانية.

يوضح الدكتور جامي طهراني، عالم الأنثروبولوجيا، كيف تتشارك حكاية ذات الرداء الأحمر، بوجود أصل مشترك وقديم مع حكاية شعبية أخرى معروفة عالمياً، وهي حكاية «الذئب والصغار» على الرغم من كَون كلا القصتين مختلفتين عن بعضهما في الوقت الحاضر.

يُشبه مسألة الاشتراك في الأصل بين الحكايات الشعبية، بالسلف المشترك بين الإنسان والقردة الأخرى، إذا يتشارك الاثنان بوجود سلف مشترك واحد، ولكن تطور كل منهما بشكل أدى إلى وجود أنواع متميزة عن بعضها. وتوصّل إلى أن حكاية الذئب والصغار نشأت على الأرجح في القرن الأول بعد الميلاد وتفرعت عنها حكاية ذات الرداء الأحمر بعد عشرة قرون.

تدور أحداث حكاية الذئب والصغار، وهي حكاية شعبية معروفة في الشرق الأوسط وأوربا حول ذئب يقوم باحتجاز الجدة الماعز والتهام صغارها، بينما تدور أحداث حكاية ذات الرداء الأحمر حول ذئب يقوم بالتهام فتاة صغيرة بعد أن يحبس جدتها، وللقصة صور مختلفة شائعة في أفريقيا واليابان، كحكاية «الجدة النمر» المعروفة في كوريا واليابان.

أخضعت 58 من المُتغيرات في الحكايات الشعبية لنوع التحاليل يُستخدم غالبا من قبل علماء الأحياء، لفرز الكائنات الحية المتقاربة بدرجة كبيرة من أجل تكوين مخطط لشجرة الحياة يتم فيه تحديد الفروع المختلفة لتطور الكائنات الحية من كائنات أخرى أقدم.

وكذلك تم تركيز التحليل على 72 متغير في أسلوب سرد الأحداث، كشخصية البطل في القصة، وهل هو رجل أم امرأة، طفل أو مجموعة من الأخوة، بالإضافة إلى ماهية شخصية الشرير في القصة، هل هو غول أو ذئب أو نمر أو كائن آخر، وما هي الخدعة التي يستخدمها الشرير لخداع الضحايا، ومصير الضحية سواء كان قد أكله الشرير أو هرب أو تم إنقاذه.

«يقدم البحث حلاً للغز ظل قائماً لفترة طويلة. إذا تبين أن الحكايات الأفريقية تنحدر من حكاية الذئب والصغار، وبمرور الوقت تطورت هذه الحكايات لتصبح كحكاية ذات الرداء الأحمر والتي يرجح أن تكون هي الأخرى متفرعة من حكاية الذئب والصغار». تماثل هذه العملية ما يطلق عليه علماء الأحياء بالتطور التقاربي والذي تُطَور في الأنواع الحية تكيفات متماثلة بشكل مستقل. وتقترح حقيقة تطور حكاية ذات الرداء الأحمر مرتين منذ نشأتها بأن لهذه الحكاية تأثير قوي يحرك الخيال لدينا.

aroub@kassioun.org

التنوع الحيوي النباتي
أحد الموارد الوراثية الثمينة

لقد دلت الدراسات والقراءات على الأوابد والآثار وأعمدة المدن التاريخية، على أن التنوع الحيوي في سورية كان أكثر ازدهاراً ونضارةً في القرون الماضية. كما أشارت الدراسات التي دونها الباحثون العرب والرحالة الأجانب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين، إلى وجود أعداد كبيرة من أنواع الكائنات الحية النباتية والحيوانية، التي أصبحت الآن منقرضة في الحياة البرية على المستوى الوطني «الدب الأسمر السوري، الأيائل والغزلان، الحمار البري السوري».

كما أقرت شهادات السكان والباحثين عن وجود النمر والفهد في الماضي اللذين يعتمد وجودهما على غزارة الغزلان والحمار البري السوري مصدر غذائهما الأولي. كما تعرض التنوع الحيوي وخاصة خلال القرنين الأخيرين إلى العديد من المخاطر والعوامل التي أدت إلى التراجع والتدهور.

التنوع الحيوي النباتي

تشير الدراسات إلى أن سورية تضم مساحات من المناطق الجغرافية النباتية التالية: المنطقة الإيرانية التورانية والمنطقة المتوسطية، والمنطقة الصحراوية العربية، بالإضافة إلى وجود العنصر الأوروبي السيبيري وعناصر أخرى من مناطق جغرافية نباتية أخرى.

تدل دراسة حصر الانتماء الجغرافي لأكثر من «2300» نوع نباتي استناداً إلى العديد من الموسوعات النباتية والفهارس العالمية «وهذا يشكل 75% من أنواع النبت الطبيعي السوري». أن القسم الأكبر من النبات الطبيعي السوري متوسطي أو إيراني تورانى. حيث تشكل الأنواع المتوسطية أو الإيرانية التورانية «إذا ما أخذ كل منهما بمفرده» أكثر من 50% من أنواع النبات الطبيعي. وإذا أخذنا الأنواع ثنائية المنطقة «المتوسطية والإيرانية التورانية» فإن هذه النسبة ترتفع إلى 80% من مجمل الأنواع السورية، كما لا يحتوي النبت السوري سوى على نذر يسير جداً من أنواع الشمال «الأوروبية السيبيرية» وأنواع الجنوب «المدارية والأفريقية»، وبذلك يكون القسم الأعظم من النبت السوري ينتمي للفلورة المتوسطية، أو أنه أنواع قارية آسيوية مصدرها تركيا والعراق وإيران.

من المعوقات الأساسية نقص الكوادر المختصة في إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية على التنوع الحيوي ومكوناته.

حالة الغابات

تؤكد أرقام تقرير الألفية إلى تطور نسبة المساحات المغطاة بالغابات من 2,22% عام 1995 إلى 2,53 % عام 2004 «إحصاءات وزارة الزراعة 2008». ولم تزداد هذه النسبة إلا ازدياداً طفيفاً بسبب التراجع في المساحات الخضراء بين عامي 2000–2002 الناجم عن الضغط العمراني وتناقص معدلات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة في مواسم الجفاف التي تعرضت لها المنطقة وكذلك تزايد انتشار الحرائق.

التوطن في النبت الطبيعي

يبلغ عدد الأنواع المتوطنة في سورية حوالي /243/ نوعاً، حسبما تشير إليه الدراسات المتنوعة وخاصة دراسات موتيرد «منتصف القرن الماضي». وللمقارنة فإن مجموع الأنواع المتوطنة في كل من سورية ولبنان «حيث يكون للنبت فيهما خصائص مشتركة» يصل إلى /330/ نوع. أي أن ما يقارب 8% من مجمل الفلورة الطبيعية للبلدين متوطن. إن 15 فصيلة من الفصائل النباتية الـ 134 للفلورة السورية تضم أكثر من 80% من الأنواع المتوطنة في سورية.

اتفاقية التنوع الحيوي

لقد ساهم إعداد الاستراتيجية الوطنية وما بعدها من دراسات وبشكل فعال في معرفة وإظهار الأخطار التي يتعرض لها التنوع الحيوي في ذلك الوقت، أي مع بدايات هذا العقد من الزمن، ومعها بدأت سورية في العمل على إزالة هذه الأخطار والتخفيف من آثارها، ولكن من ذلك يمكن القول: أن هذه الجهود الكبيرة والتي تتطلب الخبرة القوية والفريق الكافي ورصد الأموال الكافية وأن نقول أنها بدأت في وضع أسس الحماية والصيانة في الموقع وخارج الموقع.

معوقات بناء القدرات الوطنية

كما أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من بناء القدرات الوطنية الخاصة بإدارة التنوع الحيوي ومكوناته، منها:

- عدم تكامل التنسيق بين الجهات الوطنية المعنية.
- صعوبات إدارية وفنية على المستوى الوطني.
- نقص الدراسات المرتبطة بالقيمة والأهمية الاقتصادية للتنوع الحيوي.
- عدم توفر الموازنات المالية الوطنية الكافية المخصصة لإدارة مكونات التنوع الحيوي وفقاً للمعايير الدولية الحديثة.
- النقص في الأطر الفنية العلمية المختصة.
- نقص الكوادر المختصة في إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية على التنوع الحيوي ومكوناته.
- نقص التشريعات الخاصة بالأنواع، وخاصة المتوطنة والمهددة وضعف تنفيذ التشريعات المتوفرة اللازمة لحمايتها.
- نقص الأبحاث والدراسات التي تتعلق بمكونات التنوع الحيوي النباتي والحيواني، والسلالات الحيوانية والنباتية المحلية «خاصة البرية منها» وخاصة عدم وجود معشبة وطنية وموسوعة نباتية وأخرى حيوانية.
- الحاجة إلى تحديث الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل حماية التنوع الحيوي.
- نقص التشريعات الوطنية الخاصة بحماية التنوع الحيوي.
- وتتلخص التوجهات الوطنية في المستقبل بتطوير النقاط التالية:
- مسح وتحديد الاحتياجات التدريبية والنواقص في المعلومات الخاصة بالتنوع الحيوي.
- تحديد مؤشرات مراقبة الكائنات الحية البرية والتأكد من مصادر المعلومات.
- إنشاء شبكات لإدارة المعلومات.
- تطوير برنامج تدريب فعال في مجال استخدام وصيانة وتحديث نظم المعلومات.

■ اقتباساً عن التقرير الوطني الرابع للتنوع الحيوي في سورية

تقرير اليونيسيف عن الأطفال السوريين

قال تقرير أعده صندوق الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» أن الأطفال في سورية «يدفعون ثمناً باهظاً» لفشل العالم في وضع حد للحرب الدائرة منذ أكثر من أربع سنوات، موضحاً أنه في سورية وفي البلدان المجاورة «صار الأطفال هم المعيلون الرئيسيون» لأسرهم، وهناك أطفال يعملون لا تتجاوز أعمارهم ست سنوات.

■ إعداد قاسيون

ويسلط التقرير الضوء على محنة الأطفال العاملين وتأثيراتها والاستراتيجيات الخاصة بمعالجة هذه الظاهرة. وتقترح اليونيسيف في تقريرها مجموعة من التوصيات على الجهات المعنية بغية التقليل من عمالة الأطفال بين السوريين، ومساعدتهم على «استعادة طفولتهم».

الانزلاق الكارثي

وأورد التقرير أنه «قبل الانـزلاق الكارثي إلى الصراع المسلح، كانت سورية دولة ذات دخل متوسط قادرة على توفير العيش الكريم لمعظم شعبها. كان الأطفال كلهم تقريباً يذهبون إلى المدرسة، وكانت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة تفوق الـ 90 في المئة. لكن بعد أربـع سنوات ونصف السنة على بدء الأزمة، صار أربعة من أصل كل خمسة سوريين يعيشون في الفقر، وبلغ عدد المشردين 7,6 مليون نازح بحلول نهاية عام

حوالي 75 في المئة من الأطفال العاملين في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن يعانون مشاكل صحية

2014، وتضاعف معدل البطالة أربع مرات تقريباً لتصل النسبة الى 57,7 في المئة».

تداعيات الأزمة

قالت المنظمة في تقرير بعنوان «أيد صغيرة وعبء ثقيل»، إن «النزاع والأزمة الإنسانية في سوريا يدفعان بأعداد متزايدة من الأطفال ليقعوا فريسة الاستغلال في سوق العمل».

وجاء في التقرير أيضاً أن البلدان المجاورة «تعاني أيضاً تداعيات ما أصبح أزمة إقليمية، وتكافح للتعامل مع تدفق أربعة ملايين لاجئ، نصفهم تقريبا من الأطفال».

وأضاف التقرير أن «الأطفال في داخل سورية، يتعرضون لعنف متصاعد وهجمات عشوائية، فضلاً عن الصدمات النفسية»، مشيراً إلى أن «بعضهم اضطر إلى حمل السلاح» بعدما «فقد الكثيرون أحباءهم أو اضطروا الى الفرار من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية، وأحيانا مرات عديدة». وأكد أن «الأطفال في سورية يدفعون ثمناً باهظاً لفشل العالم في وضع حد للنزاع».

أنشطة اقتصادية خطرة

ولفت التقرير إلى أن «عمالة الأطفال كانت حقيقة من حقائق الحياة في سورية قبل الحرب، لكن الأزمة الإنسانية تتفاقم إلى حد إشكالي كبير. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الأطفال يشاركون الآن في أنشطة اقتصادية خطرة عقلياً أو جسدياً أو اجتماعياً، وتحد من–أو تنسف–حقهم الأساسي في التعليم»، موضحاً أن «أكثر أشكاله تطرفاً يتمثل في تجنيد الأطفال من قبل القوات والجماعات المسلحة، أو في الاستغلال الجنسي والأعمال غير المشروعة مثل التسول المنظم والاتجار بالأطفال».

من جهة أخرى، أشار التقرير إلى أن «الأطفال السوريين يتعرضون بشكل متزايد لمحاولات التجنيد من قبل مجموعات مسلحة، وسجلت الامم المتحدة 278 حالة مؤكدة لأطفال بسن 8 سنوات عام 2014».

وأضاف أنه «في 77% من تلك الحالات تم تسليح الاطفال واستخدامهم في القتال أو تسجيل المعارك أو أغراض دعائية».

المعيل الوحيد

وكرر التقرير أن «عمالة الأطفال تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الطفل». ولاحظ أن «أزمة سورية خفضت بشكل كبير فرص كسب الرزق وأفقرت الملايين من الأسر في المنطقة»، موضحاً أنه «سواء في سورية أو في البلدان المجاورة، صار الأطفال في الغالب هم المعيلين الرئيسيين–أو حتى الوحيدين–لأسرهم». وأعطى مثلاً أنه في الأردن، يفيد 47 في المئة من أسر اللاجئين أنهم يعتمدون جزئياً أو كلياً على الدخل الناجم من عمل الطفل.

ويحقق هؤلاء دخلاً يومياً يتراوح ما بين 4 إلى 7 دولارت مقابل العمل لما يزيد عن ثماني ساعات لستة أيام في الأسبوع.

أكثر من مليونين خارج المدرسة

وصار نحو مليونين و700 ألف طفل سوري خارج المدرسة، مقابل زيادة عدد الأطفال الذين يجبرون على العمل. وأكد أن الظروف الاقتصادية للأسر «صارت أكثر قسوة»، وأن ظروف العمل التي يجد الأطفال أنفسهم فيها «تزداد سوءاً».

غير قادرين على القراءة أو الكتابة

وأشارت اليونيسيف إلى أن الأطفال «يبدؤون العمل في سن مبكرة جداً، وغالبا قبل بلوغهم سن 12 سنة. بل إنه في بعض أجزاء لبنان، هناك أطفال يعملون لا تتجاوز أعمارهم ست سنوات»، مضيفاً أن «العمل يضر أجساد الأطفال وكذلك فرصهم في الحياة». وذكر أن «حوالي 75 في المئة من الأطفال العاملين في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن يعانون مشاكل صحية، وقرابة 40 في المئة لديهم إصابةٌ أو مرضاً أو حالة صحية سيئة. كما أن 35,8 في المئة من الأطفال العاملين في البقاع بلبنان غير قادرين على القراءة أو الكتابة».

«جيل غير ضائع»

وشدد على أن عمالة الأطفال تمثل أحد التحديات الرئيسية أمام تحقيق مبادرة «جيل غير ضائع» التي أطلقت عام 2013، بين «اليونيسيف» ومنظمة «إنقاذ الطفولة»، وغيرهما من الشركاء، التي تهدف إلى وضع حماية الأطفال وتعليمهم في صدارة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية.

أخبار العلم

طريقة فريدة لوقف نزيف الجروح بنسبة 90%

طوّر العلماء مادة مشتقة من قشور القريدس «الجمبري»، وصنعوا منها رغوة يمكن رشّها مباشرة على الجرح المفتوح لوقف النزيف بسرعة وبكفاءة تصل إلى 90%.

ويؤكد معظم الباحثين والأطباء أنه حتى الآن لا توجد طريقة فعالة لمعالجة النزيف القاتل، خاصة مع ضيق الوقت وفي حالة عدم توفر أماكن رعاية طبية قريبة، ولهذا طوّر الباحثون في هذه الدراسة حلاً جديداً باستخدام مادة من قشور الجمبري، يمكن عمل رغوة منها، تُرش على مكان الإصابة، وتوقف نزيف الدم بنسبة 90%.

المادة الفعالة في هذه الرغوة هي «الشيتوزان المُعدّل» «بوليمر حيوي مستمدة من قشور الجمبري والقشريات الأخرى»، وهذه الرغوة «تربط خلايا الدم في مجموعات عن طريق تفاعلات شديدة السرعة»، وفقا للدراسة.

الطب الصيني التقليدي والسرطان

نجحت جامعة تشجيانغ للطب الصيني في إنتاج سائل حقن مستخرج من بذور عشبة دموع أيوب، عقار تقليدي صيني، لعلاج الأورام الخبيثة في مراحلها المتقدمة، الأمر الذي يعد اختراقاً لعلاج السرطان في الساحة العالمية.

وقال لي دا بنغ، مخترع سائل الحقن، وهو باحث من جامعة تشجيانغ للطب الصيني وأكاديمي من الأكاديمية الصينية للهندسة، في مؤتمر صحفي عقد في العاصمة الصينية بكين: إن هذه المادة التي تسمى كانغلايت، تم فحصها من قبل إدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية واستخدمت لعلاج مرضى السرطان بعد تجارب سريرية طويلة الأجل.

يذكر أنه يمكن لهذه المادة أن تلعب دوراً هاماً في منع نمو الخلايا السرطانية، وتعزيز وظيفة المناعة بالإضافة إلى تسكين الألم لدى المرضى.

وأضاف لي أن إنتاج مادة كانغلايت بنجاح يتمتع بأهمية بارزة ويعد خطوة حاسمة نحو عالمية الطب الصيني التقليدي.

الثانية الكبيسة والدقيقة مكونة من 61 ثانية

في منتصف ليلة 30 من حزيران 2015 كان هناك «ثانية كبيسة» أي زيادة ثانية على الوقت في كوكب الأرض لهذه السنة، وهي المرة الأولى التي تحدث فيها منذ ثلاث سنوات، حيث تم إضافة ثانية على الوقت الرسمي المضبوط بواسطة الساعات الذرية. الثانية الكبيسة تعني أن الدقيقة الأخيرة من حزيران تكون من 61 ثانية. الثواني الكبيسة والسنين الكبيسة هي طرق لإبقاء الساعات متزامنة مع الأرض وفصولها. والثانية الكبيسة تسبب مشكلات في أنظمة الحواسيب لأنها يجب أن تضاف بشكل يدوي.

يقول بيتير ويبرلي الباحث الأقدم في مختبر الفيزياء الوطني البريطاني أنه بسبب اعتماد المقاييس على دوران الأرض الذي يختلف بشكل غير متوقع فإن الثانية الكبيسة تحدث في فترات غير متوقعة. تغطية الأخبار تركز على تأثير ذلك في المشاكل البرمجية والتي قد يكون لها تأثيرات على التجارة المالية وعمليات أخرى حول العالم.

باختصار..!

استعادة 800 قطعة أثرية تاريخية

احتفل العراق يوم الأربعاء 8 تموز، باستعادة نحو 800 قطعة أثرية تاريخية كانت قد فقدت أو نهبت او أعيرت للخارج خلال السنوات الماضية.

وتعتبر مئات القطع التاريخية التي أعيدت من متاحف وجامعات وصالات مزادات في الولايات المتحدة وإيطاليا والأردن، متواضعة بالمقارنة بحجم ما يجري من سرقة مستمرة وتدمير للآثار في العراق، خاصة على أيدي مسلحي تنظيم «داعش».

وتضم المجموعة التي أعيدت، العشرات من رؤوس الحراب المعدنية التي تعود الى الحقبة السومرية في العراق، ما بين 4000 و 2000 عام قبل الميلاد، ومزهريات صغيرة الحجم، وأختاما فخارية وألواحاً عليها كتابات مسمارية، بالإضافة إلى طقم شاي صيني أبيض، كل قطعة به ممهورة بالنسر الذي يشكل شعار الجمهورية العراقية.

كما تضمنت القطع المستردة سيفاً تذكارياً طويلاً، وأدوات مائدة من الفضة، وبندقيتين، إلى جانب تمثال آشوري قديم، و200 قطعة فقدت من القصور الرئاسية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

وتم التعرف على بعض هذه القطع عند عرضها للبيع في صالات المزادات، فيما استعيدت قطع أخرى بعد إعارتها لفترة طويلة إلى جامعات في الخارج.

تونس تحتفي بقرطاج والحمامات

ينطلق مساء 11 تموز برنامج الدورة 51 من «مهرجان قرطاج الدولي»، حتى مساء السبت 18 آب. الافتتاح سيكون مع مسرحية غنائية بعنوان «ظلموني حبايبي» «إنتاج خاص بالمهرجان» لفرقة «بلدية تونس» للتمثيل، و تكرّم فيه المطربة عُليّا التونسية.

وتعمل إدارة المهرجان في هذه الدورة على تنشيط مدينة قرطاج الأثرية، حيث يجري استحداث مسلك سياحي يربط بين معالم المدينة الأثرية، وصولاً إلى المسرح الأثري الذي يشهد فعاليات المهرجان، باستثناء مسرحية «كعب الغزال» لـ«المركز الوطني للفنون الدرامية والركحية بمدنين»، المأخوذ عن نص مقتبس من الروائي الليبي إبراهيم الكوني، ويحتضنه فضاء «البازليك» «3 آب». وتجمع سهرات المهرجان الـ22، بين الموسيقى والمسرح والرقص، وتحضر في السهرات ألوان من الموسيقى الصوفية والطربية والراب والكلاسيكية وثقافات العالم من الفلامنكو الإسباني إلى القوال الباكستاني في تواصل مع تقاليد المهرجان العريقة.

كما يفتتح «مهرجان الحمامات الدولي» دورته الحادية والخمسين، ابتداءً من مساء الخميس 9 تموز، وحتى 20 آب. الذي يحتفي بالمسرح، وهو تقليد حافظ عليه بنِسَب متفاوتة. الافتتاح سيكون مع مسرحية «ينصر سيدنا» عن نص لعز الدين المدني. وتضمن برنامج المهرجان أيضاً عروضاً مسرحية أخرى لمسرحيين شباب من خريجي «المعهد العالي للفن المسرحي».

● وكالات

نساء «حسيب كيالي» الجميلات

«المرأة في القلب ومن لا يضعها في القلب فليس بآدم»

هذه الحكمة قالها المُغني المصري الشهير الشيخ إمام عيسى في أحد أحاديثه الصحفية في بلاد الشام، تَلخص فلسفة حسيب كيالي في المرأة التي أحبها إلى تخوم العشق، فتركها تأخذ حيزاً هاماً في إنتاجه الأدبي، فالمرأة بطلة روايتيه «مكاتيب الغرام» و«أجراس البنفسج الصغيرة» وبطلة في معظم مسرحياته وقصصه، و«نعيمة زعفران» عنوان آخر مجموعاته القصصية.

■ عبد الرزاق دحنون

أما قصة «تلك الأيام»، في رأيي أنها من أجمل القصص التي كتبها حسيب كيالي- افتتح قصته بشخصية «أم الناجي» التي نعرفها من خلال قصص كثيرة فهي من الشخصيات النسائية الأثيرة لديه. هذه المرأة الصغيرة ذات العينين الصغيرتين، والتي شلوطت رموشها النار والسنون بحكم عملها خبازة بأجر، هي كادحة عاملة على طريقة الشيخ كارل ماركس، تقف أمام التنور طويلاً ولو كانت الدنيا تموز أو آب.

«أم الناجي» مثال آخر!

ويصف الحال في أيامها قائلاً: كانت معارفنا في تلك الأيام من النساء تقتصر على الأمهات والمحرمات وحدهن. وقد تنكشف علينا عجوز مثل «أم الناجي» صحيح أنها كانت لا تمانع في إبداء وجهها، ولكنها ما أن ترانا، ونحن في تلك السن المبكرة ما نزال، حتى تسرع في وضع شيء على رأسها لأن الله أمر بالسترة. ولو كانت مثل «أم الناجي»، فإذا طرق الباب ولم يكن وراء الباب غير الحريم، ولم يكن لربة البيت مناص من أن تُجيب وقفت خلف الباب ووضعت في فمها شاشية أو غطاء صلاة أو كماً أو فضل ثوب، ثم أجابت الطارق. وذلك كي يخرج صوتها مشوهاً لأن صوت المرأة عورة!

ثم يكتب هذه الملاحظة الدقيقة في قصته: ما أصفه الآن لا يشمل النسوة اللواتي يأكل عائلوهن خبزهم بعرق الجبين، أعني أولئك المطحونين من عتالين وسقائين وأجراء وبائعين متجولين في القرى من جهة، وفلاحين من جهة أخرى.

نسوة هؤلاء الكادحين لسن فاضيات لمثل هذا الترف، ترف أن يتخبأن أو يشوهن أصواتهن بشاشية. حجابهم ذاته نوع من فض العتب لأن نساء الكادحين يكدحن أيضاً.

مجد الأنثى!

هل كان يُنشد مجد الأنثى؟ بكل تأكيد سعى «كيالي» من خلال حياته وإبداعه لأن يؤسس لثقافة تُعطي المرأة حقها الطبيعي في أن تكون حرة بقدر ما تتسع الحرية. سعى لأن يكون الرجل شهماً طيباً أنيساً ودوداً مع المرأة في كل مراحل عمرها، وكتب في فاتحة روايته مكاتيب الغرام: «أنا واثق من أن الظلمة التي تتخبّط فيها بطلة الرواية حالة طارئة ستخرج منها بناتنا، حين نشفى كلنا من آثار القرون وننطلق جميعاً في طريق مضيئة ترن فيها الضحكات خالصة صافية.ولعل هذا ما أغواني بكتابتها.

وحسيب كيالي في حبه لحواء صافي السريرة، خلي القلب من شواغل الجاه والمال والسلطة، يقترب كثيراً من أهل التصوف في آمالهم وأشواقهم. وقد كان شجاعاً في حياته كما في أدبه. وها هو يحكي لنا عن أول حب وأول قُبلة في حياته: «لما رفعت المنديل في بوابة الدار أُفلتت ضفيرتان خرنوبيتان تصلان حتى منتصف ظهرها، عقدت في أصل كل منهما «ربيانة» سماوية اللون «البلوزة» صفراء مفتوحة الصدر قليلاً.

لحظة خاطفة لا غير.. إن زلزلة الساعة شيء عظيم، قصف رعود، براعم تشق أغصاناً فتصبح معجزة الورد، إنها القبلة الأولى. إنها إطلالة ما بعد قطع الحبل السري على العالم..».

أنا واثق من أن الظلمة التي تتخبّط فيها بطلة الرواية حالة طارئة ستخرج منها بناتنا

حياته.. وأعماله

ولد كيالي في إدلب في شمال سورية عام 1921 وتوفي عام 1993. تلقى تعليمه الابتدائي في إدلب، حصل على الثانوية العامة من مدارس حلب 1944، ودخل معهد الحقوق العربي بدمشق، وتخرج بإجازة في الحقوق 1947. عمل في الترجمة والصحافة والإذاعة. أبدع في القصة والرواية والمسرحية، إلى جانب إبداعه الشعري، ونشر أولى قصصه عام 1945. ويعد مثالاً للتجديد في القصة القصيرة ، حيث كان يتابع تفاصيل الحياة اليومية الصغيرة بحثاً عن الجانب الإنساني الملحمي في حياة الناس.

أهم مؤلفاته: مع الناس، أخبار من البلد، مكاتيب الغرام، الناسك والحصاد، أجراس البنفسج الصغيرة، رحلة جدارية، حكاية بسيطة، المهر زاهد، تلك الأيام، مسرحيات في خدمة الشعب، الحضور في أكثر من مكان، المارد، قصة الأشكال، من حكايات ابن العم، نعيمة زعفران.

غسان كنفاني.. عبقرية الحياة!

«الإنسان هو في نهاية الأمر قضية»، استطاع صاحب هذه الكلمات، الروائي والقاص والصحفي الفلسطيني غسان كنفاني تحقيق ما قاله، إذ وهب لنفسه للدفاع عن قضية عمره، فلسطين. وتم اغتياله على يد جهاز المخابرات الإسرائيلية في الثامن من تموز عام 1972. واستشهد عن ستة وثلاثين عاماً فقط.

■ إعداد قاسيون

يمثل كنفاني حالة أدبية سياسية فريدة ومتميزة، ارتبط أدبه بالمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، ربط القول بالفعل، وكان إنتاجه الأدبي متفاعلاً دائماً مع حياته وحياة الناس، وفي كل ما كتب كان يصور واقعاً عاشه أو تأثر به. تناول في كتاباته معاناة الشعب الفلسطيني في أكثر تجلياتها تعبيراً، ومثّل نموذجاً خاصاً للمثقف والكاتب السياسي والروائي والقاص والناقد. ولذلك أصبح خطره على الاحتلال الصهيوني أكبر من أن يتحمل وجوده، فاغتالوه شاباً.

ظهر وعيه مبكراً، حيث تعامل مع القضية الفلسطينية بحس عالي المسؤولية فأدان الخيانة: «إن الخيانة في حد ذاتها ميتة حقيرة». وأكد عدالة قضيته ورسوخها: «إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية، فالأجدر بنا أن نغير المدافعين لا أن نغير القضية».

ولد في عكا في التاسع من نيسان عام 1936، وعاش طفولته في يافا التي اضطر للنزوح منها كما نزح الآلاف بعد نكبة 1948، وإثر مجزرة دير ياسين التي وقعت في عيد ميلاده الثاني عشر، عاش لفترة قصيرة في جنوب لبنان، ثم انتقل مع عائلته إلى دمشق، حيث عمل منذ شبابه المبكر في النضال الوطني، وبدأ حياته العملية معلماً للتربية الفنية في مدارس وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، انتقل إلى الكويت عام 1956 حيث عمل مدرساً للرسم والرياضة في مدارسها الرسمية. وفي هذه الأثناء عمل في الصحافة، وظهرت بدايات إنتاجه الأدبي.

أقام في بيروت منذ 1960، وعمل محرراً أدبياً لجريدة «الحرية» الأسبوعية، ثم أصبح عام 1963 رئيسا لتحرير جريدة «المحرر» كما عمل في «الأنوار» و«الحوادث» حتى عام 1969 حيث أسس بعد ذلك صحيفة «الهدف» التي بقي رئيساً لتحريرها حتى يوم استشهاده في 8 تموز 1972 بعد انفجار لغم في سيارته حيث قتل ومعه ابنة شقيقته «لميس نجم» وعمرها 17 عاماً.

يؤكد الكاتب والناقد، الدكتور محمد عبد القادر في كتابه البحثي، «غسان كنفاني جذور العبقرية وتجلياتها الإبداعية» الصادر بداية 2015، في بيروت: «غسان كنفاني حالة استثنائية ندر مثيلها، ومؤسسة وطنية، ثقافية، سياسية، أخلاقية، فكرية، إنسانية عز نظيرها.. غسان هو عبقرية الحياة...عبقرية الإبداع ...وعبقرية الموت».

إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية فالأجدر بنا أن نغير المدافعين لا أن نغير القضية

من مؤلفاته:

قصص ومسرحيات: موت سرير رقم 12، أرض البرتقال الحزين، رجال تحت الشمس - قصة فيلم «المخدوعون»، الباب «مسرحية»، عالم ليس لنا، ما تبقى لكم - قصة فيلم «السكين»، عن الرجال والبنادق، أم سعد، عائد إلى حيفا.. الخ.

بحوث أدبية: أدب المقامة في فلسطين المحتلة، الأدب العربي المقاوم في ظل الاحتلال، في الأدب الصهيوني.

مؤلفات سياسية: المقاومة الفلسطينية ومعضلاتها، «مجموعة من الدراسات والمقالات التي تعالج جوانب معينة من تاريخ النضال الفلسطيني وحركة التحرر الوطني العربية».

التقويم الزراعي السوري..!

■ آلان داود

يعتمد التقويم السوري «الشرقي» على «حسابات» خاصة، تتعلق في أغلبها بالزراعة والأمطار والحصاد، وتتميز منطقة الجزيرة السورية بممارسة طقوس وعادات مرتبطة بهذا التقويم منذ مئات السنين، وربما أقدم من ذلك، وما زالت بعض طقوسه مستمرة حتى اليوم مثل التقويم الزراعي الخاص بسكان الريف.

يعتمد الفلاحون على التقويم الزراعي السوري في تلبية حاجاتهم، فمنهم من يعتمد على الزراعة والحراثة، وآخر يقوم بسقاية المزروعات والمحاصيل ضمن فترات مهمة وضرورية، وكذلك كيفية تربية الماشية وتسيير أمورها، ولذلك يعتبر هذا «التقويم الخاص» الذي يسمّى بـ«الحساب السوري»، ويعرفه ويتقنه الكثير من كبار السن، ريفياً بامتياز، وهناك مؤشرات وعلامات على مدار السنوات البعيدة الماضية دلّت على نجاحه؛ ما جعله محافظاً على التداول حتّى اليوم، لدرجة أن الشباب ونساء الريف حافظوا أيضاً على استخدامه.

يبدأ اليوم الأول من التقويم الزراعي السوري في الثالث عشر من الشهر الميلادي. ووفقاً لذلك يتم حساب باقي الشهور، ففي 20 كانون الثاني تبدأ زراعة الشعير والعدس وقبلها بأسبوعين تبدأ زراعة القمح.

أما فصل الربيع، فيبدأ حسب التقويم الزراعي في 13 آذار ميلادي «الأول من آذار في التقويم الزراعي»، وتكون بداية جز أصواف الأغنام في الأسبوع الأول من نيسان، ويبدأ «برد العجوز» بين 14 – 16 آذار ويحذّر الفلاحون من هذا البرد بشكل دائم ويتوقع في هذا الفصل هطول أمطار رعدية دون سابق إنذار.

أما الأربعاء الأسود، أو اليوم القارس فيأتي في 25 شباط، وتنتهي أربعينية الشتاء في 25 كانون الثاني، وتحتفظ الذاكرة الريفية بالكثير من الأمثلة الأخرى حول التوقيتات.

كان الكبار يعلمون هذ التقويم للصغار، لأهميته في حياة الريف، إذ يجري تناقل هذا التقليد من جيل إلى آخر. وتكرارها من أجل فهم تلك الحسابات بالدرجة المطلوبة. ولكن ذلك لا يعني دقة حسابات التقويم الزراعي كلياً، حيث يتوضح من خلال التدقيق أن حساباته نسبية، فقد يبدأ حساب اليوم الأول في هذا التقويم 13 من كل شهر أو 12.. الخ.

يؤكد المعمرون الكبار أن هذا الحساب هو حساب ريفي لا يعتمده سكان المدن، ورغم أن بعض الشباب مازالوا يعتمدونه عندما يقومون بأعمال الزراعة والرعي، ونساء الريف يستخدمنه، من أجل تحديد المواعيد والتواقيت المختلفة لبعض المناسبات، إلا أن هذه الطريقة في التقويم بدأت بالتراجع، خاصة بعد انتشار التعليم وطرق الزراعة الحديثة.

يمتلئ التراث السوري القديم الشفهي والمدون بطقوس وعادات وتقاليد مماثلة، ويعتبر السوريون القدماء من السباقين في وضع التقاويم المختلفة، ومنها «السنة السورية» التي تبدأ في الأول من نيسان، وتعتبر أقدم سنة معروفة حتى الآن.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2015/07/10» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

لا يستطيع المتابع، مهما امتلك من وقت الإحاطة بكل ما أنتج في الموسم الدرامي الرمضاني بسبب كم الإنتاج الكبير، أما على مستوى النوع فلم تستطع غالبية الأعمال الدرامية التي قدمت في الموسم الحالي، خاصة السورية والمصرية، الوصول إلى مستوى الحدث، رغم دخول السياسة إليها، وتناولها الكثير من قضايا الحدث اليومي المباشر.

دراما رمضان..

والوقوف في الزوايا الضيقة

■ إعداد إيمان الأحمد

كان يمكن لصناع الدراما والعاملين فيها، استثمار حالة الغليان التي تعيشها المنطقة، وتوظيفها بسلاسة في إنتاج مادة تلفزيونية جديدة تنطلق من الواقع، وتضع رؤية جديدة لمآلاته اللاحقة، وتجذبه لمتابعتها على أقل تقدير.

في مقاربة الأزمة!

تحاول أغلب الأعمال، وخاصة السورية منها، أن ترصد أحداث الأزمة وتبين ظروف الناس والمآلات التي يمكن أن تصل إليها من خلال التقاط بعض التفاصيل، ولكن هل تمكنت من الوصول إلى مبتغاها؟

يبعث مسلسل «شهر زمان» الذي أنجز قبيل رمضان، للسيناريست والمخرج زهير قنوع برسالة يقول صنّاعه فيها «نحن بخير رغم ما يسوّرنا من موت». ويحاول ملاحقة مصائر نماذج حياتية سورية، لأشخاص قرّروا التمسك بالبلاد، وآخرين استسلموا للظروف، منتظرين انتهاء الأزمة، والبعض ممن قرر التركيز على مستقبلهم. أما مسلسل «بانتظار الياسمين» فيحكي قصصاً عن الأحداث الدامية من خلال شخصيات وجدت نفسها تحت أشجار الحدائق العامة، وتحت خيم الأمم المتحدة للاجئين، في أصعب الظروف.

أما في الجزء الثالث من مسلسل «صرخة روح»، فتصل الخيانة إلى أعلى مستوياتها، إذ تدور أغلب قصصه «الثلاثية أو الخماسية» حول العلاقات غير الشرعيّة، وتجعل من الخيانة الزوجية موضوعاً وحيداً ومبالغاً فيه!

أجزاء متسلسلة!

دأبت شركات الإنتاج منذ سنوات على إنتاج أجزاء متعددة لبعض المسلسلات، خاصة تلك التي نالت نجاحاً في أجزائها الأولى. ويؤكد المتابعون لهذه الأجزاء المتسلسلة، أنها فقدت رونقها، وباتت مكرورة وباهتة، فالجديد هو الذي يظهر لمرة واحدة. وعندما يجري تكراره، فإنه حتماً سيفقد معناه مهما كان ناجحاً.

مسلسل «بقعة ضوء» الذي أصبح تقليداً سنوياً، يتابع في الجزء 11 من السلسلة الكوميدية الشهيرة، اعتماده في غالبية مفاصله على الأزمة العاصفة بالبلاد، حيث يرصد في لوحاته المختلفة قصصاً مستوحاة من حياة السوريين، خاصة في ظروف الأزمة، في محاولة، كما في أجزائه السابقة، لتقديم نمط من الكوميديا السوداء.

الجديد هو الذي يظهر لمرة واحدة وعندما يجري تكراره فإنه حتماً سيفقد معناه مهما كان ناجحاً

ولكن لم يحقق ما هو متوقع، فقد ظهر التدني في مستوى بعض نصوص لوحاته بوضوح، وتكرار أفكار لوحات قدمت سابقاً، وتحول بعضها الآخر إلى المغالطات والتهريج، وصلت إلى درجة الاستخفاف بعقول المشاهدين، وتحميل عدداً من لوحاته الناس مسؤولية ما جرى في البلاد، واختصار أسباب المشاكل في «أخلاق الناس الرديئة»!

وتحاول الفنانة السورية أمل عرفة في الجزء الثاني من مسلسلها «دنيا»، والذي حاز اهتماماً ومتابعة من الجمهور في الجزء الأول، رصد الحالة الإنسانية على خلفية الأحداث الدامية في سورية، ورغم شعبية الشخصيات التي قدمت في جزءه الأول، لكن المسلسل وقع في مطب التكرار بسبب غياب الأحداث الجاذبة الكوميدية على مستوى القصص.

القصص الجديدة.. لا جديد!

على مستوى النصوص، يلاحظ هنا بشكل واضح عدم الجدية في الانتقاء ولا في الكتابة إلا ما ندر. وقد أظهر ذلك كثرة اقتباس النصوص، والذي يكاد يصبح سمة الأعمال الدرامية العربية المشتركة في رمضان، وهو يعبّر عن مأزق وأزمة كبيرة في النصوص الدرامية، حيث يجري تعريب أعمال سينمائية غربية، البعض منها كان قد لاقى نجاحاً، والبعض الآخر لم يكن كذلك، ولذلك شهدت الشاشات الكثير من الأفكار المستنسخة عن قصص وأفلام منتجة سابقاً، وأكثر من ذلك حصول تنافس على بعض هذه القصص بين شركات الإنتاج، كما حدث مع مسلسل «العراب» الشهير في نسختيه. وكأنه لم يعد هناك نصوص في الأدب ولم يعد هناك ما يقال محلياً.

وقد اقتبس المؤلف نجيب نصير مع المخرج سامر البرقاوي قصة الدراما الرومانسية «تشيللو»، عن الفيلم الأجنبي Indecent Proposal.

ويعرض المسلسل، الذي تروي أحداثه قصة وقوع عازف بيانو وزوجته عازفة التشيللو في متاهات الحب والمال والسلطة، بعد احتراق مشروعهما على عدة قنوات عربية.

وسواء في «العراب» أو «تشيللو»، ومسلسلات أخرى تقتصر قصصها على مواضيع المال والحب والخيانة المستعارة من مجتمعات أخرى، يجري استعراض الرفاهية، وحياة البذخ والقصور التي يعيشها أبناء طبقة مترفة، بعيداً عن المآسي التي يعيشها غالبية الناس.

وحتى المسلسل البدوي الدرامي حنايا الغيث، استوحت مؤلفته وفاء بكر أحداثه، من الملحمة الشكسبيرية «عطيل»، ويروي قصة عشق أسطوري بين غيث وحنايا، استمر رغم العراقيل والحواجز التي اعترضته! وقد شهد المسلسل تجاذبات في آراء متابعيه لكونه بعيد عن البدوية وتفاصيل البيئة الصحراوية شكلاً ومضموناً!

حكايا «واقعية» لدرجة الوجع

ما الذي يمكن أن يشد المشاهد، ويجعله لا يندم على الوقت الذي يمضيه في متابعة أحد المسلسلات، ما الذي سيشده للمتابعة، بعد كل ما رأى وعايش من أحداث مغرقة في واقعيتها.

تظهر قصص هذه المسلسلات هزيلة أمام واقعية قصص أخرى، خبرها الناس، وسمعوا بها، وعاشوا تفاصيلها، وظلّ الواقع متفوقاً على أيّة مخيّلة خصبة. أما في سورية، بعد مرور خمس سنين على الأزمة، فقد كان الواقع أكثر غنى، والناس الذين يعيشون حياتهم يوماً بيوم، يشاهدون ويختبرون ويعيشون في كل يوم جديد يمر كثيراً من المشاهد والحكايا «الواقعية» جداً لدرجة الوجع.

ومع ذلك، فإن ما تقدم لا يعدو كونه عرضاً سريعاً، لبعض ما عرضته القنوات المختلفة في رمضان هذا الموسم، ولكن مازال هناك الكثير ليقال، إذ مازال الوقت مبكراً على تناول هذه الأعمال من منظور نقدي، يستند إلى معالجة دور الدراما في الأزمة وتقديم رؤية نقدية متكاملة شاملة عنها. ربما يجب الانتظار إلى النهاية، لمعرفة ما سيقال لاحقاً، بحكم أن هذه الأعمال لم تنته بعد.